جمهورية مصر العربية

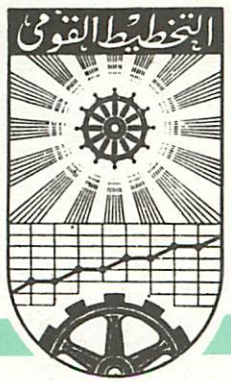

معهد التخطيط القومي

مذكرة خارجية رقم (١٤٢٩)

تقييم دور سياسات الصرف الاجنبي في مواجهة المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٦

اعداد

دكتور/ سامي عفيفي حاتم

اكتوبر ١٩٨٦

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

فهـــرس المحتويـــات

	الموضـــــوع	رقم الصفحـــة
٠١	مقدمـــــة	١
٠٢	طبيعة المشاكل الإقتصادية التى تواجه الإقتصاد المصرى.	٣
٠١٠٢	إختلال التوازن الإقتصادى الخارجى فى مصـــر .	٤
٠٢٠٢	إختلال التوازن الإقتصادى الداخلى فى مصر.	٧
٠٣٠٢	نشوء فكرة الدولة المهيئة فى مصر .	١٠
٠٣	تطور سياسات الصرف الأجنبى فى مصر خلال الفترة ١٩١٦ـ١٩٦٢.	١١
٠١٠٣	المرحلة الأولى (١٩١٦ـ١٩٤٥).	١٢
٠٢٠٣	المرحلة الثانية (١٩٤٥ـ١٩٥٧).	١٣
٠١٠٢٠٣	قانون الرقابة على الصرف الأجنبى.	١٤
٠٢٠٢٠٣	حسابات التصدير والإستيراد.	١٥
٠٣٠٢٠٣	إتفاقيات التجارة والدفـــع .	١٧
٠٤٠٢٠٣	نظام العـــلاوات.	
٠٣٠٣	المرحلة الثالثة (١٩٥٧ـ١٩٦١).	١٩
٠١٠٣٠٣	ميزانية الصرف الأجنبى.	١٩
٠٢٠٣٠٣	الإلتجاء إلى الإقتراض الخارجى.	٢٠
٠٣٠٣٠٣	الأخذ بنظام محدد للعلاوات.	٢٠
٠٤٠٣	المرحلة الراهنة (١٩٦٢ـ١٩٧٣).	٢١
٠١٠٤٠٣	توحيد أسعار الصرف وبرنامج التثبيت فى مايو ١٩٦٢.	٢١
٠٢٠٤٠٣	برنامج التثبيت الثانى ١٩٦٤.	٢٢
٠٣٠٤٠٣	التعديلات النقدية (١٩٦٨ـ١٩٧٣).	٢٢

تابع فهرس المحتويات

الموضوع		رقم الصفحة
٠٤	تحليل سياسات الصرف الأجنبى فى مرحلة الإنفتاح الاقتصادى .	٢٣
٠١٠٤	موقع الإنفتاح الإقتصادى من الفكر الإقتصادى المصرى .	٢٣
٠٢٠٤	الإتجاهات الرئيسية لسياسات الصرف الأجنبى فى عصر الإنفتاح الإقتصادى .	٢٦
٠١٠٢٠٤	تشجيع الإستثمار الأجنبى كسياسة من سياسات الصرف الأجنبى .	٢٨
٠١٠٢٠٢٠٤	السوق الموازية للصرف الأجنبى .	٣١
٠١٠٢٠٢٠٤	أهداف السوق الموازية .	٣٢
٠٢٠٢٠٢٠٤	موارد السوق الموازية وإستخداماتها .	٣٣
٠٣٠٢٠٢٠٤	تطوير السوق الموازية .	٣٤
٠٣٠٢٠٤	الإستيراد بدون تحويل عملة .	٣٥
٠٤٠٢٠٤	قوانين الصرف الأجنبى والبنوك .	٣٦
٠٥	تقييم دور سياسات الصرف الأجنبى فى تنمية الاقتصاد المصرى .	٣٧
٠١٠٥	مقدمة .	٣٧
٠٢٠٥	قضية سعر صرف الجنية المصرى .	٣٩
٠١٠٢٠٥	الوضع الراهن لسوق الصرف فى مصر .	٣٩
٠٢٠٢٠٥	تطور حجم الإستيراد بدون تحويل عملة .	٤٤
٠٣٠٢٠٥	حالة ميزان المدفوعات .	٤٨
٠٦	محاولات تصحيح مسار سياسات الصرف الأجنبى فى الثمانينات .	٥٢

تابع فهرس المحتويات

الموضوع		رقم الصفحة
٠١٠٦	إجراءات مارس ١٦٨٤ ٠	٥٤
٠٢٠٦	إجراءات ٥ يناير ١٦٨٥ ٠	٥٥
٠٣٠٦	إجراءات أبريل ١٦٨٥ والعودة إلى نظام الإستيراد بدون تحويل عملة ٠	٥٦
٠٤٠٦	إقتراح صندوق النقد الدولى بإقامة سوق تجارية للصرف الأجنبى فى مصر ٠	٦٢
٠٧	النتائج والتوصيات ٠	٦٥
٠١٠٧	النتائج ٠	٦٥
٠٢٠٧	التوصيات ٠	٦٦
	الملاحق ٠	٧٤
	قائمة المراجع ٠	٨٣

بسم الله الرحمن الرحيم

١- مقدمة :

تستهدف هذه الدراسة عرض سياسات الصرف الأجنبي وتقييم دورها في مواجهة المشكلات التي يعاني منها الإقتصاد المصري خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٦٦ وحتى عام ١٩٨٦ . وتأتي أهمية هذه المحاولة في ضوء الجدل المحتدم في الوقت الراهن بين الإقتصاديين والساسة والنقابات والمؤسسات والهيئات الفكرية في مصر حول الإجراءات الإقتصادية التي تتبعها الحكومة المصرية منذ الربع الأول من عام ١٩٨٦ ، وفي ضوء إقتراحات صندوق النقد الدولي المتعاقبة لإنشاء سوق تجارية للصرف الأجنبي في مصر . وتزداد أهمية هذا الموضوع في ضوء ما هو معروف من أن مواردنا من الصرف الأجنبي التي كان يتم إستقاؤها من أربعة مصادر عرفت باسم الأربعة الكبار وهي : المصادرات البترولية ، المصادرات السياحية ، ورسوم المرور في قناة السويس ، وتحويلات المصريين العاملين بالخارج قد شهدت إنخفاضا ملحوظا خلال السنوات الثلاثة الماضية ، وإزدادت حدة في الربع الأول من عام ١٩٨٦ نتيجة للتدهور الشديد في الأسعار العالمية للبترول .

ولقد دفعت هذه التطورات المتلاحقة والمتعاقبة فريق من الإقتصاديين إلى إعادة تأكيد الدعوى لإنشاء سوق حرة للصرف الأجنبي في مصر في إطار مجموعة من السياسات التي تهدف إلى دفع عجلات التنمية الإقتصادية في مصر ، مع توفير الضمانات الكافية وأموال موازنة الصرف الضرورية التي تمكن البنك المركزي المصري من التدخل للمحافظة على سعر صرف يتناسب مع ما تقضي به نظرية الصرف الأجنبي من ضرورة أن يتلاءم سعر الصرف مع مستواه التوازني ، ويراعى في نفس الوقت طبيعة المرحلة والظروف الإقتصادية المحيطة بالإقتصاد المصري بعبارة أخرى لابد من تعويد سعر الصرف للجنيه المصري على الإقتراب تدريجيا من مستواه التوازني بشرط أن يتم ذلك في إطار خطة شاملة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية تعطي للقطاع الخاص بشقيه المحلي والأجنبي مكانا بارزا في الجهود المبذولة لإحداث التنمية الحقيقية للإقتصاد القومي . وعليه فلابد وأن يكون للخطوط العريضة لتصور برنامج شامل للإصلاح الإقتصادي والإداري في مصر مكانا مرموقا في هذه الدراسة . فالعلاقة بين قضية "إدارة التنمية" Development Administration

* وقضية التنمية ذاتها Economic Development علاقة

واضحة ويجب أن تعطى أولوية خاصة للقضية الأولى .

وتنطلق هذه الدراسة من فرضيتين رئيسيتين تسعى لإثبات صحتهما :

الفرضية الأولى : غياب النظرة الشاملة عند صياغة ورسم سياسات الصرف الأجنبي في مصر خلال الفترة التي تغطيها هذه الدراسة . فلم ينظر إلى هذه السياسات على أنها جزء من السياسات الإقتصادية العامة حتى ولو كانت جزءا مميزا . فالأصل هو إيجاد علاقات الترابط والتكامل بين السياسات الإقتصادية المختلفة .

الفرضية الثانية : أن عدم قدرة الجهاز المصرفي على إدارة سوق الصرف الأجنبي في مصر إنما يعد إنعكاسا لتخلف الجهاز الإداري في مصر ، وقصور في فهم كثير من القضايا الإقتصادية ، والخلط بين المفاهيم الإقتصادية بعضها والبعض الآخر . لهذا كان طبيعيا أن تعم الفوضى النقدية ويسود سوق الصرف الأجنبي في مصر حالات من الإضطراب والبلبلة . فما سوق الصرف الأجنبي في مصر إلا جزء من الإقتصاد القومي ، وينسحب عليه مايوجه إلى الإقتصاد القومي من عدم فعالية الجهاز الإداري القائم على تدبير شئونه .

وفي سبيل إختبار هاتين الفرضيتين بدأت هذه الدراسة بتحليل لسياسات الصرف الأجنبي خلال الفترة ١٦١٦-١٦٧٣ ، أي خلال فترة الإحتلال البريطاني لمصر ، وفترة ماقبل الإنفتاح الإقتصادي لمعرفة مواطن القوة والضعف في هذه السياسات . ويرجع ذلك إلى ما تؤمن به هذه الدراسة بأن الأسلوب والمنهاج الذي إختارته سياسات الإنفتاح الإقتصادي التي بدأت عام ١٦٧٤ كان رد فعل طبيعي للحالة التي كانت عليها الأوضاع الإقتصادية في بداية السبعينات ، والتي تفاقمت مع حرب أكتوبر ١٦٧٣ . ثم تناولنا بعد ذلك بالتحليل سياسات الصرف الأجنبي في مرحلة الإنفتاح الإقتصادي ، وإستخلصنا أهم معالمها تمهيدا لتشخيص الوضع الذي أصبح عليه سوق الصرف الأجنبي في مصر في الثمانينات . لذلك كان طبيعيا أن تتناول هذه الدراسة الإجراءات الإقتصادية التي إتبعتها الحكومة في مارس ١٦٨٤ ، ويناير ١٦٨٥ ، وأبريل ١٦٨٥ مع تقييم لهذه الإجراءات حتى نستجلي حقيقة الوضع الإقتصادي الحالي في مصر وأسباب تدهور قيمة الجنيه المصري بشكل ملحوظ وأسلوب العمل في المرحلة القادمة خاصة وأن الظروف الإقتصادية المحيطة بمصر آخذة في الإزدياد نحو الوضع غير المرغوب فيه . ثم إنتهت هذه الدراسة بعدد من النتائج والتوصيات مع تقديم برنامج مقترح للإصلاح الإقتصادي في مصر .

٢ - طبيعة المشاكل الإقتصادية التى تواجه الإقتصاد المصرى :

يعانى الإقتصاد المصرى فى مرحلته التاريخية الراهنة إختلالا حادا فى توازنه الإقتصادى العام . ويقصد بذلك وجود إختلال بين حجم الموارد المتاحة ذاتيا وبين حجم الإحتياجات الفعلية التى يحتاجها الإقتصاد المصرى (١) . ولقد حدد مشروع الخطة الخمسية (١٩٧٨ - ١٩٨٢) أهم معالم الإختلال فى التوازن الإقتصادى العام فى النقاط التالية : (٢)

- التضخم .
- عجز ميزان المدفوعات .
- عجز الإستثمارات والمدخرات الوطنية عن الوفاء بالمتطلبات اللازمة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية .
- نقص الإنتاجية للعاملين .
- الزيادة السكانية .
- تخلف وعدم كفاءة الجهاز الإدارى فى قيادة الجهود القومية المبذولة للإرتقاء بمستويات التقدم الإقتصادى والإجتماعى .

هذه المعالم المختلفة للإختلال فى التوازن الإقتصادى العام للإقتصاد المصرى يمكن بلورتها فى ثلاثة ظواهر أساسية هى : إختلال التوازن الإقتصادى الخارجى ، إختلال التوازن الإقتصادى الداخلى ، نشوء ظاهرة " الدولة الهشة " Soft State . وفيما يلى عرضا مختصرا لأهم هذه الظواهر الثلاثة :

---

(١) راجع فى هذا الخصوص :
- رمزى زكى ، دراسات فى أزمة مصر الإقتصادية مع إستراتيجية مقترحة للإقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص: ٢٠ .
- سامى عفيفى حاتم ، الإقتصاد المصرى فى إطار العلاقات الإقتصادية الدولية المعاصرة ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ص ١ - ٧ .

(٢) وزارة التخطيط ، مشروع الخطة الخمسية ١٩٧٨ - ١٩٨٢ ، المجلد الأول ، الإستراتيجية العامة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية ، وزارة التخطيط ، القاهرة ، ص ٥ وما بعدها .

١٠٢ • إختلال التوازن الإقتصادى الخارجى فى مصر :

يمكن التعبير عن إختلال التوازن الإقتصادى الخارجى فى مصر بوجود ظاهرتين فرعيتين للإختلال هما : ظاهرة عجز ميزان العمليات الجارية (ميزان التجارة المنظورة + ميزان التجارة غير المنظورة + ميزان التحويلات من جانب واحد) • وظاهرة تراكم الديون الخارجية (عجز ميزان التحويلات الرأسمالية) •

فإذا تناولنا الظاهرة الفرعية الأولى والمتمثلة فى عجز ميزان العمليات الجارية فإنه يمكن القول أن هذا العجز يرجع أساسا إلى ضعف القدرة التصديرية للإقتصاد المصرى وعدم ترشيد سياسة الإستيراد ، الأمر الذى تسبب فى حدوث عجز فى الميزان التجارى من ٢٢٦ مليون جنيه عام ١٩٧٣ إلى ١ ر ٣٩٧ مليون جنيه فى عام ١٩٨٢/٨١ (١) • فلقد زادت الواردات خلال تلك الفترة بحوالى خمسة أضعاف نتيجة لزيادة الواردات المصرية من المواد الغذائية ، والواردات المصرية من سلع التنمية الإقتصادية ممثلة فى السلع الوسيطة والرأسمالية • يضاف إلى ذلك عاملا هاما وهو إتجاه مدخرات المصريين العاملين بالخارج إلى إستيراد السلع الكمالية والإستهلاكية المعمرة أو ما يطلق عليها فى بعض أوساط الفكر الحزبى المصرى بالسلع الإستفزازية (٢) • ولاشك أن الدافع وراء نشوء هذه الظاهرة هو عدم وجود حوافز كافية لتشجيع الإستثمارات المصرية يضاف إلى هذه العوامل جميعا إنشاء المنطقة الحرة ببورسعيد ونشوء عمليات التهريب السلعى •

---

(١) البنك الأهلى المصرى ، النشرة الإقتصادية ، أعداد مختلفة •

(٢) تتجه الأوساط الحزبية والمدارس الإقتصادية المعارضة لسياسة الإنفتاح الإقتصادى إلى إطلاق إصطلاح السلع الإستفزازية على السلع الكمالية إشارة الى مغزاها الطبقى والإجتماعى من حيث كون هذه السلع تغذى الصراع الطبقى بين أثرياء الإنفتاح والطبقات محدودة الدخل • وعلى رأس هذه الأحزاب حزب التجمع ، وعدد من الإقتصاديين المصريين ، الذين يعتنقون خطه السياسى والإقتصادى والإجتماعى •

هذا فى الوقت الذى شهدت فيه الأسعار العالمية إرتفاعا متواصلا (١) .

وعلى الجانب الآخر فلقد سجلت الصادرات المصرية معدلات نمو أقل من معدلات نمو الواردات بشكل إنعكس فى إنخفاض نسبة تغطية حصيلة الصادرات للواردات من ٦٤ ٪ عام ١٩٧٣ إلى ٥١ ٪ عام ١٩٨٠ ، وإستمر هذا الإنخفاض حتى بلغ أقل من ٥٠ ٪ عام ١٩٨٥ . والجدير بالذكر أن معدلات نمو الصادرات كانت ترجع أساسا إلى نمو أحد بنود سلع ريكاردو (وهو البترول) وليس لصادراتنا من سلع هكشر — أولين (المنتجات الصناعية النمطية التى تتصف بتشابه دوال الإنتاج) ، أو سلع دورة المنتج (وهى السلع كثيفة التكنولوجيا والبحث العلمى) (٢) . بل أن صادراتنا من البترول وحدها شكلت حوالى ٦٥ ٪ من إجمالى حصيلة الصادرات السلعية المصرية عام ١٩٨٤ وهى صادرات ليس لها علاقة بالطاقة الإنتاجية الصناعية للإقتصاد المصرى .

أما الظاهرة الفرعية الثانية فتتعلق بتراكم مشكلة الديون الخارجية وهى ما تعرف حديثا باسم " الحلقة الدائرية للديون الخارجية المصرية " ، والتى تعد نتيجة حتمية للعجز المزمن والمتزايد فى ميزان المدفوعات المصرى خلال الثلاثين سنة الماضية (٣) . وفى تقريره المقدم إلى مجلس الشعب المصرى فى أكتوبر ١٩٨٥ أعد البنك المركزى المصرى بيانا تفصيليا عن حجم الدين العام بشقيه المحلى والخارجى حتى ٣٠/٦/١٩٨٥ حيث أشار إلى أن الحجم الإجمالى للدين العام

---

(١) راجع فى هذا الخصوص :
— سمير موريس فهمى ، الآثار الإقتصادية للمناطق الحرة فى جمهورية مصر العربية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

(٢) لمزيد من التفاصيل حول تصنيف المنتجات السلعية إلى سلع ريكاردو ، سلع هكشر — أولين ، سلع دورة المنتج راجع للباحث مؤلفاته التالية :
— نظرية التجارة الخارجية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ص ٥٤ — ٥٨ .
-The Possibilities of Economic Cooperation and Integration between The European Community and The Arab League, Verlag V.Florentz, München, 1981, PP.133-136.

(٣) فى تفصيلات مشكلة الديون الخارجية للإقتصاد المصرى راجع :
— رمزى زكى ، بحوث فى ديون مصر الخارجية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

المصرى بلغ ٦ ر ٠٧٧ ر ٤٦ مليار جنيه مصرى فى ١٩٨٥/٦/٣٠ بزيادة قدرها ١ ر ٥١٠ ر ٥ مليار جنيه مصرى ومعدل زيادة قدره ٦ر ١٣ ٪ خلال العام المالى ٨٤/١٩٨٥ مقابل ٥ ر ٢٢٣ ر ٥ مليار جنيه ومعدل زيادة قدره ٤ر ١٦ ٪ خلال العام المالى ٨٣/١٩٨٤ . ويشتمل رقم إجمالى الدين العام على أرصدة القروض التى حصلت عليها الدولة من الجهاز المصرفى لتمويل العجز الكلى فى الموازنات العامة للدولة ، وأرصدة القروض التى حصلت عليها الدولة من العالم الخارجى لتمويل عجز ميزان المدفوعات . أما أرصدة الديون العسكرية والقروض غير المستخدمة وقروض القطاع الخاص من الخارج فلم يتضمنها تقرير البنك المركزى المشار إليه .

أما حجم ديون مصر الخارجية وحدها ، وطبقا لتقديرات البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، فلقد بلغت حوالى ٨ر ٣٠ مليار دولار فى عام ٨٢/١٩٨٣ وحوالى ٣٦ مليار دولار عام ٨٤/١٩٨٥ . وبناء عليه تكون نسبة ديون مصر الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالى بأسعار السوق حوالى ١٣٠ ٪ على أساس أن الناتج المحلى الإجمالى قد قدر فى عام ٨١/١٩٨٢ بحوالى ٢٣٥٥٦ مليون دولار ، وعلى أساس أسعار الدولار فى عام ١٩٧٨ (١) . كما أن متوسط نصيب الفرد فى مصر من هذه الديون يعادل ٦٨٤ دولار ، وهو ما يزيد كثيرا عن متوسط دخل الفرد فى هذا العام .

وتمارس مشكلة الدين العام المحلى والخارجى عددا من الآثار الإقتصادية غير المرغوب فيها على البيئة الإستثمارية المصرية ، وإضعاف الثقة الدولية فى المركز الإئتمانى للإقتصاد المصرى . هذه الآثار يمكن تلخيصها فيما يلى :

١ - إرتفاع متواصل لمعدلات التضخم فى الإقتصاد المصرى ، وما يستتبعه ذلك من الآثار غير الحميدة للتضخم .

---

(١) المرجع السابق مباشرة ، ص : ٤٠٨ .
ثم قارن أيضا :
-World Bank, Arab Republic of Egypt. Current Economic Situation and Growth Prospects, Report No.4498-EGT, October 5, 1983, P.42 .

٢ ـ إستنزاف الإحتياطيات النقدية الدولية ، نظرا لإضطرار الحكومة إلى إستخدام هذه الإحتياطيات لسداد أعباء الديون الخارجية .

٣ ـ إضعاف الطاقة الذاتية للإقتصاد القومى المصرى على الإستيراد والإستثمار ، وذلك بسبب معدل خدمة الدين العام المحلى والخارجى نظرا لأن قدرة البلاد النامية ومنها مصر على الإستيراد والإستثمار تتحدد أساسا فى المدى الطويل بمقدار حجم مدخراتها المحلية ومدى حصيلة صادراتها .

٤ ـ ضعف الثقة الدولية فى الإقتصاد المصرى فى أسواق الائتمان العالمية ، وهو ما دفع البنوك والمصارف الأوربية والأمريكية إلى التشديد فى شروط الإقراض من حيث سعر الفائدة وفترة السماح ، ومدة القروض ، والضمانات اللازمة للسداد ، وبالتالى وكنتيجة لكل ذلك إرتفاع تكلفة الإقتراض الخارجى ، وهو ما يعنى فى نفس الوقت إرتفاع تكلفة الإستثمار الخاص فى الإقتصاد المصرى .

٢٠٢ ـ إختلال التوازن الإقتصادى الداخلى فى مصر :

يتمثل إختلال التوازن الإقتصادى الداخلى فى عدم التناسب بين تيار الطلب الكلى للسلع والخدمات وبين العرض الحقيقى لهذه السلع والخدمات بالداخل ، وينشأ عن عدم التناسب هذا حدوث إرتفاع فى المستوى العام للأسعار بشكل منتظم ، وهو ما يؤدى إلى زيادة معدلات التضخم بصورة متعاقبة ، الأمر الذى يؤدى فى نهاية المطاف إلى ظهور الحلقة الدائرية للتضخم ، بحيث يصعب مع مرور الزمن الإفتكاك منها إلا باجراءات جذرية تستهدف تغيير هيكل الإقتصاد القومى ، وإستئصال عوامل الخلل فيه .

وبصفة عامة يمكن القول بوجود عدد من العوامل التى تفاعلت وتكاملت فيما بينها لتحديد شكل وطبيعة إختلال التوازن الإقتصادى الداخلى فى مصر ، هذه

العوامل يمكن إجمالها فيما يلى (١) :

- زيادة الإستهلاك القومى بمعدلات أعلى بكثير من معدلات زيادة الدخل القومى مقدرا بالأسعار الثابتة خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٤ . فلقد شهد الإستهلاك القومى زيادة مقدارها ٢٠ ٪ فى المتوسط سنويا خلال الفترة المذكورة ، الأمر الذى إنعكس فى إرتفاع نسبة الإستهلاك القومى إلى الناتج القومى الإجمالى من ٥ر٦٢ ٪ عام ١٩٧٣ إلى ١ر٦٦ ٪ عام ١٩٨٠ . وفى الوقت ذاته فإن معدل النمو السنوى للناتج القومى الإجمالى خلال نفس الفترة لم يتجاوز ٦ر٨ ٪ بالأسعار الثابتة خلال نفس الفترة المشار إليها . ويرجع هذا التطور الملحوظ إلى الزيادات التى طرأت على كل من الإستهلاك الخاص (العائلى) والإستهلاك العام (الحكومى) . ولاشك أن ذلك يجد تفسيرا له فى النمط الذى إختارته سياسة الإنفتاح الإقتصادى وإنشاء منطقة حرة ببورسعيد ونظام الإستيراد بدون تحويل عملة ، وارتفاع دخل بعض الفئات الإجتماعية مثل الحرفيين والمقاولين وغيرهم ، ولاشك أن المتبقى من الإنفاق الكلى للإدخار قد تضاءل خلال هذه الفترة بسبب هذا النمو المتزايد للإستهلاك القومى بشقيه العام والخاص .

---

(١) راجع فى هذا الخصوص المصادر التالية :

- رمزى زكى ، دراسات فى أزمة مصر الإقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٦ ـ ٣٦ .
- إبراهيم محمد يوسف الفار ، دور التمويل الخارجى فى تنمية إقتصاديات البلاد النامية مع دراسة تطبيقية خاصة بجمهورية مصر العربية ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٥ ، ص ص ٥٦١ ـ ٥٨٧ .
- جودة عبد الخالق ، أهم دلالات سياسة الإنفتاح الإقتصادى بالنسبة للتحولات الهيكلية فى الإقتصاد المصرى (١٩٧١ ـ ١٩٧٧) ، بحث منشور فى " الإقتصاد المصرى فى ربع قرن " ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧ " ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثالث للإقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، ٢٣ ـ ٢٥ مارس ١٩٧٨ .

- فجوة المدخرات المحلية والناشئة من عدم التناسب بين الإدخار المحلى والإستثمار المخطط . ويعنى بذلك أن حجم الإستثمار المخطط > الحجم المتحقق من الادخار ← فائض طلب ← اللجوء إلى التمويل المصرفى أو سياسة التمويل بالعجز أو الاقتراض الخارجى أو الاستثمارات ← إرتفاع المستوى العام للإسعار إلى أن يتحقق التعادل بين الإدخار المتحقق والاستثمار المخطط عند مستوى أعلى للأسعار ← التضخم .. ويعبر عن ذلك بالحلقة الدائرية التضخمية .
- عجز الموازنة العامة للدولة والمتمثل فى عدم التناسب بين الإنفاق العام والموارد السيادية للدولة نظرا لعدم كفاءة الجهاز الضريبى من ناحية ، وهروب الفئات الإقتصادية أصحاب الدخول المرتفعة من ناحية أخرى من دفع الضرائب . ولقد وصل العجز فى الموازنة العامة للدولة فى نهاية الفترة إلى حوالى ٢٠ ٪ من الناتج القومى الاجمالى ← فائض طلب ← سد العجز فى الميزانية عن طريق التمويل التضخمى + الاقتراض الخارجى ، ومن ثم نشوء الحلقة الدائرية للديون الخارجية .
- إختلال علاقة النمو بين قطاعات الإقتصاد القومى المختلفة أو ما تعرف باسم ظاهرة النمو غير المتوازن لقطاعات الإقتصاد القومى (ولكن ليس بمفهوم نظرية النمو غير المتوازن التى صاغها روستو وفكرة الدفعة القوية لدى روزنشتين - رودان) فلقد حدث هذا الإختلال بين القطاعات السلعية من ناحية ، وقطاع الخدمات من ناحية أخرى الأمر الذى إنعكس فى حدوث تباين فى هيكل العرض الكلى للسلع والخدمات ← تضخم هيكلى ، أى تضخم مرتبط بهيكل الإنتاج القومى المصرى .
- عدم التناسب بين زيادة كمية النقود وزيادة العرض الحقيقى للسلع والخدمات ← زيادة عرض وسائل الدفع بصورة أكبر من الزيادة الحقيقية التى حدثت فى الناتج المحلى الإجمالى ← نشوء ظاهرة الإفراط أو الإنفجار النقدى ← أى الإفراط فى طبع البنكنوت . ويمكن إرجاع هذا الخلل إلى العوامل التالية :

(١) حاجة الحكومة والقطاع العام للإقتراض .

(٢) زيادة سرعة دوران النقود .

(٣) فقدان البنك المركزى لسلطانه المصرفى فى التحكم فى عرض الإئتمان المصرفى .

هذه العوامل مجتمعة ساعدت على إحداث إختلال التوازن الإقتصادى الداخلى للإقتصاد المصرى بشكل ظاهر الأمر الذى يتطلب تضافر جهود السياسات الإقتصادية المختلفة للعمل على إعادة هذا التوازن سواء تعلق الأمر بالأجل القصير أو الأجل الطويل .

٣٠٢ نشوء فكرة الدولة الهشة فى مصر :

يرجع إستخدام إصطلاح " الدولة الهشة " Soft State إلى الإقتصادى المشهور ميردال G.Myrdal حيث قصد بها دولة المؤسسات المتعددة المتنوعة التى يعمل بها جيش الموظفين الحكوميين والذين يتسببون فى التحليل الأخير عاملا معوقا لإحداث التنمية الإدارية والتى تعد شرطا أساسيا لإحداث التنمية الإقتصادية والإجتماعية (١) .

وتثير فكرة أو نظرية " الدولة الهشة " أهمية الربط بين قضية " إدارة التنمية " Development Administration وقضية " التنمية الإقتصادية " Economic Development فهذه النظرية تعطى القضية الأولى مكانا بارزا فى المحاولات الرامية للإصلاح الإقتصادى والإجتماعى ، والمحاولات الرامية للإرتقاء بمستويات التنمية الإقتصادية والإجتماعية (٢) . ولعمال المتسبب للأجهزة الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة

---

(١) G.Myrdal, The Chellenge of World Poverty, London, 1977, P.211 .

(٢) راجع فى هذا الخصوص :

أحمد رشيد ، إدارة التنمية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

———— ، الإدارة العامة فى الدول النامية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص : ١٢ .

على شئون التنمية والإستثمار ليلاحظ على الفور وجود تداخل وتضارب كبير بينهما ، الأمر الذى يؤدى إلى مصاحبة خطوات إقرار الموافقات والتراخيص الخاصة بالمشروعات الصناعية والمحلية والأجنبية للعديد من الإجراءات الإدارية المطولة تنتهى بدخول رجال الأعمال وأصحاب المشروعات الصناعية فى دوامة " الحلقة الدائرية للتعقيدات الإدارية " والتى تعتبر كل خطوة إدارية بمثابة إحدى الحلقات فى هذه الدائرة ، وتكون نتيجة للحلقة السابقة عليها ، وسببا للحلقة التالية لها . ويجد المستثمر المحلى أو الأجنبى نفسه تائها بين هذه الحلقات المتتابعة فتؤدى إلى زيادة مخاوفه وترددة فى إتخاذ خطوات جادة لإقامة المشروع الصناعى المقترح . فإذا أضفنا إلى كل ذلك ما هو متعارف عليه بين الإقتصاديين من أن رأس المال " جبان أو حذر " بطبعه لاتضح لنا على الفور خطورة هذا التضارب فى الإختصاصات بين الهيئات القائمة على شئون الإستثمار فى مصر ، والآثار السلبية لظاهرة " بيروقراطية الإستثمار " والتى تكاتفت فى صنعها الأجهزة والنظم الإدارية البالية التى تحكم نمط الإستثمار فى مصر .

٣ـ تطور سياسات الصرف الأجنبى فى مصر خلال الفترة ١٩١٦ـ١٩٧٣ :

وتقسم هذه الدراسة مراحل تطور سياسات سعر الصرف خلال الفترة ١٩١٦ـ١٩٧٣ إلى أربعة مراحل فرعية نتناولها

تباعا على الوجه التالى (١) :

١٠٣ . المرحلة الأولى (١٩١٦ - ١٩٤٥) :

لعل نقطة البداية فى سياق هذا التحليل هى وجوب الإشارة إلى علاقة التبعية النقدية التى كانت تربط بين الإقتصاد المصرى والإقتصاد الانجليزى منذ عصر الإحتلال البريطانى لمصر فى عام ١٨٨١ . فمنذ هذا التاريخ ومصر مستعمرة إنجليزية ، وعضو فى منطقة الإسترلينى ، وبالتالى يعتبر إلتزامها بقواعد اللعبة Rules of The Game التى يقتضيها العمل بموجب إلتزامات العضوية داخل هذه المنطقة أمرا طبيعيا ، ونتيجة حتمية للظروف والإلتزامات التى تولدها علاقات التبعية النقدية التى تنشأ عادة بين الدولة الأم ومستعمراتها .

ولقد لاقت علاقات التبعية النقدية بين بريطانيا باعتبارها الدولة المسيطرة ومصر باعتبارها الدولة التابعة بعدا هاما وأساسيا كنتيجة منطقية للدور القائد الذى احتله الإقتصاد الإنجليزى فى القرن التاسع عشر وحتى قيام الحرب العالمية الأولى ، وإلى حد ما خلال فترة مابين الحربين . من هنا كان النظام النقدى المصرى عرضة للتغيرات والظروف الإقتصادية العالمية التى يمر بها الإقتصاد القائد . لذلك نرى طبيعيا أنه حينما اضطرت إنجلترا إلى إتباع نظام الرقابة

---

(١) - قارن فى هذا الخصوص المراجع التالية :

- معهد التخطيط القومى ، تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الأجنبى وسبل ترشيدها ، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٣ (١٩٨٠) ، ص ص ٤٢ - ٥٦ .
- محمود عبد الحى ، مشكلة المشاكل : الجنيه والدولار (١) ، مجلة الأهرام الإقتصادى ، العدد ٨١٧ ، ١٠ سبتمبر ١٩٨٤ ، ص ص ٤٠-٤٣ .
- بنك مصر ، دور سياسة سعر الصرف فى إدارة ميزان المدفوعات فى مصر ، النشرة الإقتصادية العدد الأول ، السنة الثامنة والعشرون ، ١٩٨٤ ، ص ص ١٢ - ٢١ .
- سامى عفيفى حاتم ، الإقتصاد المصرى فى إطار العلاقات الإقتصادية الدولية المعاصرة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣٤-٤١ .

على الصرف الأجنبى فى فترة مابين الحربين ، إضطرت مصر أيضا إلى الدخول تحت لواء هذا النظام بمقتضى القانون رقم ١٠٩ لعام ١٩٣٩ .

ومن المعروف أن العمل بنظام الإسترلينى قد أعطى لبريطانيا حقوق إمتياز خاصة فى مقدمتها حق الحصول على العملات الأجنبية التى تجمعت لدى الدول الأعضاء ومن بينها مصر - فى منطقة الإسترلينى حيث تلتزم الدول الأعضاء بإيداع ما يتوافر لديها من عملات صعبة لدى الخزانة البريطانية مقابل حصولها على أذونات على الخزانة البريطانية تستخدم كغطاء للإصدار الجديد فى الداخل . ولقد نجم عن هذا النظام تراكم الأرصدة الإسترلينية لمصر فى لندن على أن يتم إستخدامها فى الحدود التى تقررها الحكومة البريطانية بصرف النظر عن مدى حاجة الإقتصاد المصرى لتلك الأرصدة لاستخدامها فى تمويل الواردات من خارج نطاق الكتلة الإسترلينية . يضاف إلى ذلك أن الاستيراد من خارج نطاق هذه الكتلة كان يخضع لموافقات يمنحها مركز تموين الشرق الأوسط الذى كان يكلف من بنك إنجلترا بالسماح لمصر بالإستيراد من خارج منطقة الإسترلينى فى حدود الحصة المقررة لها .

ثم حدث تطور هام فى علاقات التبعية النقدية التى أنشأتها قواعد اللعبة لنظام الإسترلينى حيث تم إلغاء مركز تموين الشرق الأوسط ، وألغى بالتالى نظام رقابة الإستيراد من خارج كتلة الإسترلينى فى ٣٠ ديسمبر ١٩٤٤ . غير أن نظام إيداع مصر لعملاتها الأجنبية فى لندن وحصولها على حصة تحدد نصيبها من العملات الأجنبية ظل قائما ، وظلت إتفاقيات العملة الصعبة بين مصر وبريطانيا تتجدد حتى عقد الإتفاق المالى الأول فى يونيو ١٩٤٧ لتسوية الأرصدة الاسترلينية المتراكمة لمصر .

٢٠٣ . المرحلة الثانية (١٩٤٥-١٩٥٧) .

وتبدأ المرحلة الثانية مع إنضمام مصر إلى صندوق النقد الدولى عام ١٩٤٥ حيث أبلغته أن الجنيه المصرى يحتوى على ٣,٦٧ جراما ذهبا مما يجعل قيمة الجنيه المصرى فى ذلك الوقت معادلة ٤,١٣٣ دولارا أمريكيا .

وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية فرضت بريطانيا نظام الرقابة على الصرف بالإسترلينى وعلى الكتلة الإسترلينية ، الأمر الذى دفع مصر إلى إعادة النظر فى عضويتها بهذه الكتلة . لهذا اضطرت مصر فى عام ١٩٤٧ للخروج من منطقة الإسترلينى ، ولكنها سارت على قاعدة إسترلينية بحيث يكون الغطاء النقدى المصرى مقوم بالإسترلينى ، وظل يربط بين سعر الصرف الإسترلينى والجنيه المصرى سعر رسمى خاص . وفى عام ١٩٤٨ إتخذت مصر خطوة جديدة لتأكيد الإنفصال عن الإسترلينى وهى ضمان أوراق البنكنوت المصرية بأذون مصرية .

ولقد ترتب على خروج مصر من كتلة الإسترلينى عدم إلتزامها بتحويل إيراداتها من الصرف الأجنبى إلى لندن ، وبالتالى أصبح فى مقدورها الإحتفاظ بجميع متحصلاتها من الصرف الأجنبى وهو ما أدى فى التحليل الأخير إلى إنتهاء العمل بنظام تجميع الأرصدة الإسترلينية الذى بدأ العمل به فى عام ١٩٣٩ .

وغنى عن البيان فإنه كان من نتائج هذا التحول فى مفاهيم ومضمون علاقات التبعية النقدية التى كانت تربط بين مصر وبريطانيا والذى أحدثه خروج مصر من كتلة الإسترلينى ضرورة النظر فى سياسة المدفوعات الدولية بالشكل والأسلوب الذى يمكن مصر من مواجهة مشكلة تدبير إحتياجاتها من الصرف الأجنبى لتغطية مدفوعاتها الدولية . ولقد تمثل ذلك التحول فى إتخاذ عدد من الإجراءات والتشريعات النقدية ، والتى يمكن تلخيصها فيما يلى :

١٠٢٠٣ . قانون الرقابة على الصرف الأجنبى :

صدر أول قانون للرقابة على الصرف الأجنبى فى مصر من أجل تنظيم التعامل بالصرف الأجنبى وذلك تحت رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ، وتضمن المبادئ التالية :—

- يتم التعامل فى الصرف الأجنبى من خلال البنوك المعتمدة .
- إلتزام المقيمين داخل الدولة بعرض ما يتوافر لهم من دخل بالعملات الأجنبية للبيع على السلطات النقدية .
- ألا تزيد فترة بقاء حصيلة الصادرات بدون إستراداد عن مدة معينه (٣ شهور) .
- لايجوز تحويل أو تصدير الصرف الأجنبى خارج مصر إلا بإذن مسبق بالشروط والأوضاع التى يحددها القانون .

- حظر كل تعهد مقوم بالعملة الأجنبية وكل مقاصة منطوية على تحويل أوتسوية كاملة أو جزئية إلا بالشروط والأوضاع التى تحدد بقرار وزارى .
- حظر تعامل غير المقيمين فى مصر أو وكلائهم بالصرف الأجنبى إلا بشروط خاصة تحدد بقرار وزارى .
- بالنسبة للمبالغ المستحقة لغير المقيمين والمحظور تحويل قيمتها لحسابهم فى الخارج يجب دفعها فى حسابات مجمدة لدى المصارف المحلية إبراء للذمة .

وبإلقاء الضوء على تلك المبادئ يتضح بجلاء مدى حرص واضعى الخطط والسياسات النقدية على المحافظة على قيمة العملة ومنع إستنزاف حصيلة البلاد من الصرف الأجنبى إلا فى الحدود التى يراها واضعى الخطط والسياسات النقدية ، وبما يخدم أهداف السياسة الإقتصادية العامة . ويلاحظ أن هذه المبادئ صدرت فى صورة لائحة للصرف الأجنبى لتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى ، ولكن أعيد إصدار هذه اللائحة مرة أخرى فى أكتوبر ١٩٦٠ فى ضوء التطورات والتغييرات التى لحقت بها .

٢٠٢٠٣ . حسابات التصدير والإستيراد :

وتقوم فكرة حساب التصدير على إيجاد مورد خارجى يقبل التصدير إلى مصر مقابل فتح حسابات غير مقيمة له فى البنوك المصرية وجنيهات مصرية قابلة للتحويل ، وهذه القابلية للتحويل ليست مطلقة ولكنها مرهونة بقبول المورد الأجنبى إستيراد سلعا من السوق المصرية تسدد قيمتها من الحسابات المفتوحة . لهذا يستطيع المورد الخارجى إستخدام حسابه فى الإستيراد من السوق المصرى أو التنازل عن كل أو جزء من هذا الرصيد لمستورد آخر يرغب فى شراء سلع وخدمات من السوق المصرية . وكان الهدف من الإتجاه نحو الأخذ بهذا الأسلوب هو إيجاد سوق خارجية للجنيه المصرى من خلال قيام الوسيط بعرض الجنيه المصرى فى الأسواق لمن يرغب فى الإستيراد من مصر مقابل العملة التى يعرضها راغبى الإستيراد من مصر ، ونتيجة إلتقاء قوى العرض والطلب يتحدد سعر التبادل بين الجنيه

المصرى والعملة الأجنبيه . كذلك كان الهدف من هذا الإتجاه هو التغلب على عدم إمكانية إستخدام أرصدة مصر الاسترلينية فى تمويل عمليات خارج منطقة الإسترليني ، هذا بالإضافة إلى قصور مواردها من الصرف الأجنبى . ولقد تبين للسلطات النقدية منذ أوائل عام ١٩٥٢ عدم قدرة حسابات جنيه التصدير على الوفاء بالغرض منه . وأمام عدم القدرة على إيقاف العمل بهذا النظام دفعة واحدة بسبب قصور حصيلة البلاد من العملات الصعبة ، فقد تقرر الإبقاء على النظام مع العمل على تصفيته تدريجيا .

وعملا على تفادى المضاربة على قيمة الجنيه المصرى إستقر الرأى على إبقاء النظام السابق ، مع إدخال نظام حسابات حق الإستيراد وذلك فى فبراير ١٩٥٣ . وتكمن فكرة هذه الحسابات فى تشجيع القائمين بالتصدير من خلال السماح لهم بتجنيب نسبة من حصيلة صادراتهم من العملات الأجنبية ويحتفظ بها فى حسابات لدى البنك الذى يتعامل معه ، ويقوم بنفسه أو من يتنازل له عن هذه الحسابات بتغطية قيم واردات يقوم باستيرادها من الخارج ، ومن ثم فقد أوجد هذا النظام سوقا جزئية شبه حرة للتعامل فى الصرف الأجنبى . ولقد كان الهدف من هذا النظام ينحصر فى الآتى :

- تشجيع الصادرات المصرية .
- نقل مركز الثقل فى التعامل بالجنيه المصرى من الأسواق الخارجية إلى السوق المصرية من أجل الحفاظ على قيمة الجنيه من التدهور .

وتم إلغاء هذا النظام تحت ضغط إنجلترا أثناء مفاوضات ١٩٥٥ بشأن تسوية الأرصدة الاسترلينية . فقد تقرر وقف العمل بهذا النظام بالنسبة للإسترليني والمارك الألمانى فى سبتمبر ١٩٥٥ ثم بالنسبة للدولار . يضاف إلى ذلك أن نظام حق الإستيراد كان يعتريه عيب خطير يتلخص فى أن الدولة التى تطبق هذا النظام وما يرتبط به من علاوة تصبح فى وضع مميز بالنسبة لباقى الدول من حيث كونه يزيد من ثمن السلع المستوردة ويخفض من ثمن السلع المصدرة .

وفى يوليو عام ١٩٥٨ تمت العودة مرة أخرى إلى إحياء نظام حسابات

التصدير مع إطلاق حرية التعامل بهذه الحسابات بالنسبة للتصدير إلى بلاد العملات الصعبة أو دول الإتفاقيات . وفى ١٩٥٨/٢/٢ تقرر أن يقوم البنك الأهلى ببيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل بعلاوة سميت علاوة التصدير ، وكان الهدف من وراء هذا الإجراء هو إيجاد حلول لتقلبات العلاوة التى يتم تحديدها خارجيا فى حسابات التصدير . وكان نظام العلاوات سببا فى إلغاء نظام حسابات التصدير والإستيراد أو بسبب إنعدام الحافز من وراء هذه الحسابات .

٣٠٢٠٣ . إتفاقيات التجارة والدفع الثنائية :

كان الإتجاه نحو التوسع فى إتفاقيات التجارة والدفع هو وسيلة للخروج من مأزق نقص العملات الصعبة اللازمة لتمويل عمليات التجارة الخارجية ، وكذلك وسيلة لتصريف منتجات الدولة فى الخارج . فلقد توسعت مصر فى هذا النظام بدءا من عام ١٩٥٣ كوسيلة لتصريف فائض الأقطان المصرية فى ذلك الحين .

وتنقسم إتفاقيات التجارة والدفع إلى إتفاقيتين منفصلتين يكمل كل منهما الآخر :

- إتفاقية التجارة بين دولتين وتحدد فيها السلع المتبادلة وكمياتها ونوعيتها ومواصفتها وغير ذلك من الشروط .
- إتفاقية الدفع وتعقد بين البنوك المركزية للدول أعضاء الإتفاقية ويتم فيها تقرير الكيفية التى يتم من خلالها سداد فائض إتفاقية التجارة من حيث العملات والشروط والفائدة وغير ذلك .

٤٠٢٠٣ . نظام العلاوات :

لاشك أن نظامى حسابات التصدير وحق الإستيراد قد تضمنت خلق نوعين من العلاوات الفعلية تضاف إلى سعر الصرف الرسمى فتخلق لذلك تعددا فى أسعار الصرف . ومن واقع تجربة السلطات المصرية خلال فترة تطبيق حسابات حق الإستيراد رأت هذه السلطات ضرورة السيطرة على نسبة العلاوات الفعلية التى إنطوى عليها التعامل فى حسابات حق الإستيراد . ومن ثم وافقت على السماح للبنوك بالتدخل بعمليات بيع للعملات الأجنبية مع تحديد نسبة العلاوة التى تتقاضاها تلك البنوك

على التحويلات بالعملات الصعبة . وقد ظلت سياسة العلاوات غير واضحة المعالم إلى أن أعيد العمل بنظام حسابات التصدير مع تطبيقه بطريقة أشمل . وهنا رأت السلطات النقدية أنه ليس من المرغوب فيه أن تظل العلاوة في هذه الحسابات خاضعة للظروف الخارجية ، فتقرر في ميزانية سنة ١٩٥٨ أن يقوم البنك الأهلي المصري (وكان يؤدي وظيفة البنك المركزي آنذاك) ببيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل بعلاوة سميت بعلاوة التصدير ، ووضعت لتقلب هذه العلاوة حدودا تتراوح داخل نسبة ٣٠٪ ، ويتدخل البنك بعمليات البيع والشراء كلما لاحظ أن ظروف عرض وطلب العملات الأجنبية الممنية سوف تدفع بأسعارها خارج تلك الحدود . وقد أدى تقرير تلك العلاوة إلى عزوف المتعاملين في حسابات التصدير عنها نظرا لأن المستوردين في مصر لم يعد لديهم حافز للجوء إلى هذه الحسابات في الوقت الذي يمكنهم فيه الحصول على العملات الأجنبية التي يحتاجونها بعلاوة محدودة من البنوك بصفة رسمية ، ومن ثم أوقف العمل بنظام حسابات التصدير بعد فترة قصيرة من العودة الرسمية للأخذ به .

خلاصة ماتقدم أن المرحلة الثانية من تطور سياسة أسعار الصرف في مصر (١٩٤٧ـ ١٩٥٧) م قد أسفرت عن تعدد في أسعار الصرف تواكب فيه ثلاثة أسعار صرف على الأقل في كل سنة من سنوات هذه المرحلة . أما عن أسعار الصرف التي شهدتها هذه المرحلة بصفة معترف بها رسميا فيمكن تصنيفها إلى أربعة أنواع :

- الجنيه المصري بسعر التعادل والذي تحدد بإنضمام مصر لصندوق النقد الدولي سنة ١٩٤٦ بـ ٤,١٢٣ دولار ثم خفض سنة ١٩٤٩ إلى ٢,٨٧ دولار أمريكي ويطبق في أغلب إتفاقيات التجارة والدفع وبعض المدفوعات كالسياحة والهجرة .
- الجنيه بسعر صرف إتفاقي ويسري في إتفاقيات التجارة والدفع ويكاد يكون في حدود سعر التعادل ، ولكن لو أدخلنا في الإعتبار سعر الفائدة الذي يطبق على الأرصدة المدينة في هذه الإتفاقيات لأمكن القول بأنها تضمنت أسعارا آجلة للصرف تختلف عن سعر التعادل .
- جنيه التصدير وهو نشأ من تطبيق حسابات التصدير ، وهو قابل للتحويل

ويتغير سعر صرفه طبقا لتغيرات العرض والطلب وطبقا للعلاقة بين الـــواردات والصادرات التى تسوى مدفوعاتها وفقا لهذا النظام .

● جنيه حق الإستيراد ، وهو جنيه حر حتى داخل السوق المصرية ، ويمتـــد العمل به ليشمل معظم الصادرات ، وقد إختلف سعر صرف الجنيه فى هـــذه الحسابات من عملة لأخرى وباختلاف نسبة العلاوات فيما بينها ، فبينما تراوحت نسبة العلاوة للإسترلينى من ٣,٥٪ إلى ١٥٪ ، تراوحت هذه العلاوة للدولار من ١١٪ إلى ١٢٪ .

٠٣٠٣ المرحلـــة الثالثـــة (١٦٥٧ ـ ١٦٦١) .

وفى هذه المرحلة إستمرت مشكلة ندرة العملات الأجنبية وزادت حدتها بتجميد أرصدة العملات الحرة بعد تأميم قناة السويس ، وما تبع ذلك من حرب السويـــس وفرض حصار إقتصادى على مصر . ولقد أدى ذلك مع الإصرار على متابعة عمليـــة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر إلى التغير فى إتجاهات التوزيع الجغرافـــى لتجارة مصر الخارجية بحيث تزايدت الأهمية النسبية للمعاملات التجارية فى الـــدول الإشتراكية . . وعلى الرغم مما أبدته هذه الدول من تعاون مع مصر فى سبيـــل تنميتها ، إلا أن حقيقة إستمرار النصيب الأكبر من الواردات المصرية حكـــرا على أسواق الدول الغربية قد تضافر أثره مع توجيه نصيب متزايد من الصـــادرات المصرية إلى أسواق الدول الشرقية (وعملاتها غير قابلة للتحويل وكانت المدفوعـــات معها تسوى طبقا لاتفاقيات ثنائية) ليزيد ذلك من حدة مشكلة قصور موارد مصـــر من العملات الحرة أو الصعبة .

وقد أبرز ذلك الحاجة إلى تخطيط الموارد والإستخدامات من الصرف الأجنبى ، الأمر الذى دفع مصر إلى الأخذ بنظام الميزانية النقدية والتوسع فى الإعتماد علـــى إتفاقيات التجارة والدفع ، وزادت من إعتمادها على الإقتراض الخارجى ، وأخـــذت بنظام محدد لعلاوات الصرف الأجنبى . وفيما يلى عرضا موجزا لأهم هذه الاجراءات :

٠١٠٣٠٣ ميزانيـــة الصرف الأجنـــبى :

وضعت أول ميزانية للصرف الأجنبى فى مصر فى سبتمبر ١٦٥٧ ، وكان تخصيـــص

حصص الصرف الأجنبى يتم كل ثلاثة شهور حسب مستوى حصيلة الصادرات . وفى البداية كان التخصيص يتم بالنسبة لواردات السلع الضرورية وعلى رأسها واردات وزارة التموين والأدوية ، ولكن ما لبث أن إمتد التخصيص ليشمل حصة شاملة لواردات المواد الخام ومن ثم أصبحت الميزانية سنوية إعتبارا من ١٩٦٠ .

ويمكن القول بأن نظام ميزانية الصرف الأجنبى كان نتيجة للحصار الإقتصادى الذى فرض على مصر فى تلك الفترة ، فلجأت إلى هذا الأسلوب كإجراء شامل لتنظيم تمويل تجارتها الخارجية مع العالم الخارجى . وبصفة عامة يمكن القول بأن الموازنة كانت تتم طبقا للأسس التالية :ـ

- يتم خصم الإلتزامات المطلوبة خلال مدة الميزانية النقدية حيث كانت لها الأولوية فى السداد .
- خصم المصروفات غير المنظورة المطلوب سدادها خلال فترة الميزانية .
- تخصيص الجزء المتبقى من الموارد (منظورة وغير منظورة) لأغراض الإستيراد السلعى .

٢٠٣٠٢ . الإلتجاء إلى الإقتراض الخارجى :

وأمام عدم كفاية موارد مصر الذاتية من الصرف الأجنبى ونظرا لاستمرار العجز فى الميزان التجارى ، وضرورة توفير التمويل الخارجى للتنمية الإقتصادية ، لجأت مصر إلى الإقتراض من العالم الخارجى لسد هذه الثغرة . وعلى الرغم من أن هذه الفترة شهدت بداية الإعتماد على القروض الأجنبية لتمويل إحتياجات أساسية ، إلا أنه لم يحدث توسع فى عقد هذه القروض مما يهدد الإستقلال الإقتصادى ، أو يقلل من دور الجهد الوطنى فى تمويل التنمية وتحمل أعبائها .

٣٠٣٠٢ . الأخذ بنظام محدد للعلاوات .

أعلنت الحكومة ، فى سبتمبر ١٩٥٦ نظاما محددا للعلاوات على الصادرات ورسما معينا على الواردات على النحو التالى :

- يدفع عن الواردات المنظورة وغير المنظورة رسما بواقع ٢٧,٥٪ وتستثنى من

ذلك واردات بعض السلع الإستثمارية والمواد الخـــــــــــام .

● تتمتع حصيلة صادرات السلع المصنوعة بعلاوة بنسبة ١٧,٥ ٪ ويستثنى من ذلك صادرات الأسمنت والمنسوجـــــات .

● تمنح صادرات القطن والبصل علاوة متغيرة يتم تعديلها دوريا وفقا لظـــروف السوق العالمية (يتراوح معدل هذه العلاوة بين ٢٥ ٪ ـ ٣٠ ٪) .

● ولما كانت الأسعار العالمية للأرز والأسمنت والبترول تزيد كثيرا عن أسعارهـا المحلية فقد أخضعت الحكومة صادرات هذه السلع لضريبة رسم صادر يتغير معدلها بتغير أسعار هذه السلع فى السوق العالمية .

وفى أواخر عام ١٩٦١ سعت الدولة إلى توحيد وتبسيط نظام العلاوات ، فتقرر منح المتحصلات بالصرف الأجنبى علاوة محددة قدرها ٢٠ ٪ بغض النظر عـــن نوع العملة . وكذلك تقرر تحصيل رسم موحد على التحويلات إلى الخارج قـــدره ٢٠ ٪ ، كما تقرر رد نصف العلاوة المحصلة على المدفوعات إلى الخارج إذا تمت بغرض إستيراد سلع تموينية أو مواد خام أو سلع إستثمارية . أما عن السلع الـــتى تزيد أسعارها فى الخارج عن أسعارها فى الداخل فرأى ألا يزيد رسم الصـــادر الذى يفرض عليها عن ٢٠ ٪ من قيمتهـــا .

٤٠٣ . المرحلـــة الرابعـــــة (١٩٦٢ ـ ١٩٧٣) .

فى هذه المرحلة تفاقمت مشكلة ندرة العملات الأجنبية وتدهور قيمة الجنيـــه ، وذلك لتزايد عجز ميزان المدفوعات بسبب تدهور محصولى القطن والأرز فـــى السنوات الأخرى من هذه الفترة ، وكذلك بدء تنفيذ الخطة الخمسية الأولـــى للتنمية الإقتصادية والإجتماعية والتوسع فى الإنفاق الحكومى وفى إستيراد الآلات والمعدات اللازمة لمشروعات التنمية ، بالإضافة إلى إستنزاف إحتياطيات مصـــر من الصرف الأجنبى فى دفع تعويضات قناة السويس وتعويضات الرعايا الأجانـــب عن ممتلكاتهم المؤممة والمصادرة والتعويضات التى دفعت للحكومة السودانيـــة بسبب إنشاء السد العالى فضلا عما تكبدته مصر من نفقات فى حرب اليمـــن .

١٠٤٠٣ . توحيـد أسعار الصرف وبرنامج التثبيت فى مايو ١٩٦٢ :

فى سبيل تغطية هذا العجز لجأت مصر إلى صندوق النقد الدولى للإقـــتراض

منه ، وكان لابد من قبول حد أدنى من الشروط التى يعرضها ، وهو ما تخفض عن برنامجين للتثبيت أحدهما فى عام ١٦٦٢ ، والآخر فى عام ١٦٦٤ .

أما عن برنامج التثبيت الذى عقدته مصر مع صندوق النقد الدولى فى عام ١٦٦٢ فقد تم بمقتضاه حصولها على تمويل من الصندوق قدره ٤٢,٥ مليون دولار ، والتزمت مقابل ذلك ببرنامج للتثبيت أهم معالمه رفع سعر الفائدة الدائنة والمدينة وعدم التوسع فى الإئتمان المصرفى والحد من سياسة التمويل بالعجز ورفع نسبة الإحتياطى للبنوك التجارية وتحديد سعر صرف واقعى للجنيه بحيث أصبح ٢,٣ دولار ، ويسرى على كافة المعاملات باستثناء رسوم المرور فى قناة السويس ومرتبات المبعوثين فى الخارج . وهكذا سلمت مصر بتخفيض سعر الصرف رسميا بحوالى ٢٠٪ .

٠٢٠٤٠٣ برنامج التثبيت الثانى ١٦٦٤ :

لجأت مصر مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولى فى عام ١٦٦٤ فحصلت على تسهيل إئتمانى فى حدود ٤٠ مليون دولار يمكن زيادتها لتدعيم برنامج التثبيت بقروض إضافية . ومن ثم قبلت مصر برنامجا ثانيا للتثبيت ، فأعيد تقييم الذهب الموجود كغطاء لإصدار البنكنوت المصرى على أساس أن الجنيه يعادل ٣ دولار أمريكى ، ومعنى ذلك أن المحتوى الذهبى للجنيه قد خفض إلى ٢,٠٤٤ جراما من الذهب الخالص .

٠٣٠٤٠٣ التيسيرات النقدية (١٦٦٨ - ١٦٧٣) :

من أجل تشجيع تدفق مدخرات المواطنين المصريين العاملين بالخارج لجأت الحكومة المصرية إعتبارا من عام ١٦٦٨ إلى منح علاوة نسبتها ٣٥٪ على التحويلات بالعملة الأجنبية من الخارج إلى مصر ، ثم إمتد منح هذه العلاوة ليشمل فى سنة ١٦٧١ حصيلة الخدمات الفندقية والسياحية ، إعتبارا من مايو سنة ١٦٧٢ ثم رفع هذه العلاوة على المتحصلات بالعملات الأجنبية إلى ٥٠٪ مع إتساع نطاق التطبيق فيما أطلق عليه فيما بعد نظام الأسعار التشجيعية . وقد إتخذت

الحكومة فى هذه الفترة عدة قرارات تمثل تحولا هاما فى سياسة الرقابة على الصرف الأجنبى فى مصر حيث سمح للمواطنين الذين يحصلون على إيرادات بالعملات الأجنبية بفتح حسابات بهذه العملات يمكن إستخدامها فى تمويل واردات أجنبية بالعملات الحرة سواء تمت هذه الواردات لحسابهم مباشرة أو لحساب الغير . ومعنى ذلك أنه أصبح فى مقدور أصحاب هذه الأرصدة الحصول على علاوات فعلية أعلى من العلاوات التشجيعية التى تعطيها البنوك . وكان من أهم أسباب ذلك العودة إلى الأخذ بما يعرف بنظام الإستيراد بدون تحويل عملة إعتبارا من صدور القرار رقم ٥٤٣ لسنة ١٩٦٨ .

والواقع أن الفترة التى كنا بصددها (١٩٦٨-١٩٧٣) قد شهدت تشعب وتعدد القرارات التى تستهدف زيادة التيسيرات النقدية بهدف التغلب على ندرة العملات الأجنبية . وقد إنتهى الأمر بالإعلان عن نظام شامل لتوحيد علاوات الصرف ، وتمثل ذلك فى إنشاء السوق الموازية للصرف فى سبتمبر ١٩٧٣ .

٤- تحليل سياسات الصرف الأجنبى فى مرحلة الإنفتاح الإقتصادى :

١٠٤ . موقع الإنفتاح الإقتصادى من الفكر الإقتصادى المصرى :

إستدعت الظروف الإقتصادية والسياسية المحلية والدولية السائدة فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ إلى إعادة النظر فى شكل ومضمون السياسات النقدية والمالية وسياسات التجارة الخارجية التى تم إتباعها خلال الفترة ١٩٦٦-١٩٧٣ . وجاءت سياسات الصرف الأجنبى على رأس الموضوعات التى شهدت تغييرات واسعة فى مناهجها ومضمونها بما يتفق مع الفلسفة الإقتصادية الجديدة التى بدأت معالمها تتضح بشكل جلى فى بداية عام ١٩٧٤ . وقبل الدخول فى تفصيلات القضايا المرتبطة بالصرف الأجنبى نجد الإشارة إلى إلقاء الضوء حول الجدل الفكرى الذى سيطر على كتابات ومناقشات رجال الفكر والسياسة منذ هذا التاريخ حول جدوى إتباع سياسة الإنفتاح الإقتصادى .. وفى هذا الخصوص يمكن التمييز بين

إتجاهين رئيسيين للفكر الإقتصادى المصرى المرتبط بهذه المسألة (١)

الإتجاه الأول : ويضم مجموعة الإقتصاديين المصريين الذين ينادون بضرورة دعم القطاع العام بإعتباره الدعامة الأساسية للإقتصاد القومى ، وفرض الرقابة على القطاع الخاص الوطنى ، وأخذ الحذر الكافى من الإستثمارات الأجنبية الذى تسيطر على تحركاتها بين أجزاء العالم المختلفة الشركات متعددة الجنسية ، وتحكم تصرفاتها إعتبارات الربحية والمنفعة الخاصة . من هنا ينظر أصحاب هذا الإتجاه إلى قضية الإنفتاح الإقتصادى على أنها سياسة إقتصادية غير مناسبة للإقتصاد المصرى ، لما تسببه من هزات عنيفة تعوق

---

١ ـ حول تأصيل الفكر الإقتصادى المصرى وتحديد موقفه من قضية الإنفتاح الاقتصادى ، راجع فى هذا الخصوص المراجع التالية :ـ

ـ رمزى زكى ، دراسات فى أزمة مصر الاقتصادية مع إستراتيجية مقترحة للاقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

ـ صقر أحمد صقر ، عشرون عاما من التخطيط القومى فى مصر (١٩٥٧ ـ ١٩٧٧) ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٣٧١ ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

ـ سيد أحمد البواب ، قضية الإقتصاد المصرى الكبرى : قضية الإنتاج المصرى فى ظل الإنفتاح الإقتصادى ، المشاكل والحلول ، مذكرة خارجية (١٣٧١) ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٣ .

ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، موقف الإنفتاح الإقتصادى فى جمهورية مصر العربية حتى ١٩٨٢/١٢/٣١ ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٣ .

ـ بنك مصر ، أثر المشروعات المنشأة وفقا لقانون الإستثمار على الإقتصاد القومى ، النشرة الاقتصادية لبنك مصر ، العدد الأول ، ١٩٨٤ .

ـ المجلس القومى للإنتاج والشئون الإقتصادية ، شعبة الإنتاج الصناعى ، " بعض معوقات التنمية الصناعية فى مصر " ، بحث منشور بمجلة غرفة الإسكندرية التجارية ، العدد ٤٠٨ ، مايو / يونيو ، ١٩٨٠ ص ص ٣٣ ـ ٥٤ .

ـ مصطفى السعيد ، " الإنفتاح الإقتصادى وإستراتيجية الإعتماد على الذات " ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى السادس للإقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة (٢٦ ـ ٢٨ مارس) ١٩٨١ .

ـ محمد محمود الإمام ، دور رأس المال الاجنبى فى التنمية طويلة الأجل ، مذكرة رقم ١٦٥٦ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

= - محمود عبد الفضيل ، " الجديد فى الإقتصاد المصرى " ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى السابع للإقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، (٦-٨ مايو) ١٩٨٢ .

- محمد فخرى مكى ، " التغيرات الهيكلية فى ميزان المدفوعات المصرى " ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى الثالث للإقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة (٢٣-٢٥ مارس) ، ١٩٧٧ .

- سلوى سليمان ، " المديونية الخارجية والتنمية الإقتصادية " ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى الأول للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، (٢٥-٢٧ مارس) ١٩٧٦ .

- جودة عبد الخالق ، إمكانيات نمو الإقتصاد المصرى فى الثمانينات فى ضوء تجربة السبعينات ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى السابع للإقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة (٦-٨ مايو) ١٩٨٢ .

- ـــــــ ، " أهم دلالات سياسة الإنفتاح الاقتصادى بالنسبة للتحويلات الهيكلية فى الإقتصاد المصرى (١٩٧١ - ١٩٧٧) " ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الثالث للإقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة (٢٣-٢٥ مارس) ، ١٩٧٨ .

- جلال أحمد أمين ، " بعض قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى مصر " بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى الثالث للإقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، (٢٣-٢٥ مارس) ١٩٧٨ .

حركته ، وتحدث العديد من التغيرات الهيكلية غير المرغوب فيها .

الإتجاه الثانى : ويضم مجموعة من الإقتصاديين والمنظمات والهيئات والجهات الرسمية التى إتفقت فيما بينها على أهمية إلغاء القيود المفروضة على دور القطاع الخاص فى التنمية الإقتصادية ، واتخاذ مزيد من الإجراءات التى تتضمن منحه مزيدا من الحرية فى مزاولة نشاطه ، بأمل أن يلعب هذا القطاع دورا هاما فى تحقيق أهداف الخطة الإقتصادية والإجتماعية للدولة ، واتخاذ المزيد من الإجراءات لتحسين المناخ الإستثمارى المصرى لكى يكون أكثر جاذبية وطمأنينة للإستثمارات الأجنبية . ولقد تمكن أصحاب هذا الرأى من بلورة فكرهم فى عدد محدد من الإجراءات التى من أهمها :-

١- إتباع نظام الإستيراد بدون تحويل عملة ، ونظام السوق الموازية للصرف الأجنبى .

٢- تخفيض معدلات الضرائب على الشرائح العليا من الدخل .

٣- السماح للأفراد والشركات الخاصة بالحصول على التوكيلات التجارية .

٤- زيادة التراخيص الممنوحة للقطاع الخاص الوطنى والأجنبى لإقامة مشروعات صناعية جديدة تساهم فى تنمية البلاد إقتصاديا .

٥- تحرير القطاع العام من الغلال المفروضة عليه ، والسماح لشركاته بإصدار أسهم جديدة يخصص جانب منها لإكتتاب العمالة والجمهور .

٦- إلغاء الحد الأقصى المفروض على الأرباح الموزعة .

٧- إعطاء المزايا والإعفاءات الضريبية المتنوعة للإستثمارات الأجنبية لتشجيعها على الإنسياب إلى داخل البلاد .

٨- تقديم الضمانات المالية والقانونية اللازمة لحماية الإستثمارات الأجنبية من الأخطار السياسية التى تعرضت لها طويلا فى عقدى الخمسينات والستينات .

٢٠٤ . الإتجاهات الرئيسية لسياسات الصرف الأجنبى فى مرحلة الإنفتاح الإقتصادى :

اتضح لنا من البند السابق أن سياسات النقد الأجنبى فى مصر خلال الفترة

١٩١٦ - ١٩٧٣ تنقسم إلى عدد من المراحل ، وإنتهينا إلى أن أهم معالم المرحلة الثالثة من هذه المراحل والتى تمتد خلال الفترة من ١٩٦٨-١٩٧٢ تكمن فى الإتجاه نحو إقرار المزيد من التيسيرات النقدية فى مجال التعامل بالنقد الأجنبى بهدف جلب المزيد من المدخرات المحلية خاصة وقد واكب هذه الفترة عدد من التطورات الهامة :

- تزايد أعداد وحجم العمالة المصرية المهاجرة إلى دول الخليج وهو الأمر الذى واكب تزايد أهمية البترول كمصدر للطاقة وإرتفاع أسعاره ومن ثم تحقيق عوائد نفطية هائلة إستدعت قيام الدول العربية البترولية بعمليات تنمية إقتصادية وإجتماعية فتحت المجال أمام العمالة المصرية ووفرت لها المزيد من فرص العمل .
- حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وما تلاها من معاهدات للسلام ، وجهت نظر القيادة السياسية نحو إجراء تحولات هيكلية فى الإقتصاد المصرى ، والإنتقال به من إقتصاد حرب إلى إقتصاد سلم ، وما يستتبع ذلك من تشريعات وقوانين وسياسات جديدة .
- تردى وضع الإقتصاد المصرى ودخوله فى أزمة اقتصادية طاحنة ، تتمثل بصفة خاصة فى تدهور حالة ميزان المدفوعات المصرى ، والإعتماد المتزايد على العالم الخارجى فى مجال الإستيراد ، سواء من السلع الإستهلاكية أو الإنتاجية اللازمة لعملية التنمية ، والإلتجاء إلى مزيد من الإقتراض الخارجى ، الأمر الذى دفع الإقتصاد المصرى إلى الدخول فى الحلقة الدائرية للتضخم والحلقة الدائرية للديون الخارجية .

أمام هذا الوضع الجديد شهدت هذه الفترة العديد من التحولات فى مجال الفكر الإقتصادى والسياسى ودخول الإقتصاد المصرى مرحلة جديدة إنتقلت السياسات الإقتصادية خلالها من الإعتماد على التخطيط الشامل كمدخل لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية إلى الأخذ بأسلوب جديد فى إدارة عملية التنمية الاقتصادية ، وهو ما يعرف حيث باسم " سياسة الإنفتاح الإقتصادى "[1] .

---

(١) صقر أحمد صقر ، " عشرون عاما من التخطيط القومى فى مصر (١٩٥٧-١٩٧٧) ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٧٣ .

وكان لزاما عند التفكير فى الإتجاه نحو هذا المنهج الجديد فى مجال إدارة الإقتصاد القومى أن تتم مجموعة من السياسات التى تستهدف تغيير المناخ الإقتصادى والسياسى الملائم لنجاح وتقدم هذه السياسة الإقتصادية الجديدة . هذه السياسات يمكن تقسيمها على الوجه التالى :ـ

١٠٢٠٤ . تشجيع الإستثمار الأجنبى كسياسة من سياسات النقد الأجنبى :

إستهدفت القيادة السياسية من تبنى سياسة الإنفتاح الإقتصادى كمنهاج لتحقيق خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية التى تنتهجها الدولة من خلال إحداث التفاعل بين العناصر التالية (١) :

- رأس المال الأجنبى .
- وسائل التكنولوجيا الحديثة .
- الموارد المصرية .

ويمكن إرجاع فكرة البدء فى تشجيع الإستثمارات الأجنبية فى مصر إلى القانون رقم ٦٥ لعام ١٩٧١ بشأن إستثمار المال العربى والمناطق الحرة حيث كان الهدف منه هو جذب المزيد من رؤوس الأموال العربية للمساهمة فى تحقيق خطة التنمية الإقتصادية ، إلا أنه أمام عدم فعالية القانون المذكور ، ونظرا لظروف الحرب التى مرت بها مصر بعد ذلك فى أكتوبر ١٩٧٣ ، بدأ التفكير من جديد فى إيجاد صيغة تكون أكثر فعالية وقدرة على تحقيق الهدف المنشود ، فكان صدور القانون رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ هى الخطوة الحقيقية والجادة التى إتخذت على طريق الإنفتاح (٢) وإذا إنتقلنا إلى تحليل ما إحتوى عليه القانون المذكور فى مجال تشجيع رأس المال الأجنبى على الدخول والمساهمة فى مجال الإستثمار المباشر فى مصر وخاصة ما يتعلق منها بسياسات النقد الأجنبى لإتضح لنا على الفور العناصر التالية (٣) :ـ

---

(١) إنظر فى ذلك ، محمد أنور السادات ، ورقة أكتوبر ، الهيئة العامة للإستعلامات ، القاهرة ، ابريل ١٩٧٤ .

(٢) جودة عبد الخالق ، أهم دلالات سياسة الإنفتاح الإقتصادى بالنسبة للتحولات الهيكلية فى الإقتصاد المصرى ١٩٧١ـ١٩٧٧ ، مرجع سبق ذكره ص : ٣٦٧ .

(٣) المرجع السابق ، ص ص ٣٦٧ـ٣٦٨ .

تؤكد المادة (٣) من القانون المذكور على هدف تشجيع وترغيب رأس المال العربى والأجنبى للمشاركة فى تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى إطار السياسة العامة للدولة وخطتها القومية ، على أن يكون ذلك فى المشروعات التى تتطلب خبرات عالية فى مجالات التطوير الحديثة أو تحتاج الى رؤوس أموال أجنبيه ، وفى نطاق القوائم التى تعدها الهيئة العامة للاستثمار ، ويعتمدها مجلس الوزراء(١) .

• توظيف رأس المال الأجنبى فى صورة مشاركة مع رأس المال الوطنى العام أو الخاص مع تقرير إنفراد رأس المال العربى والأجنبى فى مجالات إنشاء بنوك الإستثمار وبنوك الأعمال والتى يقتصر نشاطها على التعامل بالعملات الحرة متى كانت فروعا لمؤسسات مالية مراكزها الرئيسية بالخارج ، مع جواز إنفراد رأس المال العربى أو الأجنبى فى المجالات المحددة فى فقرة (١) من المادة (٤) من القانون المذكور .

كذلك أقر القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته بعض الضمانات والمزايا التى تكفل توفير المناخ الملائم لتدفق رأس المال الأجنبى والعربى للمشاركة مع رأس المال الوطنى أو العمل منفردا فى مجالات الاستثمار التى تحددها خرائط الأنشطة التى تعدها الهيئة العامة للإستثمار فى مصر(٢) هذه الضمانات والمزايا هى(٣) :

---

(١) من المعلوم أن الهيئة العامة للاستثمار تقوم بإعداد خرائط أنشطة موضحا بها المشروعات التى تكون مجالا لإستثمار المال العربى والأجنبى .

(٢) راجع فى هذا الخصوص :

(٢) عبد الرحمن فريد ، " المناطق الحرة " ، الطبعة الأولى القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص : ١٦٥ .

- سمير فهمى موريس ، الآثار الاقتصادية للمناطق الحرة فى جمهورية مصر العربية ، مرجع سبق ذكره .

(٣) فى تفصيلات هذا الموضوع راجع :

- سامى عفيفى حاتم ، التأمين الدولى ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ص ٣١٤ - ٣٢٥ .

●● عدم جواز تأميم المشروعات أو مصادراتها ، ولا يجوز الحجز على أموال هذه المشروعات أو تجميدها أو مصادراتها أو فرض الحراسة عليها عن غير الطريق القانونى .

●● تتضمن المادة (٨) من القانون تحديد الطرق الممكنة لتسوية المنازعات الناتجة عن الإستثمار الأجنبى والأحوال التى تطبق فيها إتفاقية تسوية منازعات الإستثمار وتلك التى تخضع لأعمال التحكيم أو طرق التحكيم .

●● فى مجال التيسيرات النقدية يقرر القانون المزايا والإعفاءات التالية :

- تجيز المادة (١٤) للمشروع فتح حساب أو حسابات بالنقد الأجنبى لدى البنوك المسجلة لدى البنك المركزى ، وغيرها من أموال المشروع متى كانت محولة من الخارج بالعملات الحرة ، وكذلك حصيلة صادرات المشروع المنظورة وغير المنظورة فى الحدود التى توافق عليها الهيئة .
- أتاحت المادة (١٥) للمشروع حق الإستيراد من الخارج دون إلتزام على الحكومة بتوفير النقد اللازم لعمليات الإستيراد من الخارج بالحسابات المصرفية المملوكة لهذه المشروعات .
- تجيز المادة (٢٠) للعاملين من خبراء أجانب وغيرهم والقادمين من الخارج للعمل فى إحدى المشروعات المنتفعة بأحكام هذا القانون بأن يحولوا إلى الخارج حصة من الأجور والمرتبات والمكافآت التى يحصلون عليها فى جمهورية مصر العربية على ألا تتجاوز خمسين بالمائة من مجموع ما يتقاضونه .
- تعطى المادة (٢١) الحق لصاحب المشروع أن يطلب إعادة تصدير المال المنتفع بأحكام هذا القانون إلى الخارج أو التصرف فيه بموافقة مجلس إدارة الهيئة بشرط أن يكون قد مضى على ورود المال المستثمر خمس سنوات إعتبارا من التاريخ الثابت فى شهادة التسجيل .

مفاد ما تقدم أن الإقتصاد المصرى أصبح يواجه إزدواجية فى مجال الصرف الأجنبى والسياسات المتعلقة به فى الآتى :

١ـ إستمرار العمل بالسياسات واللوائح السابقة فى مجال الصرف الأجنبى بالنسبة للمشروعات التى لاتخضع لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته .

٢ـ وجود مجموعة من المشروعات التى تتمتع بالإعفاءات والمزايا النقدية الواردة بالقانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ وتعديلاته .

ويمكن إرجاع ذلك إلى أن هذه المزايا وتلك الإعفاءات تعد سياسة من سياسات الصرف الأجنبى الهادفة إلى جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية والعربية للدخول إلى مجال الإستثمارات المنتجة فى الداخل ، وتخفيف العبء على ميزان المدفوعات المصرى . ليس هذا فحسب بل أعقب ذلك مجموعة كبيرة من المتغيرات التنظيمية والإدارية التى تمس طريقة عمل الإقتصاد المصرى كنظام . فبالإضافة إلى إستحداث نظامى السوق الموازية والاستيراد بدون تحويل عملة ـ وهما القضيتين اللتين سوف نتناولهما فى النقاط التالية ـ مع ما تبعهما من تخفيض حقيقى لقيمة الجنية المصرى ، توجد مجموعة أخرى من الإجراءات والقوانين ذات الدلالات الهامة فى طريقة عمل الإقتصاد المصرى هى :(١)

- حل المؤسسة المصرية للتجارة الخارجية ، حيث كانت تسيطر على تجارة مصر الخارجية والسماح للقطاع الخاص بالدخول فى مجال نشاط الإستيراد للعديد من السلع التى كانت مقصورة من قبل على القطاع العام .
- الإتجاه نحو مزيد من المناطق الحرة فى مناطق القناة والإسكندرية والقاهرة بغية جذب المزيد من الإستثمارات الصناعية وبصفة خاصة لأغراض التصدير .
- التوسع فى منح تراخيص فتح فروع للبنوك الأجنبية فى الداخل من أجل العمل على رفع كفاءة تجميع المدخرات بالعملات الحرة ، للتخفيف من أزمة نقص العملات الصعبة فى مصر .

٢٠٢٠٤ . السوق الموازية للصرف الأجنبى :

كقاعدة عامة يمكن القول أن إنشاء السوق الموازية للصرف الأجنبى تعتبر أحد أدوات سياسات الصرف الأجنبى الحرة ، حيث يقصد من وراءها إيجاد الضوابط

(١) رمزى زكى ، " بحوث فى ديون مصر الخارجية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩٠ ـ ٢٩١ .

والحدود الأكثر واقعية والتى تزيد من قدرة الجهاز المصرفى على تجميع أكبر حجم من الحصيلة بالعملات الحرة . لذلك إستهدفت هذه السوق جميع كافة الإجراءات النقدية التشجيعية فى مجال مدخرات المصريين والسياحة والصادرات غير التقليدية وتركيزها فى وعاء مصرفى واحد . وتحدد السلطات النقدية موارد السوق وإستخداماتها بطريقة تجعلها أكثر فاعلية فى تحقيق الهدف من إنشائها ، وبصورة أساسية جعل مسألة تحديد سعر الصرف فى هذه السوق يتم على أساس قوى العرض والطلب .

وإتفاقا مع ما تقدم كان صدور القرار الوزارى رقم ٤٧٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن إنشاء السوق الموازية للصرف الأجنبى على أن يسرى العمل به إعتبارا من ١٩٧٣/٩/١ . وتتلخص أهم بنوده على الوجه التالى (١) :

- وجوب أن يتم التعامل عن طريق البنوك التجارية التى يحددها البنك المركزى المصرى .
- أن العملات الحرة القابلة للتحويل هى عملات الدول الأعضاء فى صندوق النقد الدولى القابلة للتحويل دون قيد أو شرط .
- تحديد السعر التشجيعى الذى يتم على أساسه شراء وبيع العملات على أساس أن يكون السعر الرسمى المعلن من البنك المركزى مضافا إليه نسبة علاوة ٥٠٪ فى حالة الشراء ، و٥٥٪ فى حالة البيع . ويمثل الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع مناصفة بين البنك التجارى الذى يقوم بعمليات البيع والشراء وحساب أرباح عمليات النقد ، ويضع البنك المركزى المصرى قواعد توزيع وإستخدام حصيلة هذا الفرق .

١٠٢٠٢٠٤ أهداف السوق الموازية :-

إن جوهر عمليات السوق الموازية لايختلف كثيرا عن السياسيات السابقة

(١) لمزيد من التفاصيل/أهداف وعناصر السوق الموازية راجع كل من :
- محمد فؤاد الصراف ، الإتجاهات الحديثة فى نظام النقد المصرى ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد (٣٥٦) ، القاهرة ، يناير ١٩٧٥ ص : ٤٧٠
- معهد التخطيط القومى ، " تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الأجنبى وسبل ترشيدها " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٥٨-٦٢ .

عليها ، وأنما يعد إستمرارا لتلك السياسات ويمكن إجمالها فى الآتى :

- تشجيع تجميع مدخرات المصريين العاملين بالخارج من خلال تقديم أسعار صرف أكثر واقعية بالنسبة للتحويلات التى يقومون بها .
- إيجاد مصادر إضافية لموارد الدولة وتخفيف العبء عن الميزانية النقدية من أجل سداد الإحتياجات من الصرف الأجنبى فى مجالات القطاع الخاص .
- تشجيع عوامل الجذب السياحى من خلال رفع قيم العملات الأجنبية التى فى حوزة السياح القادمين إلى مصر .
- إيجاد علاقة أكثر واقعية بين أسعار تكاليف إنتاج سلع التصدير فى الداخل وأسعار بيعها بالعملات الأجنبية فى الأسواق العالمية .

٢٠٢٠٢٠٤ موارد السوق الموازية وإستخداماتها :

لقد حدد القرار رقم ٤٧٧ لعام ١٦٧٣ المصادر التى يمكن من خلالها حصول السوق الموازية على مواردها من الصرف الأجنبى ، وتلك المجالات التى توجه إليها إستخدامات تلك الموارد على النحو التالى :(١)

أولا : الموارد :

- مدخرات وتحويلات المصريين العاملين بالخارج .
- السياحة الفردية والجماعية .
- حصيلة صادرات السلع غير التقليدية .
- تحويلات مواطنى الدول العربية لغير الأعضاء .
- ٥٠٪ من الزيادة عن الهدف المقرر للتصدير السنوى فى الموازنة النقدية بالعملات الحرة بالنسبة لصادرات الغزل والمنسوجات القطنية .

ثانيا : الإستخدامات :

- المدفوعات غير المنظورة للأفراد والقطاع الخاص وكذلك المبالغ المسموح بها عند السفر .
- واردات القطاع الخاص بما فيها إحتياجات الحرفيين والمهنيين من مستلزمات الإنتاج والآلات وقطع الغيار .

---

(١) ـ معهد التخطيط القومى " تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الأجنبى " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٥٨ ـ ٦٢ .

- واردات القطاع السياحى بشقيه العام والخاص .
- عمليات إستيراد الإحتياجات التى تمثل إختناقات فى الإنتاج ومستلزمات الإنتاج التى تدخل فى صناعة التصدير التى تصب حصيلتها فى السوق الموازية .

٠٣٠٢٠٢٠٤ تطوير السوق الموازية :

فى أول يوليو عام ١٩٧٤ صدر القرار الوزارى رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن تطوير السوق الموازية ، كوسيلة لمزيد من العلاج لسعر صرف الجنيه المصرى . ومن بين أهم ما تضمنه هذا القرار العناصر التالية (١) :

- توسيع نطاق موارد السوق .
- توسيع مجالات إستخداماتها .
- فتح المجال لتحديد أسعار صرف العملات الأجنبية التى تسرى فى نطاق السوق الموازية ، على أساس إعتبارات قوى العرض والطلب .

إلا أنه وفى يونيو من عام ١٩٧٦ صدر قرار وزير المالية بزيادة العلاوة التشجيعية من ٥٠٪ إلى ٦٥٪ ثم إلى ٧٤ ٪ ، وفى فبراير عام ١٩٧٧ صدر القرار الوزارى رقم ٦٥ بشأن توسيع دائرة المعاملات التى تغطيها السوق الموازية (٢) .

ومع منتصف عام ١٩٧٨ إتجهت مصر إلى صندوق النقد الدولى فى محاولة للحصول على تسهيل إئتمانى فى إطار برنامج للتثبيت (البرنامج الثالث للتثبيت) التزمت مصر بمقتضاه ببرنامج محدد أمام صندوق النقد الدولى . ويهدف هذا البرنامج إلى إجراء مجموعة من الإصلاحات الهيكلية فى الإقتصاد القومى فى مقدمتها صدور القرار الوزارى رقم ٣٧٢ بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٩٧٨ مستهدفا توسيع نطاق السوق الموازية مع إطلاق إسم " مجمع النقد الأجنبى لدى كل

(١) محمد فؤاد الصراف ، " الاتجاهات الحديثة فى نظام النقد المصرى " مرجع سبق ذكره ، ص : ٤٧ .
(٢) المرجع السابق ، ص ٤٨ .

من البنك المركزى المصرى والمصارف المعتمدة " على عمليات هذه السوق.
واعتبارا من أول يناير ١٩٧٩ تم تطبيق أسعار الصرف الموحدة على جميع المعاملات بالصرف الأجنبى طبقا لأحكام القرار المذكور (١)

٠٣٠٤٠٤ الإستيراد بدون تحويل عملة :

يعد نظام الإستيراد بدون تحويل عملة نظاما قديما بالنسبة لسياسات الصرف الأجنبى فى مصر ، كما أنه تعرض للعديد من التعديلات والقيود خلال الفترة من ١٩٤٧-١٩٧٤ . ويعتبر الأخذ به بداية الإتجاه نحو الأخذ بسياسة الإنفتاح الإقتصادى ، مما إستدعى ضرورة تحرير عمليات التجارة الخارجية من الرقابة والقيود المفروضة عليها كنتيجة منطقية وإجراء مكمل للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته. ففى عام ١٩٧٥ صدر قانون الإستيراد والتصدير رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ حيث ألغيت بموجبه كافة القيود السابقة على عمليات الإستيراد بدون تحويل عملة سواء كانت متعلقة بقوائم السلع أو الشروط الواجب توافرها فى الأشخاص المسموح لهم بالإستيراد بموجب هذا النظام (٢)

ويعتبر نظام الإستيراد بدون تحويل عملة أهم دعائم سياسة الإنفتاح الإقتصادى فى مصر ، ويتحصل مضمونه فى العبارة التالية :

" يمكن لأى شخص لديه موارد بالنقد الأجنبى أن يستخدمها فى الإستيراد مباشرة " ، دون الحاجة إلى الرجوع إلى الجهاز المصرفى (٣)

وقد إنقسمت الإتجاهات الفكرية فى مصر وهى بصدد تقييمها لهذا النظام إلى فريقين : الأول يرى أن نظام الإستيراد بدون تحويل عملة يعد عملا

(١) معهد التخطيط القومى ، " تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الأجنبى وسبل ترشيدها " مرجع سبق ذكره ، ص ٦٦.
(٢) المرجع السابق ، ص ٦٧ .
(٣) جودة عبد الخالق ، أهم دلالات سياسة الإنفتاح الإقتصادى .. ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧٢-٢٧٣.

من أعمال تخلى السلطة المصرفية عن وظائفها الحاكمة اللازمة للتخطيط، ويحملون هذا النظام مسئولية العديد من المشاكل التى يعاصرها الإقتصاد المصرى، فى حين يرى الفريق الثانى المؤيد لسياسة الإنفتاح الإقتصادى فى هذا النظام النتيجة الحتمية والمنطقية لتوفير مستلزمات الإنتاج ، وعدم تحمل ميزانية الدولة بأعباء إضافية ، والعمل على إستقطاب مدخرات المصريين العاملين بالخارج .

٤٠٢٠٤ . قوانين الصرف الأجنبى والبنوك :

صاحب تلك المرحلة أيضا الإتجاه نحو المزيد من تحرير معاملات الصرف الأجنبى لتدعيم سياسة الإنفتاح الإقتصادى ، وخلق المناخ الملائم لها حيث صدر القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ والخاص بالتعامل فى الصرف الأجنبى : وتتحصل أهدافه فى الآتى :-

- زيادة موارد البلاد من الصرف الأجنبى .
- إيجاد دعائم لتجميع حصيلة البلاد من العملات الصعبة بالنسبة للصادرات الرئيسية ، وإستخدامها فى مجال إستيراد السلع الضرورية التى تلتزم الدولة بتوفيرها .
- الحفاظ على مستوى مناسب لسعر صرف الجنيه المصرى .

وعلى الرغم من أن القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ يوفر قدرا من المرونة فى معاملات الصرف الأجنبى ، إلا أن البعض يرى أنه يهدر سيطرة السلطات النقدية على النقد الأجنبى المتحصل من بعض المصادر الهامة (مثل دخول المصريين العاملين بالخارج) ، كذلك يصعب رسم سياسة محددة المعالم للصرف الأجنبى فى ظل إنعدام سيطرة البنك المركزى المصرى على البنوك بموجب قانون البنوك رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ .(١)

تلك بإختصار صورة واقعية لما صار عليه الحال فى مجال سياسات الصرف الأجنبى فى مصر فى السبعينات ومع مطلع الثمانينات ، الأمر الذى أثار الكثير

(١) راجع فى هذا الخصوص :

- رمزى زكى ، دراسات فى أزمة مصر الإقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢١٦-٢٢٤ .
- جودة عبد الخالق ، أهم دلالات سياسة الإنفتاح الاقتصادى ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٢٧٣ .

من الجدل والنقاش حول جدوى هذه السياسات فى تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية للدولة ومواجهة المشاكل التى يتعرض لها الإقتصاد المصرى • ويتضح ذلك بصورة واضحة من خلال التعرف على الآثار التى نجمت عن هذه السياسات وبصفة خاصة سياسات الإستثمار الأجنبى والإستيراد بدون تحويل عملة باعتبارهما الأداتين اللتين إستخدمتهما السلطات الإقتصادية فى محاولة لتحقيق النهج الجديد للسياسة الإقتصادية فى مصر • هذه الآثار وتلك النتائج هى موضوع البند القادم من هذه الدراسة •

٥٠ تقييم دور سياسات الصرف الأجنبى فى تنمية الإقتصاد المصرى :

٥١٠٥ مقدمة :

لقد تعرضنا فى البنود السابقة للأشكال المختلفة لسياسات الصرف الأجنبى التى عاشتها مصر ، وتلك التى تعاصرها فى الوقت الراهن • وانتهينا فى البند-ج- إلى أن أهم مشكلات الإقتصاد المصرى فى الوقت الراهن هى :

- إختلال التوازن الإقتصادى الخارجى •
- إختلال التوازن الإقتصادى الداخلى •
- تخلف وفساد الجهاز الإدارى •

وعلى الجانب الآخر ، فلقد رأينا أن من أهم دعائم سياسات الصرف الأجنبى فى مرحلة الإنفتاح الإقتصادى تتلخص فى القضايا التالية :

- قانون الإستيراد والتصدير رقم ١١٨ لعام ١٩٧٥ •
- قانون النقد الأجنبى رقم ٩٧ لعام ١٩٧٦ •
- نظام الإستيراد بدون تحويل عملة •

وغنى عن البيان فإن المشرع قصد من هذه التشريعات الإقتصادية المنظمة للتعامل فى سوق الصرف الأجنبى إعطاء الفرصة للسلطات الإقتصادية من تنظيم وإدارة الإقتصاد القومى بشكل يمكنها من مساعدة الإقتصاد المصرى على عبور الأزمة الإقتصادية الطاحنة التى يمر بها ، وإفساح المجال أمامه لعلاج الإختلالات الهيكلية فى توازنه الإقتصادى الخارجى والداخلى ، وإبعاد الجهاز الحكومى البيروقراطى عن عرقلة الأداء الإقتصادى والمحاولات الرامية إلى الإرتفاع بكفاءته •

غير أنه من الملاحظ أن هذه التنظيمات النقدية الجديدة قد أدت في المجال الإقتصادي إلى إحداث مجموعة من المتغيرات والنتائج التي تتراوح بين الآثار السلبية والإيجابية ويتوقف الدفاع أو الهجوم عن أيهما على مقدار الجذب في نجاة تلك السياسة للقوى السالبة أو الموجبة المؤثرة على الإقتصاد القومي . فلقد بات واضحا أن الأزمات التي يعانيها الإقتصاد المصري في المرحلة الراهنة تعد نتاج حقيقي للسياسات الإقتصادية التي شهدت مولدها السبعينات وعلى رأسها النمط الذي إختارته سياسة الإنفتاح الإقتصادي .

ولقد لخص أحد الاقتصاديين المصريين القضايا التي تواجه الإدارة الإقتصادية والمجتمع المصري بعشرة قضايا هي (١) :

- تهيئة المناخ الملائم لحل المشاكل الإقتصادية .
- ترشيد الدعـــــم .
- تحقيق الإستقرار في سعر صرف الجنيه المصري .
- دعم قطاع الزراعـــــة .
- مواجهة الإنفجار السكانـــي .
- التهرب الضريبي .
- السياحـــــة .
- التعلـــــيم .
- الإســـــكان .
- القوانـــــين .

من ذلك نخلص إلى أن قضية سعر صرف الجنيه المصري أصبحت قضية رئيسية من القضايا العشر الكبرى التي يتوقف على كيفية معالجتها تحديد مصير الجهود التنموية التي تهدف إلى تنمية الإقتصاد المصري . ولا جدال إذا قلنا أن تلك القضية تعد من أبرز هذه القضايا العشرة ، وإن كانت في جزء منها نتاج للقضايا الأخرى .

---

(١) علي لطفي ، " عام ١٩٨٥ والقضايا العشر " ، مجلة الأهرام الإقتصادي ، العدد ٨٣٤ ، القاهرة ، يناير ١٩٨٥ ، ص : ١٨ ـ ٢١ .

٢٠٥ . قضية سعر صرف الجنيه المصرى :

عند الحديث عن قضية سعر صرف الجنيه المصرى يتبادر إلى الذهن لأول وهلة صورة سعر صرف الجنيه أمام الدولار ، فالثابت أن سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار يتجه إتجاها نزوليا منذ فترة زمنية طويلة ، ومازال هذا الإتجاه قائما على الرغم من المحاولات المستمرة من جانب السلطات الإقتصادية للعمل على إيجاد الحلول الملائمة لمواجهة هذه المشكلة . وما تعدد أسعار الصرف وتتابع السياسات والأساليب في مجال الصرف الأجنبى إلا تأكيدا لتلك الحقيقة (١) .

وفى سبيل إستجلاء الجوانب المختلفة لقضية سعر صرف الجنيه المصرى ، وبيان أبعادها المختلفة ، فإنه لابد من تسليط الضوء على ثلاثة مؤشرات هامة فى هذا المجال هى :

- تشخيص الوضع الراهن لسوق الصرف فى مصر .
- تطور حجم الإستيراد بدون تحويل عملة .
- حالة ميزان المدفوعات المصرى .

وفيما يلى تحليلا لهذه المؤشرات الثلاثة :

١٠٢٠٥ . الوضع الراهن لسوق الصرف فى مصر :

من المعلوم أن لسعر الصرف الأجنبى وظائف ثلاثة : تحقيق المقاصة الدولية ، والتغطية ضد مخاطر تقلبات أسعار الصرف الأجنبى ، وعمليات المضاربة (٢) .

والواقع أن سوق الصرف الأجنبى فى مصر لايتسم بالتنظيم الدقيق ولايمكن السيطرة عليه ، ومن ثم فهو عاجز عن تحقيق الوظائف الرئيسية السابقة . ويمكن تلخيص الوضع القائم فى سوق الصرف فى مصر على النحو التالى : (٣)

---

(١) رمزى زكى ، " دراسات فى أزمة سعر الاقتصادية " ، مرجع سبق ذكره ، ص : ١٩٩

(٢) محمود عبد الحى ، " مشكلة المشاكل : الجنيه والدولار (٣) " ، الاهرام الاقتصادى ، العدد (٨٢٢) ، القاهرة ، ١٥ أكتوبر ١٩٨٤ ، ص : ٥٢ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٥٣ - ٥٤ .

١ ـ تعدد أسعار وأسواق صرف النقد الأجنبى فى مصر .
٢ ـ ندرة العملات الأجنبية وسيطرة الوسطاء والسماسرة على تحديد أسعارها .
٣ ـ سيطرة الدولار على سوق الصرف فى مصر واتخاذه كقاعدة فى تحديد مختلف القيم التبادلية للعملات الأخرى .
٤ ـ عدم إنطباق قوانين العرض والطلب .

فإذا ما تناولنا أسعار وأسواق صرف النقد الأجنبى القائمة فى مصر نجدها تتحدد فى ثلاث أسواق يطلق عليها مجمعات النقد الأجنبى فى مصر وهى : (١)

١ ـ مجمع الصرف الأجنبى لدى البنك المركزى وتصب فيه حصيلة صادرات مصر من البترول ورسوم المرور فى قناة السويس والقطن والأرز وتستخدم هذه الحصيلة فى سداد المدفوعات من واردات السلع الأساسية وهى : القمح والدقيق وزيت الطعام والسكر والمبيدات الحشرية والأسمدة والشاى ، بالإضافة إلى أعباء خدمة القروض الرسمية للدولة ، ويحدد سعر صرف الدولار فى هذا المجمع على أساس ٧٠ قرشا للدولار . وقد بلغت حصيلة هذا المجمع للعام المالى ٨٣/١٩٨٤ ٢ ر٣٨٥ ر ٢ مليون جنيه بنقص قدره ٩ ر ٢١٨ مليون جنيه عن العام المالى السابق ، كما بلغت الإستخدامات خلال العام المالى ٨٣/١٩٨٤ ـ ٣ ر٨٥٤ ر ٢ بعجز قدره ١ ر ٤٥٧ مليون جنيه مقابل عجز قدره ٣ ر٨٠٥ مليون جنيه خلال العام المالى ٨٢/١٩٨٣ . جدول رقم (١) .

٢ ـ مجمع الصرف الأجنبى لدى البنوك التجارية حيث تشكل حصيلة تحويلات المصريين بالخارج النقدية الجانب الأعظم من موارد هذا المجمع ، بالإضافة إلى الإيرادات السياحية وحصيلة الصادرات غير التقليدية . أما عن إستخدامات هذا المجمع فإنها تتمثل فى تمويل كافة المعاملات المنظورة وغير المنظورة ويتحدد سعر الدولار فى هذا السوق على أساس السعر الرسمى مضافا إليه علاوة تشجيعية تضاف إلى هذا السعر . فلقد تطور العمل فى هذا المجمع تحت نظام تشجيع

---

(١) سامى عفيفى حاتم ، "الإقتصاد المصرى فى إطار العلاقات الإقتصادية الدولية المعاصرة" ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥ ـ ٢٧ .

جـــــــــدول رقـــــــــم (١)

مـــوارد واستخدامـــات مجمـــع الصـــرف الأجنـــبى لـــــــدى

البنـــــك المركـــــــزى.

التغير (ـ)	مرجع	السنة المالية	١٩٨٢/٨٣		١٩٨٣/٨٤		التغير (ـ)
			قيمة	%	قيمة	%	١٩٨٣/٨٤
		الموارد					
١٩٠,٤	١	حصيلة الصادرات.	١٨٤٦,٣	٧٠,٩	١٥٧٨١٩	٦٦,٢	(٢٦٧,٤)
١٢,٥	٢	متحصلات غير منظورة.	٧٥٧,٨	٢٦,١	٨٠٦,٣	٣٣,٨	٤٨,٥
٢٠٢,٦	٣	مجموع الموارد (١+٢)	٢٦٠٤,١	٠٠٠	٢٣٨٥,٢	١٠٠	٢٢١ ٨,٩
		الإستخدامات					
١٨٩,٢	٤	الإلتزامات العامة.	٧٨٧,١	٢٥,٣	٨٢٥,٦	٢٩,ـ	
١,٥	٥	الودائع.	١٩٣,٥	٦,٢	١١٧,٨	٤,٢	
٣٣,٨	٦	تسهيلات مصرفية.	١,٢٠٢,٥	٣٨,٦	٧٢٩,٤	٢٥,٧	
(٢٣,٩)	٧	تسهيلات موردين.	٥٩٤,٦	١٩,١	٧٩٥,٨	٢٨,ـ	
(٢٨٩,٣)	٨	الإستيراد السلعى (نقدا).	١٨٣,٦	٥,٦	٢١٧,١	٧,١	
١,٢	٩	مدفوعات غير منظورة.	١٥١,١	٤,٩	١٥٦,٦	٥,٥	
(٩٩,٥)	١٠	مجموع الإستخدامات.	٣١١٢,٤	١٠٠	٢٨٤٢,٣	١٠٠	(٢٧٠,١)
	١١	فائض (عجز) الموارد	(٥٠٨,٣)		(٤٥٧,١)		

المصـــدر : البنك المركـــزى المصـــرى ، التقريـــر السنوى ٨٣/١٩٨٤.

إستقطاب المدخرات بالعملة الأجنبية إلى أن وصل سعر صرف الدولار فى هذا المجمع فى الوقت الراهن الى ١٣٥ قرشا بعلاوة تشجيعية تقارب من ١٩٠٪ من السعر الرسمى . فقد بلغت حصيلة هذا المجمع خلال العام المالى ٨٤/٨٣ حوالى ٣ر ٩٠١ ر ٢ مليون جنيه مقابل ٢ر ٤٣٦ر ٢ مليون جنيه عام ٨٣/٨٢ بزيادة قدرها ١ ر٤٦٥ مليون جنيه ، فى حين بلغت إستخدامات هذا المجمع خلال العام المالى ٨٤/٨٣ حوالى ٦ر٢٥٨ر٣ مليون جنيه مقابل ١ر ٧٥٣ر ٢ مليون جنيه فى العام المالى ٨٣/٨٢ بزيادة قدرها ٥ر٥٠٥ مليون جنيه قارن (جدول رقم ٢) .

٢ - مجمع الصرف الأجنبى خارج القنوات الشرعية للتعامل وهو مجمع العملات الصعبة فى السوق السوداء للعملة فى مصر والذى يطلق عليه حديثا السوق الحر . ويلعب هذا العنصر الدور الحاسم فى تحديد سعر صرف الجنيه المصرى لمجموعة من الأسباب أهمها :

- إتجاه الجزء الأعظم من تحويلات المصريين العاملين بالخارج إلى هذا المجمع .
- إتجاه جزء من تحويلات السياحة ودخول بعض العاملين فى الداخل الذين يتقاضون أجورهم ورواتبهم بالعملات الصعبة إلى هذا المجمع .
- حوافز التصدير الممنوحة للمصدرين المصريين والذين يحق لهم أن يتنازلوا عنها للغير لإستخدامها فى تمويل الإستيراد من الخارج .

ويحكم هذا السوق مجموعة من المتغيرات التى يصعب السيطرة عليها مثل :

أ - يتم تحديد سعر صرف الجنيه المصرى إزاء الدولار فى هذه السوق طبقا لعلاقات العرض والطلب السائدة فى السوق ، بمعنى مدى إقبال المستوردين المصريين على طلب العملات الصعبة ومنها الدولار بصفة خاصة ، ومدى وفرة المعروض فى السوق من هذه العملات ومن ثم يرتفع وينخفض معدل الصرف فى هذه السوق طبقا لقوى العرض والطلب .

ب - على الرغم من صحة المقولة الواردة فى البند أ ، إلا أن هناك مجموعة من السماسرة والوسطاء وهم تجار العملة يتحكمون فى سوق الصرف السوداء أو السوق الحرة فى مصر ويلجأون إلى تحديد معدلات صرف غير واقعية بالجنيه المصرى ويغالون فى تقدير أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال اللجوء إلى المضاربة على إنخفاض سعر صرف الجنيه المصرى وإرتفاع سعر صرف الدولار .

جـــــــدول رقـــــــم (٢)

الموارد والإستخدامات فى نطاق مجمـــع الصرف الأجنـــــبى

لـــدى البنوك التجاريـــــــــة

التغـــير (ـ)	مرجع	السنة المالية ١٩٨٢/٨٣		١٩٨٣/٨٤		التغير (بـ)
		البيـــان	قيمـة	%	قيمـة	%	١٩٨٣/٨٤
		الموارد النقدية					
٢٥٧,٩	١	حصيلة الصـادرات *	٤٠١,٦	١٦,٥	٥٥٤,٦	١٦,١	١٥٣,٣
٧٠,٤	٢	إيرادات سياحيـة *	٢٤٧,١	١٠,١	٢٣١,٢	٨,ـ	(١٥,٩)
٣٦٠,٥	٣	تحويلات العاملين بالخارج	٩٣١,ـ	٣٨,٢	١٠٦٥ـ	٣٦,٧	١٣٤,ـ
١٧٠,٦	٤	موارد أخـرى	٨٥٦,٥	٣٥,٢	١٠٥٠,٢	٣٦,٢	١٩٣,٧
٤٠٢,٨	٥	مجموع المـوارد	٢٤٣٦,٢	١٠٠	٢٩٠١,٣	١٠٠	١٥,١ ٤٦
		الاستخدامات النقدية					
٣٠٠,٦	٦	واردات سلعيـة *	١٠٨٧,٧	٣٩,٥	١١٧٩,٩	٣٩,٢	٩٢,٢
٣٢٨,٦	٧	تسهيلات مصرفيـة	٦٠٠,٦	٢١,٨	٧٨٤,٥	٢٤,١	١٨٣,٦
٩٤,٧	٨	تسهيلات موردين	١٧٧,٨	٦,٥	٢١٣,٣	٦,٦	٣٥,٥
٢٠,٤	٩	البدل الجيبى وبدلات السفـر	١١٣,٥	٤,١	٨٦,١	٢,٦	(٢٧,٤)
٦٦,٩	١٠	فوائض شركات الطيران	١٢٢,٨	٤,٥	١٠٤,٤	٣,٢	(١٨,٤)
٢٧,ـ	١١	إستخدامات أخـرى	٦٥٠,٧	٢٣,٦	٨٩٠,٤	٢٧,٣	٢٣٩,٧
	١٢	مجموع الإستخدامات	٢٧٥٣,١	١٠٠	٣٢٥٨,٦	١٠٠	٥٠٥,٥

* يتضمـن المبالغ الواردة لشراء سلع وطنيـة .

● المصـدر : نفس المرجع السابـــق .

جـ— يتمثل الطلب على موارد هذه السوق في المجموعات التاليـــة :

- الإستيراد بدون تحويل عملـــة .
- تمويل تجارة المنطقة الحرة ببورسعيد .
- تمويل عمليات السياحة للخارج للنزهة أو العلاج وخلافه .
- تجارة المخـــدرات .
- طلب المحكمين في أسعار الفائدة على الدولار .

٢٠٢٠٥ . تطور حجم الإستيراد بدون تحويل عملـة :

رأينا أن نظام الإستيراد بدون تحويل عملة والذي أقره القرار رقم ٤٧٧ لسنـــة ١٩٧٤ قد فتح الباب على مصراعيه أمام القطاع الخاص للدخول إلى مجال الإستيراد . هذا القرار قد أطلق العنان أمام هذا القطاع للإستيراد ، وبالذات السلع الكمالية والإستهلاكية وآزره في ذلك صدور قانون الصرف الأجنبي رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٦ والذي يبيح الحيـــازة ويحرم التعامل في الصرف الأجنبي (١) . هذه الإجراءات أوجدت المزيد من الضغـــوط على الإقتصاد المصري تمثلت في صورة طلب متزايد لايجد القنوات الرسمية التي تتولـــى تلبيته وتوفير إحتياجاته التمويلية من العملات الأجنبية ، وإنما وجد هذا الحجم الهائـــل الطريق أمامه مفتوحا تحت نظام مايعرف (بالإستيراد بدون تحويل عملة)(٢) ، وأن المصدر الوحيد لتمويل هذا الحجم الهائل من الطلب على العملات الأجنبية كان في صورة طلـــب متزايد على سوق الصرف غير الرسمية في مصر أو مايعرف باسم السوق السوداء ، للتعامـــل في الصرف الأجنبي ، والتي يطلق عليها حديثا إسم السوق الحرة للصرف الأجنبي . ولما كانت موارد هذه السوق تتحصل في البنود التي سبق وأن أشرنا إليها — ومنها بصفـــة خاصة تحويلات المصريين العاملين بالخارج — خارج قنوات الجهاز المصرفي ، لـــهذا شكلت هذه المطالبات ضغوطا متزايدة على الصرف الأجنبي المتاح في هذه الســـوق

---

(١) رمزي زكي ، " دراسات في أزمة مصر الاقتصادية ... " ، مرجع سبق ذكـــره ، ص : ٢١٣ .

(٢) يلاحظ أنه لايوجد إستيراد بدون تحويل عملة من الناحية الفعلية ، فكل عمليـــة إستيراد يلزمها قيام المستورد أو من ينوب عنه بتحويل العملة المصرية إلى عمـــلات أجنبية ، ولكن المقصود هنا بهذه التسمية هو عدم إلتزام السلطات النقدية فـــي الداخل بتوفير العملات الأجنبية اللازمة لتمويل عملية الإستيراد من هذا النـــوع .

ولجأ الوسطاء إلى التأثير فى تحديد سعر صرف العملات الحرة إزاء الجنيه المصرى بالصورة التى تضمن لهم أقصى عائد ممكن من خلال المضاربة على إنخفاض سعر صرف الجنيه المصرى .

وبإستمرار فى بيانات الجدول رقم (٣) يلاحظ بجلاء مدى تطور حجم الواردات بدون تحويل عملة . فالملاحظ أن السنوات من ١٩٧٠ — ١٩٧٣ لم تشهد ظهور هذا البند ضمن التحويلات وأن جميع التحويلات التى تم رصدها هى فى صورة تحويلات نقدية . إلا أنه منذ عام ١٩٧٤ — وهو تاريخ العمل بنظام الإستيراد بدون تحويل عملة — بدأ فى الظهور بند التحويلات العينية (الإستيراد بدون تحويل عملة) فسجل مبلغ ٤,٦ مليون جنيه بنسبة ٣٪ من مجموع التحويلات . إلا أن هذا الرقم قد تصاعد عاما تلو الآخر حتى بلغت النسبة فى عام ٧٦/١٩٧٧ ٦١,٩٨٪ من مجموع التحويلات البالغ قدرها ١٧١٧ مليون جنيه فى ذلك العام ، ثم إنخفضت فى العام التالى ٨٠/٨١ إلى ٥٦,٤٪ ثم إرتفعت مرة أخرى فى عام ٨١/٨٢ إلى ٦٢,١٪ ثم ٦٠٪ فى العام التالى ، وأخيرا عادت إلى مستواها وهو ٦٢,١٪ فى عام ٨٣/١٩٨٤ من مجموع تحويلات قدره ٢٨١٤ مليون جنيه مصرى .

وعند هذا الحد يمكن التساؤل حول مدى التأثير السلبى لنظام الإستيراد بدون تحويل عملة على ميزان المدفوعات ، ومن ثم على تدهور قيمة الجنيه المصرى إزاء العملات الأخرى ؟ الواقع أنه يمكن القطع بعدم وجود نظام إختلفت حوله الآراء وتباينت النتائج المترتبة عليه مثل نظام الإستيراد بدون تحويل عملة .

فعلى حين تذهب مجموعة كبيرة من الإقتصاديين إلى التشكيك فى جدوى هذا النظام، وما ترتب عليه من آثار سلبية كان لها تأثيرا سيئ على سعر صرف الجنيه المصرى وإستمرار تدهور قيمته أمام الدولار والعملات الحرة من خلال رؤيتهم بإتجاه هذا النظام نحو تمويل واردات سلع كمالية وترفية لاتضيف إلى الطاقة الإنتاجية الفعلية للإقتصاد القومى ، وإن كانت ثماره تمثلت فى ضياع جزء كبير من حصيلة قابلة للنفاذ كان من الممكن إستخدامها إستخداما رشيدا فى ضوء ظروف ومحددات

جـــــدول رقـــــم (٣)

الإستيراد بدون تحويل عملة كنسبة من إجمالى تحويـــلات المصريين العامليـــن بالخـــارج

السنـــة	إجمالـــى التحويـــلات	تحويـــلات نقديـــة	تحويـــلات إستيرادية	نسبـــة
٧٠	٢,٥	٢,٥	—	صفـــر
٧١	٢,٨	٢,٨	—	صفـــر
٧٢	٣٥,٤	٣٥,٤	—	صفـــر
٧٣	٣٤,١	٣٤,١	—	صفـــر
٧٤	١٥٣,٣	١٤٨,٣	٤,٦	٣,ـ
٧٥	٢٤٠,٩	١٨٩,١	٥١,٨	٢١,ـ
٧٦	٣٩٣,٨	٢٣٨,١	١٥٥,٧	٣٦,٦
٧٧	٦٢٣,٤	٣٥٨,٢	٢٦٥,٢	٤٢,٥
٧٨	١٢٤١,١	٦٥٣,٩	٥٨٧,٢	٤٧,٣
٧٩	١٤٤٩,٨	٦١٠,٥	٨٣٦,٣	٥٧,٩
٨٠/٧٩	١٧١٧,ـ	٦٦٧,٢	١٠٤٦,٨	٦١,١
٨١/٨٠	٢١٠٥,٢	٨٥٤,٤	١٢٥٠,٨	٥٦,٤
٨٢/٨١	١٤٠٦,١	٥٣٢,٧	٨٧٣,٤	٦٢,١
٨٣/٨٢	٢,٣٢٧,٥	١,٠٦١,ـ	١,٢٦٦,٥	٦٠,ـ
٨٤/٨٣	٢,٨١٤,٠	١,٠٦٥,٠	١,٧٤٩,٠	٦٢,١

المصـــدر : السنوات من ٧٠ـ١٩٧٨ ، النشرة الإقتصادية للبنك الأهلى المصرى ، أعداد (٣ ، ٤) (٣٢) عام ١٦٧٨ جدول رقم (٨) ص : ٢٥ .
ـ السنوات من ٧٩ـ٨٢/ ١٦٨٤ مصدرها : التقارير السنوية للبنـــك المركـــزى المصـــرى .

أخرى(١). إلا أن ذلك الرأى لايمكن الأخذ به على الإطلاق ، ولكن ينبغى التدقيق والفحص السليم لبيانات الإستيراد بدون تحويل عملة وخاصة مجموعات السلع التى يتم تمويلها من خلال هذا النظام . الواقع أن الجزء الأكبر من الواردات بدون تحويل عملة تشكل سلعا تنموية ومواد وسيطة وسلع غذائية يحتاج اليها القطاعى الخاص النامى والمتزايد . صحيح أن بداية تطبيق النظام — وبصفة خاصة الفترة حتى عام ١٩٨٠ — أدى إلى إنخفاض نسبى فى واردات السلع الإنتاجية من ٧٠,٦٪ عام ١٩٧٧ الى ٥٤,٦٪ عام ١٩٧٦ ، إلا أن الإتجاه نحو ترشيد نظام الإستيراد بدون تحويل عملة أخذ منذ عام ١٩٨٠ بعد آخر من حيث التركيز على واردات السلع الرأسمالية والوسيطة ومستلزمات الإنتاج والحد بقدر الإمكان من السلع الكمالية وغير الضرورية وتلك التى توجد لها بديل فى السوق المحلى(٢).

وتدافع هذه الدراسة عن وجهة النظر القائلة بأن تأثير نظام الإستيراد بدون تحويل عملة كان له أثرا سلبيا فى إتجاه تخفيض قيمة الجنيه المصرى على النحو التالى :

١ — جذب نظام الإستيراد بدون تحويل عملة هذا الحجم من التحويلات بعيدا عن القنوات الشرعية للتعامل بالصرف الأجنبى ، وهى الجهاز المصرفى ، وإتجهت إلى أيدى قلة من السماسرة وتجار العملة إحتكروا السوق وأصبحوا صانعى السعر فى سوق الصرف الخفى فى مصر ، ومن ثم أصبحت هناك مغالاة حقيقية فى تقديرات أسعار صرف العملات الأجنبية .

---

(١) للمزيد من التفاصيل حول الآراء المعارضة لنظام الإستيراد بدون تحويل عملة راجع :

— رمزى زكى ، " دراسات فى أزمة مصر الإقتصادية .. " ، مرجع سبق ذكره .

— رمزى سلامة ، " الإقتصاد المصرى بعد ٧ سنوات إنفتاح " ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى الثانى لجامعة المنصورة ، المنصورة ، ١٩٨٢ .

— جودة عبد الخالق ، " محرر " ، " قضايا أساسية " : الإنفتاح ، الجذور ، الحصاد ، المستقبل " ، المركز العربى للبحث والنشر ، القاهرة ١٩٨٢ .

— ———— ، " أهم دلالات سياسة الإنفتاح الإقتصادى بالنسبة للتحولات الهيكلية فى الإقتصاد المصرى ٧١—١٩٧٧ " ، مرجع سبق ذكره .

— محمد الزهار ، " الإنفتاح الإقتصادى وأثره على سعر صرف الجنيه المصرى " ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى الثانى لجامعة المنصورة ، المنصورة ، ١٩٨٢ .

(٢) محمد إبراهيم طه السقا ، " الهجرة الخارجية المؤقتة للعمالة وآثارها على ميزان المدفوعات فى جمهورية مصر العربية " رسالة ماجستير . كلية التجارة ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص : ٨١ .

٢- دعم الإتجاه السابق حاجة قطاع الإستيراد، وبصفة خاصة إستيراد مستلزمات الإنتاج والمواد الخام اللازمة للعملية الإنتاجية ، الأمر الذى أتاح الفرصة لتجار العملة فى مصر أن يحددوا السعر بالطريقة التى تضمن لهم تحقيق أكبر عائد ممكن .

٣- وفى نطاق الإستيراد بدون تحويل عملة المرجه لتمويل السلع الكمالية وغير الضرورية ، فقد إتجهت أسعار هذه السلع فى الداخل للإرتفاع ويساعد على ذلك وجود طبقات ذات مستويات دخول مرتفعة تستطيع إستهلاك تلك السلع عند أى معدلات للأسعار ، الأمر الذى دفع المستوردين إلى شراء الدولار بالسعر الذى يحدده تجار العملة بسبب إرتفاع عناصر الربح على ذلك النوع من السلع ، وعدم وجود رقابة فعلية على أسعار السلع المستوردة بالاضافة إلى إمكانية التلاعب فى شهادات منشأ البضائع المستوردة وفواتير الإستيراد .

أمام هذا الوضع يبات نظام الإستيراد بدون تمويل عملة يشكل ضغطا على سعر صرف الجنيه المصرى وعامل من عوامل تدهوره فى الآونة الأخيرة .

٢٠٢٠٥ حالة ميزان المدفوعات المصرى :

إذا كان ميزان المدفوعات هو مرآة الإقتصاد القومى لأى دولة من خلال ما يعكسه من مكونات تمثل صورة صادقة للإقتصاد القومى ، لهذا فإن تحليل تلك المكونات يجب أن يرتبط بتحليل للهيكل الإقتصادى والإجتماعى فى أى دولة .

وفى حالة مصر ، فإن الوضع الذى آلت اليه صورة ميزان مدفوعاتها يعكس بصورة صادقة مجموعة من الإختلالات الهيكلية التى يئن منها الإقتصاد المصرى والتى ترجع إلى مجموعة من الأسباب الجوهرية كانت موضعا لإختلاف وجهات نظر الإقتصاديين فى مصر بصدد تحديدها على وجه الدقة . فعلى حين يرى البعض أن التطورات التى طرأت على ميزان المدفوعات المصرى خلال الفترة ما بين ١٩٧٤ ، وحتى الآن إنما تعكس التغيرات العميقة التى أحدثتها سياسة الإنفتاح الإقتصادى فى داخل الإقتصاد القومى وتحديد شكل علاقاته بالعالم الخارجى . هذا الفريق من الإقتصاديين يرجع هذه التطورات إلى المظاهر التالية (١) :

---

(١) رمزى زكى ، " بحوث فى ديون مصر الخارجية " ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٣٨٥ .

- العجز المستمر والمتزايد فى الميزان التجارى .
- تعاظم أهمية العوامل الخارجية كمصدر للصرف الأجنبى .
- تناقص أهمية التصدير السلعى باستثناء البترول .
- إندماج الإقتصاد المصرى فى السوق العالمى .
- تزايد الإعتماد على القروض الأجنبية فى تمويل التنمية الإقتصادية .

والواقع ، وعلى الرغم من أن الصورة الحاضرة للإقتصاد المصرى تصبغها القضايا الخمس السابقة بشكل واضح لافت للنظر ، إلا أن هناك إتجاها آخر يرى أن سياسة الإنفتاح الإقتصادى لم تكن هى الدافع الرئيسى والسبب الوحيد وراء تردى صورة الإقتصاد المصرى على النحو السابق ، ولكن هناك مجموعة من القوى والمتغيرات الكامنة والتى يرجع تاريخها إلى ماقبل سياسة الإنفتاح الإقتصادى وبصفة خاصة فترات الحروب التى عاشتها مصر وعانت من ويلاتها ، وما صاحبها من إتجاهات إقتصادية تعطلت فيها كل مفاهيم الإقتصاد السليمة وسادتها روح التهاون والنزعة نحو تحرير الأرض ، هذه القوى الفاعلة عكست آثارها فى فترة ما بعد الحرب وعمقت من جذور الإختلال فى الإقتصاد المصرى ، وما حالة ميزان المدفوعات إلا صورة صادقة على ذلك .

وعلى الرغم من تباين هذه الإتجاهات والآراء ، إلا أن الصورة الغالبة هى إستمرار تدهور ميزان التجارة المصرى ، ويرجع ذلك لعديد من الأسباب من بينها (١) :

- الزيادة السكانية وما صاحبها من تزايد الإحتياجات الغذائية .
- عجز القطاع الزراعى وتخلفه عن الوفاء بمتطلبات الغذاء ، ومن ثم تزايد الإعتماد على العالم الخارجى فى مجال سد فجوة الغذاء فى الداخل ، وهو ما يعبر عنه بإرتفاع الميل للإستيراد .

---

(١) ـ راجع فى هذا الخصوص ما يلى :

ـ وزارة التخطيط ، مشروع الخطة الخمسية ١٩٧٨ـ١٩٨٢ ، مرجع سبق ذكره .

ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، المشكلة السكانية فى مصر بعض الآراء والحلول المقترحة ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٧٦ .

ـ على الجريتلى ، خمسة وعشرون عاما : دراسة تحليلية للسياسات الإقتصادية فى مصر (١٩٥٢ـ١٩٧٧) الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ص ص : ١٤٢ـ١٥٨ .

ـ محمد فخرى مكى ، التغيرات الهيكلية فى ميزان المدفوعات المصرى (١٩٥٢ـ١٩٧٦) مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٢٢ ـ ٢٣٤ .

●● الخطط التنموية وما صاحبها من إرتفاع واردات تجهيزات التنمية أو الواردات من السلع التنموية .

●● تراخى حصيلة الصادرات المصرية وإنخفاض الطلب على العديد من السلع الأولية المصدرة ، وبصفة خاصة الصادرات الزراعية غير التقليدية ، وإنخفاض الأهمية النسبية لصادرات القطن المصرى .

وعلى الرغم من ذلك فلقد شهد الإقتصاد المصرى ظهور العديد من القوى الموجبة التى أدت إلى زيادة حصيلة العملات الأجنبية وفى مقدمتها :

● تزايد حجم تحويلات المصريين العاملين بالخارج .

● ظهور البترول كمصدر هام يشكل ٧٠٪ من الصادرات الصناعية .

● إعادة فتح قناة السويس وما تدره من رسوم مرور بالعملات الأجنبية قاربت المليار دولار .

● الدخل السياحى وزيادة حركة السياحة خلال الفترة التى أعقبت إتفاقية السلام مع إسرائيل .

هذه المصادر الأربعة ، يطلق عليها حديثا إسم الأربعة الكبار لمصادر الصرف الأجنبى فى مصر ، وتشكل صمام الأمن وحجر الزاوية فى تأجيل التدهور فى الإقتصاد المصرى ، وساندت مجهودات السلطات الإقتصادية فى علاج الإختلالات الحادثة فى الإقتصاد المصرى حتى مطلع الثمانينات . إلا أن المحصلة النهائية لمجموعة القوى السالبة والموجبة كانت فى صالح المجموعة الأولى ، وهو ما تقرره إحصائيات الميزان التجارى فى الجدول رقم (٤) . فعلى حين بلغ العجز فى ذلك الميزان فى عام ١٩٧٢ — ٢٢٦ مليون جنيه ، قفز فى عام ١٩٧٦ إلى ١٠١٦,٥ مليون جنيه ، ثم وصل ٢٦٠٧,٣ مليون جنيه عام ١٩٨٠ ، ثم إلى ٣٢٦١,٨ مليون جنيه عام ١٩٨٣ . هذا التطور المدهش والسريع فى الميزان التجارى يعكس قضيتين :

● إستمرار زيادة الواردات السلعية بمختلف أنواعها بمعدلات متزايدة .

● إستمرار تواضع نسب زيادة معدلات التصدير من السلع المختلفة .

وبادماج المتحصلات والمدفوعات من المعاملات غير المنظورة ، وقراءة رصيد

جـــــــدول رقـــــــــم (٤)

مـــيزان المدفوعـات المصـرى خـــلال الفـــــــــــــترة

مـــــن ١٩٧٣ ــ ١٩٨٣ ٠

السنـــــــــة	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
المعاملا الجاريـــــة											
أ ــ معاملات منظـــورة ٠											
حصيلة الصـــادرات ٠	٣٦٩,٣	٦٥٣,٩	٦١٢,٨	٦٢٩,٧	٧٧٩,٦	١٣٨٨,٥	١٧٥٨,٤	٢٦٩٧,١	٢٧٩٨,٨	٢٨١١,٠	٢٥٨٢,٧
مدفوعـــات الواردات ٠	٦٢٢,٣	١٢٥٢,٨	١٦٩١,١	١٦٤٦,٢	١٧٦٦,٠	٣٦٩٧,٨	٤٦٧٢,٦	٥٣٠٤,٤	٦١٦٣,٤	٦٠٢٣,٧	٥٨٤٧,٥
ب ــ معاملات غير منظورة											
متحصـــــلات ٠	١٦٦,٤	٢٧٧,٦	٤٢٢,٥	٧٧٣,٤	٩٩٨,٥	٣٤١٢,ــ	٢٨٥٦,٠	٣٧٣٨١٢	٣٥٨٣,٤	٣٩٥٠,٧	٥٠٦٧,٥
مدفوعـــات ٠	١٦٣,٧	٢١١,٤	٣١٢,٨	٣٤٩,٩	٥٠٥,٢	٩٩٤,٣	١٠٦٥,٧	١٥١٧,٣	١٧٤٨,٣	٢٠٩٣,١	٢١٠٦,٣
رصيـد المعاملات الجارية ٠	(ــ,٣٣٣)	(٥٣٢,٧)	(٩٦٨,٦)	(٥٩٣,ــ)	(٦٩٣,١)	(٤٩٣,١)	(١١٢٣,٩)	(٣٨٦,٤)	(١٥٢٩,٥)	(١٣٢٥,١)	(٣٠٣,٦)
التحويـــــلات ٠	٢٥٣,٧	٤٠٥,٢	٤٢١,٣	٢٧٨,١	١٧٤,٢	٢٤١,٢	٢٦,١	٦٨,١	٣٥,٣	٢٩,٥	١٥٠٩
رصيـد المعاملات الجارية والتحويـــلات ٠	٣٠,٤	(١٢٧,٥)	(٥٤٧,٣و	(٣١٤٩)	(٤١٨,٩	(٦٥٠,١)	(١٠٦١,٨)	(٣١٨,٣)	(١٤٩٢,٢)	(١٢٩٥,٢)	(٢٨٧,٧)
صافى المعاملات الرأسمالية ٠	٨٥,٧	١٥٧,٧	٦٩٥,٣	ــ٣٤٦	ــ٣٨٨,	ــ٧٣٧,	١٤٣١,٧	٩٠٧,٣	١٤١٢,٦	١٤٤٦,٧	٥١٧,٤
مخصصات حقوق السحب الخاصـة ٠							٣١, ٦	٢١,٥	١٩,٥		
إجمالى الفائض (العجـــز)	١١٦,١	٣٠,٢	١٤٨,٥	٣١,١	٦٩,١	٨٦,٩	ــ٣٩١,	٦١٠,٥	٦٢,١	١٥١,١	٢٢٩,٧

ــ القيمـــة بالمليـــون جنيـــه

ــ المصـــدر : البنك الأهلـى المصـرى ، النشرة الإقتصادية ، أعـداد مختلفـة ٠

المعاملات الجارية يتضح لنا مدى مساهمة العوامل الموجبة فى التلطيف من حدة العجز فى الميزان التجارى . فعلى حين بلغ العجز فى المعاملات الجارية ٢٢٣,٣ مليون جنيه وصل فى عام ١٩٧٦ إلى ٥٦٣ مليون جنيه ثم إلى ٣٨٦,٤ مليون جنيه ، وأخيرا ٣٠٣,٦ مليون جنيه فى عام ١٦٨٣ . كما أن الصورة تصبح أقل حدة أيضا بإضافة صافى التحويلات حيث هبط العجز إلى ٣٠,٤ ثم ٣١٤,٦ ثم ٣١٨,٣ ثم ٢٨٧,٧ مليون جنيه خلال السنوات ١٩٧٣ ، ١٦٧٦ ، ١٦٨٠ ، ١٦٨٣ على التوالى . وبتوسيع دائرة التحليل والنظر إلى صافى المعاملات الرأسمالية ، نجد تأييدا للإتجاه القائل بزيادة إرتباط الإقتصاد المصرى بأسواق رأس المال العالمية وزيادة حجم المديونية من خلال التدفق الكبير فى رؤوس الأموال للداخل والخارج ، الأولى فى صورة قروض ومعونات ، والثانية فى صورة سداد لأعباء خدمة هذه القروض وتلك المعونات (أنظر جدول رقم (٤)) .

خلاصة ماتقدم أن الوضع الذى آل عليه حال ميزان المدفوعات المصرى وبصفة خاصة حالة الميزان التجارى كانت من أهم العوامل التى أثرت على تدهور قيمة الجنيه المصرى فى صورة إشتداد الطلب المحلى على العملات الأجنبية لتمويل المدفوعات للخارج وانخفاض حصيلة البلاد من العملات الصعبة بالصورة التى يوضحها هذا الميزان . ويؤكد ذلك كله عدم فعالية سياسات الصرف الأجنبى التى تم إتباعها فى عهد سياسات الإنفتاح الإقتصادى عن التصدى لمواجهة المشكلات الإقتصادية التى يعانى منها الإقتصاد المصرى ، ويعكس ضآلة الدور الذى لعبته هذه السياسات فى المساهمة الفعالة فى الجهود الرامية إلى تنمية الإقتصاد القومى ، والسعى لتنفيذ خطط الدولة الإقتصادية والإجتماعية . من هنا يمكن القول أن حصاد تجربة السبعينات لسياسة الإنفتاح الإقتصادى تعكس الحاجة إلى إعادة بلورة سياسات الصرف الأجنبى ، وتوحيد سعر الصرف من خلال القضاء تدريجيا على نظام تعدد أسعار الصرف الذى حال فاعلية هذه السياسات فى تحقيق الأهداف المرجوة منها .

٦ـ محاولات تصحيح مسار سياسات الصرف الأجنبى فى الثمانينات :

يتضح لنا من العرض السابق لتطور سياسات الصرف الأجنبى فى الإقتصاد المصرى خلال الفترة محل الدراسة أن الإجراءات المتعاقبة لتخفيض سعر الصرف للجنيه

المصرى لم تحدث الآثار المرجوة منها فى تنمية الإقتصاد القومى وتحسين ميزان المدفوعات المصرى • ويرجع ذلك إلى أن المشكلة الأساسية فى ميزان المدفوعات المصرى ليست فقط فى تمويل العجز المزمن فى العمليات الجارية • بل تكمن أساسا فى تطوير الإمكانات الذاتية للإقتصاد المصرى • وتمكينه من إكساب المتحصلات من الصرف الأجنبى • وضغط الإنفاق الخارجى مع ترشيد إستخدام رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية فى المجالات الإنتاجية • وبشكل يدفع عجلات التنمية الإقتصادية والإجتماعية بخطوات وثابة إلى الأمام •

وإنطلاقا من هذه الفكرة الأساسية • فإن هذه الدراسة يرجع إخفاق سياسات الصرف الأجنبى فى السبعينات فى إحداث التحسن الإقتصادى المنشود إلى سعيها بصفة أساسية لزيادة موارد الصرف الأجنبى لمواجهة الزيادة فى الواردات والإنفاق الخارجى • دون أن تمتد إلى محاولة إحداث زيادة متوازنة فى الصادرات المصرية • فهذه السياسات تؤدى إلى زيادة كمية الصادرات المصرية لتعويض النقص المستمر فى أسعارها • ولم تحد من كمية الواردات المصرية • وبالتالى إرتفاع أسعارها بشكل يؤدى إلى نقص الطلب عليها • وتتضح أهمية هذه النقطة إذا أشرنا مرة أخرى إلى ما سبق تأكيده • من أن عجز ميزان المدفوعات المصرى يرجع فى المقام الأول إلى عجز الميزان التجارى الذى يشهد زيادة فى رصيده المدين عاما بعد الآخر • فقد ظلت نسبة الصادرات إلى الدخل المحلى الإجمالى خلال السبعينات ثابتة تقريبا ـ تتذبذب فى حدود ضيقة ١١ ٪ • فى حين بلغت نسبة الواردات إلى الدخل المحلى ٢٢ ٪ خلال نفس الفترة نظرا لأن معظم الواردات من سلع التنمية الأساسية • أو سلع الإستهلاك الضرورية • وبالتالى يكون الطلب عليها ضعيف المرونة •

وترتيبا على ما تقدم فإنه يمكن القول بحتمية الإرتباط بين تأثير تخفيض قيمة الجنيه المصرى تأثيرا حميدا على ميزان المدفوعات • وتوافر عددا من الشروط الأساسية فى مقدمتها زيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد القومى • وبالتالى زيادة الصادرات كما وكيفا مع تخفيض الواردات بتعبئة الموارد المحلية لتوفير الإنتاج الذى يحل محل الواردات • هذا مع السيطرة على معدل التضخم فى الداخل حتى لاتنخفض

(١) ـ بنك مصر • النشرة الاقتصادية • العدد الأول • ١٦٨٤ • مرجع سبق ذكره • ص : ٢٤ •

القوة الشرائية للجنيه فى الداخل . وفى هذه الحالة فإنه يتوقف على سياسات الصرف الأجنبى نجاح تخفيض قيمة الجنيه المصرى فى إحداث التغيرات الإقتصادية المطلوبة . ويتأتى ذلك فى المقام الأول من تهيئة المناخ اللازم وخلق البيئة الضرورية لدفع عجلات الإنتاج القومى طبقا لأولويات الخطة الإقتصادية والإجتماعية . فبجانب الوظائف التى ذكرناها لسياسات سعر الصرف الأجنبى ، فإن هذه السياسات تلعب دورا بارزا فى خلق الإستقرار النقدى المطلوب لكل من القطاع العام والقطاع الخاص بشقيه المحلى والأجنبى وإبعاده عن حالة الفوضى التى تسود أسواق الصرف المصرية منذ فترة زمنية طويلة ، ووقف حالات التخبط والتردى التى تميزها هذه الأسواق كرد فعل لسياسات الصرف الأجنبى الجزئية التى تهدف إلى تسكين الوضع الإقتصادى لكسب الوقتى لجماهير الشعب المصرى ، بدلا من رسم سياسة طويلة للصرف الأجنبى تكون جزءا لايتجزأ من السياسة الإقتصادية العامة للدولة ، وأحد أدواتها الفعالة فى إدارة ميزان المدفوعات المصرى ، وإعطاء السلطة الكاملة للجهاز المصرفى على إدارة السياسات النقدية ، مع التخفيف والحد من تدخل الجهاز الحكومى البيروقراطى فى إدارة هذه السياسات النقدية ، وما يصاحبه عادة من إعاقة الإنتاج والتنمية الإقتصادية والإجتماعية .

ونحاول فيما يلى تقديم عرض مختصر لمحاولات الحكومة المصرية لإصلاح مسار سياسات الصرف الأجنبى إبتداء من شهر مارس ١٩٨٤ ، وحتى الآن ، مع تحليل موجز لمقترحات المنظمات النقدية الدولية لإقامة السوق التجارية للصرف الأجنبى فى مصر .

١٠٦ . إجراءات مارس ١٩٨٤ :

هدفت هذه الإجراءات إلى محاولة محاربة وضع تجار العملة فى سوق الصرف الأجنبى ، وتقليص حجم التعامل فى السوق السوداء للصرف الأجنبى فى مصر وتتلخص الخطوط العريضة لهذه الإجراءات فى النقاط التالية :

- إقتصار التعامل فى سوق الصرف الأجنبى فى مصر على البنوك التجارية .
- زيادة العلاوة الممنوحة فوق السعر الرسمى للدولار حيث سمح للبنوك بتجميع المدخرات من العملات الأجنبية بمعدل يتراوح بين ١١٢ إلى ١١٨ (الأول شراء والآخر بيع) .

• السماح للبنوك بفتح الإعتمادات الإستيرادية عند السعر المرتفع للدولار وهو ١١٨ قرشا •

إلا أن التطبيق العملي لهذه الإجراءات أثبت عدم فاعليتها في إحداث الأثر المطلوب وهو ما يمكن إرجاعه إلى العوامل التالية :

أ - تزايد قوى الضغط في سوق الصرف الأجنبي • فقد أصبح لدى تجار العملة وأصحاب المصالح من الوسائل ما يمكنهم من إجهاض أية سياسة ترمى إلى تهديد مكاسبهم من وراء المضاربة على هبوط قيمة الجنية المصرى •

ب - عدم مرونة النظام الجديد • فقد كان الحد الأقصى لسعر الصرف والذى على أساسه يتم فتح الإعتماد هو ١١٨ قرشا للدولار • في حين كان سعر الدولار في السوق السوداء أعلى من هذا المعدل • ومن ثم لم ينجح النظام في إستقطاب المدخرات الأجنبية وخاصة تحويلات المصريين العاملين في الخارج •

وبدأت الآراء المناوئة لسياسة الإنفتاح الإقتصادى من جديد تطالب بإلغاء نظام الإستيراد بدون تحويل عملة • والعودة إلى نظام السوق الموازية للصرف الأجنبي بإعتبارها أقوى الأدوات التي يمكن من خلالها القضاء على السوق السوداء للصرف الأجنبي في مصر • إلا أن هذا الإتجاه يتعارض مع مؤيدى الإنفتاح وما يتطلبه من حرية الإستيراد من خلال نظام الإستيراد بدون تحويل عملة •

٣٠٦ • إجراءات ٥ يناير ١٩٨٥ :

أمام حالة التدهور المستمر في سعر صرف الجنيه المصرى • واستمرار إرتفاع قيمة الدولار في السوق السوداء للصرف الأجنبي في الوقت الذى كان فيه الدولار يعاني من هبوط قيمته عالميا • لجأت السلطات الإقتصادية إلى إجراءات من نوع جديد • تمثلت هذه المرة في محاولة بعث الثقة في قوة الجنية المصرى من جديد وتحفظ له مكانته كعملة رسمية في التعامل • والحد من هروب الأفراد في الإحتفاظ بالجنية المصرى مع الإتجاه نحو الدولار • فكانت تلك الإجراءات التي عرفت في الأدب الإقتصادى

المصرى بقرارات ٥ يناير ١٩٨٥ (١) . وتمثلت خيوط هذه السياسة النقدية الجديدة فى العناصر التالية (٢) :

- الإتجاه نحو تكوين سوق حرة للنقد الأجنبى تكون نواة للسوق التجارية للنقد الأجنبى متى توافرت الموارد اللازمة لإنشاء هذه السوق .
- محاولة القضاء على السوق السوداء من خلال إتجاه هذه السياسة الجديدة إلى دمج كل من مجمع الصرف الأجنبى لدى البنوك التجارية ومجمع الصرف الأجنبى فى السوق السوداء فى سوق واحدة مع تعويم الجنيه جزئيا فى هاتين السوقين ، على أن يتم تحديد سعر صرف الدولار من خلال لجنة تشكل لهذا الغرض ، وتجتمع يوميا فى البنك المركزى لإعلان السعر الجديد ، ويكون هذا السعر المرشد للبنوك العاملة فى مصر فى فتح الإعتمادات وتحصيل التحويلات ومحاسبة المراسلين .
- تم السماح للأفراد بفتح حسابات بالعملة الأجنبية فى مصر بعد أن لوحظ إرتفاع حجم هذه الحسابات حتى وصلت إلى ٨ مليون دولار .
- كانت أهم معالم النظام الجديد هو ذلك الإتجاه نحو إلزام البنوك التجارية فى الداخل بتوفير النقد الأجنبى اللازم لفتح الإعتمادات على أن تحصل قيمة الإعتمادات من المستوردين ونسب التأمين النقدية المقررة على المجموعات السلعية المختلفة بالجنيه المصرى .
- إقتضت النقطة السابقة ، ضرورة أن تتم موافقة لجنة الترشيد على السماح للمستورد بإستيراد السلع التى يلتزم البنك بتوفير الإعتمادات اللازمة لها .

وكان الهدف من هذه القرارات إيجاد مرونة فى تحديد سعر الصرف ، والقضاء على الوسطاء والسماسرة فى الداخل ووضع حدود فاصلة بين عمليات تصدير النقد الأجنبى وتهريب النقد الأجنبى ، وإعادة الثقة إلى الجنية المصرى ، وتخفيف حدة

---

(١) - أعلن هذه الإجراءات الدكتور مصطفى السعيد وزير الإقتصاد السابق ، والتى أثارت جدلا فكريا واسع النطاق ، والتى يمكن إعتبارها نقطة تحول وعلامة بارزة فى الجدل الفكرى المصرى نحو تطوير وتحديث إدارة السياسات الإقتصادية المصرية بوجه عام .

(٢) راجع فى هذا الخصوص كل من :

- سامى عفيفى حاتم ، " الإقتصاد المصرى فى إطار العلاقات الإقتصادية المعاصرة مرجع سبق ذكره ، ص : ٢٨ .
- مجلة الأهرام الاقتصادى ، العدد (٨٣٦) ، القاهرة ، يناير ١٩٨٥ ، ص ٧-٢٥ .

الطلب على الدولار فى الداخل . وفى نفس الوقت يمثل النظام السابق سيطرة حقيقية من جانب الدولة على نظام الإستيراد ، وإمكان ترشيده طبقا لما هو متوافر من صرف أجنبى .

إلا أن نجاح هذا النظام كان على عكس ما كان متوقعاه ، فلم يتمكن النظام الجديد من العمل طويلا . ويرجع ذلك إلى ما أظهره التطبيق العملى للقرارات من وجود جماعات ضغط ، أو لوبى رجال الأعمال ، وهم الذين إرتبطت مصالحهم بنظام الإستيراد بدون تحويل عملة وعلى رأسهم تجار العملة والمستوردين . ومن ثم إستخدمت تلك القوة كل ما أوتيت من وسائل لإثبات عدم واقعية هذه القرارات وتعطيلها للحياة الإقتصادية ، فلجأوا إلى المغالاة فى سعر صرف الدولار فى السوق السوداء بغية الحيلولة دون تدفق العملات الأجنبية خلال قنواتها الشرعية وهى الجهاز المصرفى . كما إشتدت شكوى تلك الطوائف من تصرفات وإجراءات لجان البت والترشيد بوزارة الإقتصاد وساعدهم فى ذلك دعم إعلامى من بعض الصحف القومية والحزبية تحت شعار أن القرارات تمثل عودة إلى الإنغلاق وإلغاء سياسة الإنفتاح الإقتصادى(١)

وأمام أشتداد تلك الحملة وتأثيرها الواضح على الساحة الإقتصادية من خلال تصرفاتها المتعمدة ، بالإضافة إلى ما صاحب تلك الفترة من أحداث كبيرة تمثلت فى نشاط جهاز المدعى الإشتراكى وفضيحة تجار العملة وقضايا رد النقد الأجنبى الصادر وحكم محكمة القيم الشهير والذى دعت فيه المحكمة إلى إجراء إصلاح إقتصادى فى الدولة ، إضطرت القيادة السياسية إلى إحداث تغيير وزارى وإلغاء قرارات ٥ يناير ١٩٨٥ .

وتود هذه الدراسة التأكيد على حقيقة هامة مؤداها أن الجدل والحوار الذى تبناه جهاز المدعى الإشتراكى بشكل ظاهر ، ومن خلال أجهزة الدعاية والإعلام المصرية ساهم إلى حد كبير فى فشل هذا التنظيم النقدى . فلقد أغفل جهاز المدعى

---

(١) انظر فى تفصيل الجدل حول تلك القرارات : مجلة الأهرام الإقتصادى ، أعداد (٨٢٦ ، ٨٢٨ ، ٨٣٤ ، ٨٥٠ ، ٨٥٥ ، ٨٧٠ ، ٨٧٢ ، ٨٧٧ ، ٨٧٩) .

الإشتراكى حقيقة علمية تدور حول قيام الإقتصاد والتعامل فى الصرف الأجنبى على التوقع وما يصاحبه ذلك من أثر ترويج الإشاعات فى سوق الصرف الأجنبى على تحديد سعر العملات الأجنبية المتداولة فيه وعلاقتها بالجنيه المصرى • ومع إنتشار الإشاعات يتوقع المضاربون وتجار العملة حدوث إجراءات إقتصادية معينة من المنتظر أن تؤدى إلى زيادة الطلب على الصرف الأجنبى ، وهو ما يدفعهم إلى سحب المعروض من العملات الأجنبية للإستفادة بفروق الأسعار المتوقعة • ونتيجة لذلك ولتحدى التنظيم النقدى الجديد الذى يهدد مصالحهم ، إلتقت مصالح تجار العملة نحو إبطال مفعول هذا التنظيم • وكان السبب الحقيقى وراء ذلك هو المناظرة التى قادها جهاز المدعى الاشتراكى ، وهو جهاز غير متخصص فى النواحى الإقتصادية ، الأمر الذى مكن تجار العملة والمضاربة من التيقظ لقرب تطبيق نظام نقدى جديد يتعارض مع مصالحهم • فقضايا الأمن الإقتصادى ، والتى يعتبر سعر صرف الجنيه المصرى فى مقدمتها ، يجب ألا تناقش بهذا الأسلوب شأنه فى ذلك شأن قضايا الأمن القومى • وعليه فإن هذه الدراسة ترجع أحد أسباب فشل التنظيم النقدى الذى أعلن فى ٥ يناير ١٩٨٥ إلى المنهج الذى إتبعه جهاز المدعى الاشتراكى فى علاج قضية سعر صرف الجنيه المصرى •

٣٠٦ • إجراءات أبريل ١٩٨٥ والعودة إلى نظام الإستيراد بدون تحويل عملة :

تتلخص هذه الإجراءات فى قيام وزير الإقتصاد المصرى بتاريخ ١٧ أبريل ١٩٨٥ بإصدار ثلاث قرارات وزارية لتعديل قرارات ٥ يناير الوزارية أرقام ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ وتشتمل الخطوط العريضة لهذه القرارات الجديدة على العناصر التالية (١) :

- تشكيل غرفة بالبنك المركزى لتحديد العلاوة التى تضاف إلى سعر الصرف المعلن فى مجمع البنوك المعتمدة •

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول نصوص هذه القرارات راجع :
ـ مجلة الأهرام الإقتصادى ، العدد (٨٤٨) ، القاهرة ، أبريل ، ١٩٨٥ ، ص ص : ٣٨ ـ ٣٩ •

- تحديد موارد واستخدامات الصرف الأجنبى التى تطبق عليها أسعار الصرف مضافا إليها العلاوة التى تحددها الغرفة .
- سداد قيمة الإعتمادات الخاصة بالإستيراد ونسب التأمين بالصرف الأجنبى عن طريق مجمع البنوك العاملة فى حدود نشاط كل منها .

والملاحظ أن أهم ما تضمنته القرارات الجديدة من معنى إقتصادى يتعلق بسعر صرف الجنيه المصرى وسياسات الصرف الأجنبى المتبعة هما أمران فى غاية الأهمية :

الأمر الأول :

إجراء تخفيض جديد على قيمة الجنيه المصرى ، فقد كان السعر الذى يتم على أساسه فتح إعتمادات الإستيراد مسموحا به حتى ١١٨ قرشا للدولار ، ولكن الغرفة التى أقرها التنظيم النقدى الجديد الصادر فى ١٧ أبريل ١٩٨٥ حددت فى أول يوم عمل لها سعر صرف الدولار ١٢٤ قرشا للبنكنوت و ١٢٥ قرشا للتحويلات وهو ما يعنى الإعتراف بتخفيض قيمة الجنيه أمام الدولار رسميا فيما يتعلق بقطاع الواردات التى يتم معاملاتها بهذا النظام الجديد .

الأمر الثانى :

وهو العودة إلى نظام الإستيراد بدون تحويل عملة وإستمرار تمويل واردات القطاع الخاص من خلال مجمع السوق السوداء للصرف الأجنبى فى مصر نظرا لعدم قدرة النظام الجديد بدوره على إستقطاب المدخرات حتى فى ظل الزيادة الجديدة فى العلاوة التشجيعية التى أقرتها غرفة تحديد العلاوة . ويرجع ذلك إلى مبادرة تجار العملة إلى رفع قيمة الدولار فى السوق السوداء ، وإستمرار تدفق التحويلات خارج القنوات الرسمية ، بالإضافة إلى إتباع نظام الأكشاك فى تجميع التحويلات والطواف بالبلدان العربية على أماكن تجمع المصريين العاملين بها وتجميع مدخراتهم بأسعار تفوق كثيرا الأسعار المعلنة من قبل غرفة البنك المركزى .

غير أن الفترة التى أعقبت ظهور التنظيم النقدى الجديد الذى نظمته إجراءات ١٧ أبريل ١٩٨٥ تميزت بحدوث عدد من التغيرات والتطورات الإقتصادية التى دفعت القيادة السياسية مرة أخرى إلى إحداث تغيير وزارى جديد يتلاءم مع هذه التطورات الجديدة ، ولكى تضع الإقتصاد المصرى على الطريق الصحيح . هذه التطورات والتغيرات يمكن إجمالها فى العناصر التالية :

١ - لم تنجح قرارات ١٧ أبريل ١٩٨٥ شأنها فى ذلك شأن العديد من القرارات التى إتخذت على مدى الفترات السابقة ، فى تحقيق الهدف الذى سعت السلطات الإقتصادية ، وما زالت تسعى ، نحو تحقيقه ، وهو القضاء على السوق السوداء للصرف الأجنبى فى مصر . فعلى الرغم من هذه الإجراءات إلا أن أسعار صرف الدولار فى السوق الحرة إستمرت فى الإرتفاع خلال صيف عام ١٩٨٥ وحتى وصلت مع نهاية العام إلى ١٨٥ ، ١٨٦ قرشا للدولار ثم تجاوزت ٢٠٠ قرشا للدولار فى شهر أبريل ١٩٨٦ وهى أرقام فلكية ولا تعبر عن سعر الصرف الحقيقى للجنيه المصرى ، ومغالى فيها لحد بعيد .

٢ - الإتجاه نحو تشجيع الإستثمارات ، وخاصة بالمدن الجديدة ، كخطوة أولى على الطريق الصحيح لتصحيح الإختلال الهيكلى القائم فى الإقتصاد المصرى والعمل على زيادة الإنتاج بكل الطرق وشتى الوسائل كهدف ووسيلة لعلاج مشكلات مصر الإقتصادية وتحقيق الإعتماد على الذات .

٣ - صدور قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٢١ لعام ١٩٨٦ بتنظيم تجارة الاستيراد من الخارج وتحديد هامش الربح للوكلاء وتجار الجملة والمستوردين ، مع تحديد أسعار السلع المستوردة فى ضوء سعر الدولار فى السوق الحرة . ويعتبر هذا الإجراء خطوة فعالة على طريق تقويم الجنيه المصرى ، وأكسب السوق الحرة مزيد من الصفة الشرعية حيث يعتبر سعر الصرف فيها أحد المؤشرات التى يهتدى بها المشرع فى تنظيمه للنشاط الإقتصادى المصرى .

٤ ـ التسليم بعدم فعالية الإجراءات النقدية فى علاج مشكلة سعر الصرف للجنيه المصرى ، وأن الحل الوحيد يكمن فى أن يكون العلاج هيكليا ومرتبطا بعلاج مشاكل الإقتصاد المصرى فى مجموعها والتى أطلق عليها وفى ضوء ما أعلن عنه ـ القضايا العشر والتى تناولناها فى البند ٥ من هذه الدراسة . ومن ثم فإن أى إجراء لإصلاح التدهور فى سعر الصرف هو محاولة قصيرة المدى ولا بد أن تواكبها خطوات للإصلاح على المدى البعيد وتعالج جذور الأزمة .

٥ ـ ظهور مجموعة من المتغيرات الإقتصادية غير المواتية أصابت دعائم الإقتصاد المصرى هى :

- التدهور المستمر فى أسعار البترول عالميا وإنخفاض حصيلة صادرات مصر البترولية ، وبالتالى ظهور محددات جديدة تزيد من القوى السالبة فى سوق الصرف الأجنبى فى مصر ، مما يحد من قدرة السلطات الإقتصادية على تنفيذ برامج الإصلاح المقترحة .
- إنخفاض تحويلات المصريين العاملين بالخارج كنتيجة للإنخفاض الحادث فى أسعار البترول ، ومن ثم إنخفاض دخول الدول البترولية وتعطل العديد من مشروعاتها الإقتصادية الأمر الذى أدى إلى تقلص حجم فرص العمل المتاحة بهذه الدول .

٦ ـ الإتجاه نحو إيجاد بدائل لمصادر الصرف الأجنبى تكون أكثر إستمرارا وضمانا من المصادر السابقة ، وهو ما تمثل فى الدعوة نحو تشجيع السياحة وتشكيل المجلس الأعلى للسياحة فى محاولة جادة لحل مشكلات قطاع السياحة فى مصر والعمل على جذب أكبر عدد من السائحين كمصدر لزيادة حصيلة البلاد من الصرف الأجنبى .

٧ ـ الإتجاه نحو الترويج للصادرات المصرية غير التقليدية وإيجاد منافذ وأسواق جديدة تكون بمثابة مصدر دائم لإيرادات العملة الأجنبية والصرف الأجنبى .

فى ضوء هذه القضايا المتناقضة يمكن القول بأن الإقتصاد المصرى يشهد فى الفترة من منتصف عام ١٩٨٥ ومنتصف عام ١٩٨٦ إنتقال فى مفاهيم الفكر الإقتصادى الحاكم ومناهج السياسة الإقتصادية المصرية . ومن ثم فإن الحكم على مدى القدرة على علاج سعر صرف الجنيه المصرى من خلال سياسة فعالة للصرف الأجنبى فى مصر ، يعد أمرا يقع فى إطار القضايا الإقتصادية الكلية للمجتمع ويخضع للتخطيط الدقيق والمدروس وهى أمور لايمكن الحكم على نتائجها خلال فترة قصيرة من الزمن وإنما ينبغى أن تنقضى فترة طويلة نسبيا حتى تؤتى هذه السياسات ثمارها .

٦ ـ إقتراح صندوق النقد الدولى بإقامة سوق تجارية للصرف الأجنبى فى مصر :

وعلى الجانب الآخر ، تبنت المنظمات النقدية الدولية ، وفى طليعتها صندوق النقد الدولى الإقتراح الخاص بإقامة سوق تجارية للنقد الأجنبى تكون خطوة أولى نحو طريق إقامة السوق الحرة للصرف الأجنبى . ويرجع جذور هذا الإقتراح إلى عام ١٩٧٦ حينما واجهت مصر مشكلة توفير كميات كافية من السيولة النقدية لدفع أعباء ديونها الخارجية ، إلا أن المشكلة كانت تكمن فى أن معظم القروض المتاحة كانت فى صورة قروض مقيدة ومرتبطة بتنفيذ مشروعات محددة . كما بات واضحا خلال تلك الفترة خطورة التمادى فى الحصول على التسهيلات المصرفية والقروض قصيرة الأجل ، لذا كان منطقيا أن يتجه فكر واضعى السياسات الإقتصادية نحو إيقاف هذا الإتجاه الخطير ، فكان البديل أمامها هو الاتجاه نحو صندوق النقد الدولى (١) . ومن المعروف أن الإتفاقيات التى يتم الوصول إليها مع صندوق النقد الدولى والخاصة بالحصول على قروض الصندوق تخضع لإجراءات دقيقة ، وخاصة ما يزيد منها عن حصة الدولة العضو وحقها فى السحب التلقائى من الصندوق . وأمام رغبة مصر فى الحصول على قروض بشروط ميسرة من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير ، كانت لدى هذه الهيئات رأى آخر فى حالة الإقتصاد المصرى ، من حيث أنه يعانى من إختلالات هيكلية ، ومن ثم ضرورة إيجاد وسائل لعلاج تلك الإختلالات أهمها إيجاد مجموعة

---

(١) رمزى زكى ، " بحوث فى ديون مصر الخارجية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : ٢٩٧ ـ ٢٩٨ .

من السياسات النقدية والمالية تساعد على نجاح برامج الإصلاح التى يتم الإتفاق عليها بموجب خطاب النوايا الذى يصدر من الدولة طالبة القرض إلى الصندوق متضمنا مجموعة الإجراءات والسياسات التى تلتزم الدولة بتنفيذها كعلاج لمشاكلها الإقتصادية .

فالواضح أن هذه الهيئات كانت ترى فى وجود السوق الموازية والإستيراد بدون تحويل عملة خطوات أولية على طريق الإصلاح يجب اتباعها بخطوات أكثر تحررا تؤدى إلى الوصول إلى الهدف المطلوب . فالإقتصاد المصرى أصبح فى نظر هذه الهيئات بحاجة إلى إحداث تغيير جوهرى لنظام التجارة والدفع من خلال سياسة واقعية لسعر الصرف ، تراعى قواعد ومفاهيم الإقتصاد الحر (١).

ففى تقرير بعثة صندوق النقد الدولى التى زارت مصر خلال مارس وأبريل ٧٦ أشارت هذه البعثة موضوع قيام سوق تجارية للنقد الأجنبى فى مصر تمثل أحد عناصر برنامج التثبيت الذى إقترحته البعثة المذكورة وحددت إطارها فى النقاط التالية (٢) :

- تشكل السوق المقترحة نظام مجمع لدمج كل من السوق الموازية للنقد الأجنبى ونظام الإستيراد بدون تحويل عملة ، وأن يتم تحديد سعر الصرف فى هذه السوق على أساس قوى العرض والطلب .
- أن ينشأ صندوق إحتياطى نقدى من العملات الأجنبية قدر له ٢٥٠ مليون دولار ، وهو عبارة عن صندوق لموازنة الصرف ، يودع بالبنك المركزى ويساهم فى تمويله كل من : صندوق النقد الدولى ودول الأوبك والبنوك التجارية الأجنبية . ويستخدم هذا الصندوق من قبل البنك المركزى المصرى للتدخل فى سوق الصرف كبائع أو مشترى للعملة للتأثير على السعر فى حالة حدوث تقلبات غير عادية فوق المعدل المسموح به .

---

(١) المرجع السابق ، ص : ٢٩٨ .

(٢) راجع كل من :

- على الجريتلى ، " خمسة وعشرون عاما ، دراسة تحليلية للسياسات الإقتصادية فى مصر من ٥٢ - ٧٧ " ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٢٦٢ - ٢٦٥ .
- معهد التخطيط القومى ، " سياسة النقد الأجنبى والتجارة الخارجية وسبل ترشيدها " ، مرجع سبق ذكره ، ص : ١٤٨ .

وضمانا لنجاح تلك السياسة النقدية فى تحقيق الأثر المطلوب يستدعى الأمر القيام بمجموعة من الإجراءات فى مقدمتها :

- رفع كافة القيود على التعامل بالصرف الأجنبى كإجراء لازم لنجاح ذلك المشروع ، وهو ما يقتضى تعديل قوانين النقد القائمة ، وإن كان قانون النقد الأجنبى رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ يعد خطوة أولى على هذا الطريق ، حيث يجيز الحيازة ويحرم التعامل ، فإذا ما توافرت السوق التجارية أصبح تحريم التعامل أمرا لا معنى له .
- حرية تصدير واستيراد رؤوس الأموال دون عوائق تذكر ، بالإضافة إلى تحرير العمليات الجارية بالنسبة للمقيمين وغير المقيمين ، وخاصة واردات القطاع الخاص .
- تحويل واردات القطاع العام تدريجيا ، وبصفة خاصة مستلزمات الإنتاج ، من السوق الموازية إلى السوق التجارية .
- أن يكون السعر الذى يتحدد من خلال هذه السوق هو الفيصل فى جميع المعاملات والإلتزامات بالصرف الأجنبى التى تقع داخل الإقتصاد المصرى أو فى علاقته بالعالم الخارجى .

غير أن هذه المقترحات واجهت مجموعة متباينة من الآراء ، إنقسمت بين مؤيدين ومعارضين لهذه السياسة النقدية الجديدة : فبينما أخذ الإتجاه الليبرالى والمسايير لسياسة الإنفتاح الإقتصادى والجهاز المصرفى فى الداخل وبصفة خاصة البنوك المنشأة وفقا لقانون الإستثمار بالدعوة نحو إقامة هذه السوق كحل فريد ولا بديل عنه لعلاج مشكلة إنخفاض قيمة الجنيه المصرى وتعدد أسعار الصرف فى الداخل ، نجد فى الجانب الآخر أنصار الدعوة إلى تقييد سياسة الإنفتاح يطالبون بعدم الأخذ بهذه المقترحات وأن المرحلة الحالية لاتسمح بقيام مثل هذا النظام لأنه سوف يعنى المزيد من التدهور فى قيمة الجنيه المصرى وما يعنيه ذلك من المزيد من الضغوط التضخمية فى الداخل .

أمام هذا الجدل أرجأت السلطات الأخذ بذلك المشروع ولجأت إلى تطوير العمل بالسوق الموازية بموجب قرار وزير الإقتصاد رقم ٣٧٢ لعام ١٩٧٨ .

٧٠ النتائج والتوصيات :

٧٠١٠ النتائج :

تصدت هذه الدراسة بالعرض والتحليل لتقييم دور سياسات الصرف الأجنبى فى مواجهة المشاكل الإقتصادية التى يعانى منها الإقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩١٦ - ١٩٨٦ ، أى خلال سبعون عاما . فبدأت هذه الدراسة بإلقاء الضوء على مظاهر التبعية النقدية للإقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩١٦ - ١٩٤٧ وحتى خروجه من عضوية منظمة الإسترلينى ، ثم إنتقلت بعد ذلك إلى تناول هذه السياسات خلال الفترة ١٩٤٧ - ١٩٧٣ حيث أظهرت الإتجاه النامى والمتزايد لفرض القيود على المدفوعات الخارجية المصرية ، وشكلت سياسات الصرف الأجنبى خلال تلك الفترة جزءا من السياسات الإقتصادية العامة القائمة على تدعيم القطاع العام وتقييد نشاط القطاع الخاص ، وإستخدمت بالتالى كأداة من أدوات تنفيذ الخطط الإقتصادية والإجتماعية التى صاغتها الدولة ، ومثلت لفترات زمنية منهاجا لعملها .

غير أن الدراسة قد كشفت عن تغير شكل ومضمون سياسات الصرف الأجنبى التى إنتهجتها الدولة فى ظل مرحلة الإنفتاح الإقتصادى حيث أقرت المزيد من التيسيرات النقدية وتحرير المدفوعات الخارجية من جانب رئيسى من القيود التى سبق وأن فرضتها عليها خلال الفترة ١٩٤٧ - ١٩٧٣ . فسنت من التشريعات ما يجيز للأفراد حيازة النقد الأجنبى دون الإتجار فيه ، وأطلقت عنان نظام الإستيراد بدون تحويل عملة ، وسمحت للقطاع الخاص بمزاولة عمليات الإستيراد والتصدير التى كانت حكرا على القطاع العام ، وأدخلته مجال الإستثمار الصناعى والزراعى . ولقد أسفر ذلك كله عن زيادة الطلب على الصرف الأجنبى مقابل زيادة المعروض من الجنيه المصرى ، الأمر الذى أدى إلى تدهور قيمته ، وإتساع نطاق الموجات التضخمية .

غير أن علاج الدولة للتدهور الحادث فى سوق الصرف الأجنبى فى مصر جاء مخالفا لما يقتضيه الحال ، وتبرره الأصول والقواعد الإقتصادية البسيطة . فأدخلت نظام تعدد أسعار الصرف ، حيث وجدت فى مصر عدة أنواع لسعر الصرف فى مقدمتها السعر الرسمى ، والسعر التشجيعى ، والسعر الذى تحتسب على أساسه واردات هيئة السلع التموينية ، ثم سعر الصرف المرن المعمول به حاليا ، ثم

السعر السائد فى سوق الصرف السوداء أو السوق الحرة كما تسميها بعض الأوساط فى الوقت الراهن . بل بدأت بعض شركات القطاع العام والخاص تشترط لحجز سلعها ومنتجاتها أن يتم ذلك بالدولار الأمريكى مثل منتجات شركة إيديال ، والوحدات السكنية التى تعرضها شركات القطاع العام والخاص للبيع . ولقد أحدثت هذه التطورات نوعا من الفوضى النقدية فى سوق الصرف المصرى لم تظهر آثاره السلبية بشكل واضح إلا مع بداية إنخفاض حصيلة الدولة من الصرف الأجنبى من صادراتها المنظورة (البترولية) وصادراتها غير المنظورة (السياحة ورسوم المرور فى قناة السويس) ، ثم ضاعف من حدة المشكلة إنخفاض تدفقات تحويلات المصريين العاملين بالخارج نظرا للتطورات الحادثة فى أسواق البترول العالمية .

وتتبنى هذه الدراسة وجهة النظر القائلة بأن حالة الفوضى النقدية التى أصابت سوق الصرف الأجنبى فى مصر ، وهو ما يعكس أيضا ضعف سلطان الجهاز المصرفى على إدارة هذا السوق ، يمكن إرجاعه إلى العوامل التالية :

- لم يتم رسم وصياغة سياسات الصرف الأجنبى فى مصر فى ضوء طبيعة المشكلات الإقتصادية التى واجهها الإقتصاد المصرى فى مراحل تطوره المختلفة . فكما أشرنا فى بند - ٢ - من هذه الدراسة فإن هذه المشكلات هى فى المقام الأول ذات طبيعة هيكلية ، ويقتضى علاجها تغيير هيكل الإقتصاد القومى وبشكل يؤثر على قدرته الإنتاجية والإستيعابية لزيادة الصادرات والحد من الواردات ، وبالتالى تحسين وضع الميزان التجارى الذى يعتبر العجز فيه العامل الجوهرى لعجز ميزان المدفوعات المصرى .

معنى ذلك - إذن - أن سياسات الصرف الأجنبى فى مصر غاب عنها الترابط والتكامل مع باقى السياسات الإقتصادية ، وأنه يؤخذ على صانعى القرار الإقتصادى فى المرحلة التى غطتها هذه الدراسة تجاهلهم وإغفالهم لطبيعة التحليل الإقتصادى الكلى والنظر إلى سياسات الصرف الأجنبى من منظور التحليل الإقتصادى الجزئى الأمر الذى دفعهم إلى بلورة هذه السياسات فى شكل إجراءات وبرامج جزئية فقدت عناصر الترابط والتكامل بينها ، وبالتالى تحولت إلى مسكنات لعلاج حالات وقتية ما تلبث أن يظهر عجزها عن تقديم الدواء لعلاج الداء . لهذا كان منطقيا أن يظهر فشل كثير من هذه الإجراءات بعد شهور قليلة من تاريخ صدورها كما هو الحادث

فى إجراءات مارس ١٩٨٤ ، وإجراءات ٥ يناير ١٩٨٥ ، وإجراءات ١٧ أبريل ١٩٨٥ .

- تعكس حالة الفوضى والتخبط التى تسيطر على سوق الصرف الأجنبى فى مصر ظاهرة الخوف والتردد التى تنتاب حكومات الدولة الهشة Soft - State التى ظهرت فى مصر مع بداية الخمسينات حيث تعددت الهيئات والمؤسسات التى تعد مسئولة عن النشاط الواحد ، وهو ما يسبب قدرا متزايدا من البيروقراطية وتعويق العمل الإدارى ، وضعف القدرة على إتخاذ القرار الإقتصادى المناسب .

وتؤكد هذه الدراسة على أن ظاهرة الخوف والتردد التى تعترى صانعى القرار الإقتصادى فى مصر يرجع إلى أسلوب إختيار الحكومات المصرية . فغالبية وزراء الحكم فى مصر ليسوا من السياسيين وإنما هم مجموعة من الخبراء والموظفين التكنوقراطيين الذين لم يسبق لهم تبنى برامج سياسية وإقتصادية قبل توليهم المناصب الوزارية . من هنا فإن النتيجة الطبيعية هى تخبطهم الدائم والمستمر فى إتخاذ القرارات الإقتصادية . ولعل أبسط الامثلة على ذلك أنه بعد صدور قرارات ٥ يناير ١٩٨٥ بشأن التنظيم النقدى الجديد فى مصر تعرضت هذه القرارات للهجوم المستمر ، وكان رد الحكومة فى ذلك الوقت دعنا نجرب أولا — التطبيق العملى لهذه القرارات ، ثم يمكن الحكم بعدها على سلامتها من عدمه .

- الخلط فى المفاهيم الإقتصادية حيث أننا نجد عدم الوضوح فى التفرقة بين الإدخار والإستثمار . فالإدخار هو وسيلة لتمويل الإستثمار ، كما أن توافر المدخرات لايعنى بالضرورة حتمية تحويلها إلى إستثمار . والدليل القاطع على ذلك أنه يتوافر لدى الجهاز المصرفى المصرى فى مارس ١٩٨٦ ما يوازى عشرة مليارات دولارات ، وما يوازى عشرون مليارا من الجنيهات المصرية (١) . وعلى الرغم

---

(١) مجلة الأهرام الاقتصادى ، أزمة الإقتصاد المصرى ومشكلة القرار الإقتصادى ، حديث مع الاستاذ / حسن عباس زكى الإقتصادى المصرى المعروف ووزير الإقتصاد الأسبق ، العدد ٩٠٢ ، ٢٨ أبريل ١٩٨٦ ، ص ص ٢٦ — ٢٩ .

من ذلك فإن هذه المدخرات لاتوجه لتمويل الإستثمارات داخل الإقتصاد المصرى ، بل أن البنوك تفضل إستثمار جانبا منها فى أسواق العملات الأوربية للحصول على عائد مضمون بدلا من الدخول فى مخاطر الإستثمار المصرى الذى يتم فى ظل تقلبات عنيفة لسعر الصرف فى سوق الصرف الأجنبى فى مصر . والقضية الأساسية هنا فى تشجيع الإستثمار الوطنى والأجنبى بالدرجة الأولى نظرا لتوافر المدخرات اللازمة لتمويل هذه الإستثمارات شريطة توافر المناخ أو البيئة الإستثمارية الملائمة فى مصر ، وما يتطلبه ذلك من توافر عناصر الضمان والأمان وتقليل حدة الأجهزة البيروقراطية المعوقة للنشاط الإنتاجى بوجه عام .

وعلى الرغم من هذه الحقيقة إلا أننا لازلنا نجد أجهزة الدعاية والإعلام المصرية تسير قدما نحو أهمية ضغط الإنفاق الإستهلاكى وحل المشكلة السكانية وغيرها من الموضوعات التى تبعدنا عن جوهر القضية الإقتصادية فى مصر. فصلب هذه القضية ينحصر فى زيادة الإنتاج وتهيئة المناخ الملائم له من خلال إقامة إدارة علمية للإقتصاد القومى تسمح بانسياب عجلات الإنتاج ، وتقدم من الحوافز والتسهيلات ما يسهل مهمتها . ولو إستفاد الإقتصاد المصرى من تجربة المجتمع الصناعى لمدينة العاشر من رمضان لإستفاد كثيرا فى دعم وتقوية مجالات الإستثمار بدلا من الإستمرار فى التعلل بالزيادة السكانية ومحاولة أن ننسب لها ضعف إرادتنا وفشلنا فى العمل والتخطيط السليم .

القصور فى فهم الأبعاد الحقيقية لكثير من القضايا الإقتصادية . ولعل أبرز الأمثلة على ذلك أن الحكومة المصرية إستهدفت علاج العجز المتزايد فى الميزانية العامة للدولة فى الربع الأول من عام ١٩٨٦ بسبب إنخفاض الأسعار العالمية للبترول وإنخفاض تحويلات الصادرات غير المنظورة من النشاط السياحى ورسوم مرور قناة السويس بكثير من الإجراءات المتمثلة فى رفع الأسعار وزيادة الضرائب دون أن تفكر فى الآثار الإقتصادية لهذه الإجراءات على الإستثمار الخاص فى مجالات الصناعة والسياحة . ويرجع ذلك إلى ما إعتادت عليه نظم الحكم المصرية من الأنانية حيث تركز على عجز ميزانية الدولة وحل مشكلاتها دون أن تأخذ

فى إعتبارها مشكلات القطاع الخاص الذى نعقد عليه الأمل جميعا فى دفع عجلات التنمية الإقتصادية والإجتماعية . وكأن المشكلة كلها الآن محصورة فى تدبير موارد إضافية لسد العجز فى ميزانية الدولة ، وليست فى زيادة الإنتاج ، خاصة إذا علمنا أن الجهاز الحكومى يتسم فى الوقت المعاصر بالإسراف ، أى إتجاه جزء كبير من هذه الموارد فى أوجه نشاط غير إنتاجية . وترجع أهمية تشجيع القطاع الخاص فى وقتنا المعاصر إذا علمنا أن الدولة فى مصر فى وقتنا المعاصر أصبحت تتجه نحو نمط دولة المرافق نظرا لضخامة الموارد اللازمة لحل مشاكل قطاع المرافق فى مصر ، وهو ما يتطلب إفساح المجال أمام القطاع الخاص لتشجيع الإنتاج وإلا سوف يحدث إنهيار إقتصادى فى الوقت القريب ، وهى أمور يجب أن نتكاتف جميعا لتفاديها .

٢٠٧. التوصيات :

وفى ختام هذه الدراسة تجدر الإشارة إلى عدد من التوصيات فى مجال تطوير وترشيد سياسات الصرف الأجنبى فى مصر فى ضوء ما تؤمن به من أن هذه السياسات يجب النظر إليها من مفهوم كلى وباعتبارها جزءا لا يتجزء من برنامج متكامل للإصلاح الإقتصادى فى مصر، ولعل أبرز ملامح هذا البرنامج العناصر التالية :

أولا :

ـ يعطى البرنامج المقترح قضية إدارة الإقتصاد القومى الأولوية الأولى لإنقاذ الدولة الهشة من حالة الفوضى والتخبط التى تمر بها . فالعبرة ليست فى كثرة الخطط والبرامج والإجراءات والقرارات الإقتصادية بقدر ما يجب أن يتوافر الجهاز الإدارى القادر على فهم هذه الخطط وتلك القرارات ، والقدرة على تطبيقها بوعى وإدراك سليمين ، ولعل أولى هذه الخطوات ـ طبقا لما تراه هذه الدراسة ـ يتلخص فى إدماج الهيئات والمؤسسات المتشابهة فى جهاز إدارى واحد يؤمن بتوصيف العمل ووضع المراحل الإدارية التى ينساب فيها العمل الإدارى بسهولة ويسر . وفى إعتقادنا أن إلغاء نظام الأقدمية فى إختيار المناصب الإدارية العليا خطوة لازمة لنجاح العمل الإدارى فى مصر حتى يتسنى إختيار القيادات الإدارية صاحبة الكفاءة ، بدلا من الإنتظار فى طابور المسنين لإختيار هذه القيادات. فالحالة

الأخيرة تقدم قيادات غير قادرة على صنع القرار ، وغير مؤهلة لقيادة العمل الإدارى .

ثانيا :

ـ تركيز الفكر السياسى والإقتصادى فى المرحلة القادمة على الجوانب المتعلقة بالعرض مع إعطاء أهمية أقل لجانب الطلب باعتبار أن هذا الأخير يتوقف على عوامل يصعب التحكم فيها إلا فى الأجل الطويل مثل المشكلة السكانية ، وضغط الإنفاق ، وترشيد الإستهلاك . ومن أجل أن يكون التحول الفكرى والتنفيذى مجديا فى دفع عجلات التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى مصر ، فإنه يجب إجراء مراجعة شاملة لقوانين الإستثمار الثلاثة فى مصر وهى القانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ والمعدل بالقانون ٣٢ لعام ١٩٧٧ فى شأن إستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ، والقانون ٥٩ لعام ١٩٧٩ فى شأن الإستثمار بالمجتمعات العمرانية الجديدة ، والقانون ١٥٩ لعام ١٩٨١ فى شأن تكوين الشركات لإكتشاف أوجه الشبه وأوجه الإختلاف بينهما وصولا إلى قانون موحد وشامل للإستثمار فى مصر ويغنى فى الوقت نفسه عن الإحالة إلى فروع القانون الأخرى . هذا القانون الجديد يجب أن يمتد ليعالج المشاكل المتعلقة بالإستثمارات الوطنية . فهذه الإستثمارات الأخيرة هى محور الإرتكاز فى الجهود القومية للخروج من الأزمة الإقتصادية التى تحاصر جهود التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى مصر . وتقترح هذه الدراسة أن يطلق على القانون الجديد إسم " قانون الإستثمار القومى فى مصر " مع إدماج كل من الهيئة العامة لإستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ، والهيئة العامة للتصنيع ، وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، والهيئة العامة لسوق المال ، وجهاز الشركات ومكتب الإستثمار الصناعى للمصريين بالمدن الجديدة ، ومكتب الإستثمار السياحى فى كيان إدارى جديد موحد تحت عنوان " الهيئة العامة للإستثمار القومى " (١).

ثالثا :

ـ وإنطلاقا من المفاهيم التى أرسيناها فى كل من ـ أولا وثانيا ـ يجب تصحيح أسلوب إدارة سوق الصرف الأجنبى فى مصر بحيث يكون للبنك المركزى ووزارة الإقتصاد

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع راجع للمؤلف كتابه :
التأمين الدولى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : ٣٤٤ ـ ٣٥٥ .

القدرة على السيطرة عليه بغض النظر عن نوع نظام الصرف الأجنبى المتبع • وترجع أهمية هذه الملاحظة إلى أن الواقع العملى يظهر أن الجهاز المصرفى ووزارة الإقتصاد ليستا الجهتان الوحيدتان المسئولتان عن إدارة سوق الصرف الأجنبى فى مصر • ولقد ظهر ذلك واضحا وجليا حينما أصدر وزير التموين قراره الجديد رقم ١٢١ لعام ١٩٨٦ والخاص بتنظيم حساب تكلفة إستيراد السلع الغذائية دون علم من البنك المركزى ووزارة الإقتصاد ، رغم ما لهذا القرار من تأثير واضح على سعر الصرف فى السوق الحرة (١) • ويعتبر هذا الوضع أمر شاذا ومخالفا لما هو متعارف عليه من أن الجهاز المصرفى له الدور الرئيسى فى إدارة شئون النقد بطريق مباشر أو غير مباشر • بل أكثر من ذلك أن شركات التجارة الداخلية فى مصر والتى تلعب دورا هاما فى تجارة الإستيراد من الخارج ليست تحت سيطرة وزارة الإقتصاد والتجارة الخارجية ، وإنما تخضع لإشراف وزارة أخرى وهى وزارة التموين والتجارة الداخلية ، وهى أمور تنفرد بها فلسفة إدارة الإقتصاد القومى فى مصر ، وتخالف تجارب الدول المتقدمة التى سبقتنا فى هذا المجال • فاليابان مثلا تلعب فيها الصادرات الصناعية دورا بارزا ، لذلك نجد أن التنظيم الوزارى فى اليابان يجعل الصناعة والتجارة فى وزارة واحدة للتنسيق بين هذين النشاطين المتكاملين • وفى الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية نجد أن هناك وزارة واحدة مسئولة عن التجارة الداخلية والتجارة الخارجية معا •

وفى ضوء ذلك فإن هذه الدراسة تقترح توحيد سلطة الإشراف الوزارى على قطاعى الإقتصاد والتجارة ، على أن يفهم من ذلك فصل قطاع التجارة الداخلية عن وزارة التموين وضمه إلى قطاع التجارة الخارجية فى قطاع جديد هو الإقتصاد والتجارة حتى يصبح هذا القطاع بالتعاون مع البنك المركزى المصرى مسئولا عن إدارة سوق الصرف الأجنبى فى مصر • وفى هذه الحالة يمكن إلغاء وزارة التموين والإكتفاء بهيئة السلع التموينية للإشراف على السلع الواقعة فى نطاق الدعم •

---

(١) أكد هذا المعنى السيد / على نجم محافظ البنك المركزى فى ندوة " مستقبل الجنيه المصرى " التى نظمتها نقابة التجاريين يوم ١٩٨٦/٣/٢٤ بمقر جمعية الإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع • راجع أيضا جريدة الاهرام فى ١٩٨٦/٣/٢٥ ص : ٩ •

رابعا :

ـــ وضع خطة إنتقالية لمدة ثلاث سنوات لإعداد الإقتصاد المصرى على مواجهة المتغيرات الإقتصادية العالمية والمحلية ، وتهيئته لتبنى سياسة جديدة للصرف الأجنبى تقوم على تعويم الجنيه المصرى وإنشاء سوق حرة للنقد الأجنبى . ويمكن إيجاز أهم معالم هذه الخطة على الوجه التالى :

١ ـ حصر الطاقات العاطلة بالمشروعات الصناعية والزراعية القائمة مع تحليل أسباب تواجد هذه الطاقات المعطلة والعمل على تشغيلها . كذلك حصر المشروعات التى لم يتم إستكمال تشطيبها للإنتهاء منها حتى تبدأ فى الإنتاج بعد وتقدم فرص عمل جديدة للمواطنين ، مع إضافة أنواع جديدة إلى الإنتاج الكلى .

٢ ـ ترشيد الإستيراد من خلال إتباع الوسائل التالية :

أ ـ إعداد ميزانية خاصة للنقد الاجنبى اللازم لإستيراد المواد الأولية والتموينية وسلع التنمية ـ بخلاف الميزانية النقدية الخاصة بالخطة ـ ويتم تمويلها من الحصيلة العادية للصادرات المنظورة وغير المنظورة وأى موارد أخرى يمكن أن تخصص لها . وهذه الميزانية النقدية لايجب أن تقوم على أساس أى قروض خارجية أو تسهيلات الموردين لإيقاف حركة التوسع فى الديون الخارجية مع قصر إستخدام هذه القروض والتسهيلات المصرفية الخارجية لتمويل الميزانية الإستثمارية بحيث يمكن سداد هذه القروض من مشروعات إنتاجها .

ب ـ الأخذ بنظام القوائم الإستيرادية لفترة زمنية محددة ولتكن ثلاثة أو ستة أشهر ، يمكن بعدها تغيير مكونات القائمة بالإضافة أو الإستبعاد حسب هيكل الطلب فى السوق المصرى ، وكما تشير إليه المؤشرات الإقتصادية المختلفة فى هذا المجال .

٣ ـ تكوين إحتياطى مصرفى من العملات الأجنبية فى السنوات الثلاث القادمة لإيداعه لدى البنك المركزى المصرى لتمكينه من الهيمنة على سوق الصرف المصرى من خلال دخوله بائعا أو مشتريا فى حالة تعويم الجنيه وإقامة سوق الصرف الحرة لتجنيب الإقتصاد المصرى ويلات المضاربة على قيمة الجنيه . وفى هذه

الحالة يمكن تدبير هذا الإحتياطى فى ضوء الإحتياجات الفعلية بالإتفاق مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير . وتلعب هذه الإحتياطات الدور الذى تلعبه ما يسمى حاليا فى ظل نظام تعويم العملات " أموال موازنة الصرف " لتحقيق الإستقرار النسبى فى سعر صرف الجنيه المصرى فى مواجهة العملات الأخرى .

٥ ـ تشجيع الإستثمار السياحى فى السنوات الثلاث القادمة لتنمية حصيلة الصادرات المصرية غير المنظورة باعتبار أن هذا المجال يعتبر من أفضل المجالات المتاحة لما تتمتع به مصر من مناخ ومساحات شاسعة من شواطىء البحر والآثار التاريخية والحضارات القديمة التى تنفرد بها مصر دون غيرها من دول العالم .

ملحـــــق رقـــم (١)

تطور سياسة سعر الصرف فى مصر خلال الفـــترة ١٦٤٥ ـ ١٦٨٥ م

لقد ارتبط الجنيه المصرى بقاعدة الصرف الاسترلينى الذهبى حتى عام ١٩٣٦ وذلك نتيجة لارتباط مصر الاقتصادى والمالى ببريطانيا وكان الجنيه المصرى يتبع تقلبات الجنيه الاسترلينى فقط (١)

- فى عام ١٩٤٥ : انضمت مصر الى صندوق النقد الدولى وابلغته ان الجنيه المصرى يحتوى على ٣,٦٧ جراما ذهبا مما يجعل قيمة الجنيه = ٤,١٢٣ دولار أمريكى .
- فى عام ١٩٤٧ : خرجت مصر من منطقة الاسترلينى ولكنها سارت على قاعدة استرلينية بحيث يكون الغطاء النقدى المصرى مقوم بالاسترلينى وظل يربط بين سعر الصرف الاسترلينى والجنيه المصرى سعر رسمى خاص .
- فى عام ١٩٤٨ : اتخذت مصر خطوة جديدة لتأكيد الانفصال عن الاسترلينى وهى ضمان اوراق البنكنوت باذون مصرية .
- فى عام ١٩٤٩ : بالرغم من خروج مصر من منطقة الاسترلينى فقد اضطرت الحكومة الى تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى بنفس النسبة التى انخفض بها الاسترلينى وهى ٣٠,٥٪ واصبح سعر الجنيه المصرى = ٢,٨٧١ دولار أمريكى .
- فى عام ١٩٥١ : هبطت الصادرات المصرية من القطن وادى ذلك الى تدهور سعر صرف الجنيه المصرى والى وجود ثلاثة اسعار للجنيه المصرى .

= سعر ضرف رسمى .

= سعر صرف للتصدير .

= سعر صرف لاستحقاق الاستيراد .

(١) المصدر : بنك مصر ، النشرة الاقتصادية القاهرة ، العدد الاول ، ١٩٨٤ .

وكان الأخيران أقل من سعر الصرف الرسمى وقد لجأت الدولة لنظام الاستيراد بدون تحويل عملة باعتبار أن الاستيراد كان محكوم بتوافر العملة الأجنبية المتوفرة .

- فى عام ١٩٦١ : أعيد توحيد نظام سعر الصرف بفرض علاوة موحدة قدرها ٢٠٪ على كافة المتحصلات والمدفوعات من الخارج باستثناء رسوم المرور بالقناة .
- فى عام ١٩٦٢ : تم العمل بسعر صرف موحد بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى حيث حدد السعر الرسمى للجنية المصرى بـ ٢,٣ دولار أمريكى ، وقد أدى هذا التخفيض لنتائج محدودة نظرا لضعف مرونة الصادرات والواردات .
- عام ١٩٦٦ : عندما انتهت الخطة الخمسية الأولى وظهر عجز خارجى أصر صندوق النقد الدولى على تخفيض قيمة الجنيه المصرى والوصول لأسعار واقعية ولم تستجب مصر .
- عام ١٩٦٧ : توسعت مصر فى الاستيراد بدون تحويل عملة وبدأت فى اتباع سعر صرف تشجيعى تمثل فى علاوة صرف للسعر الرسمى تحدد بقرار وزارى .
- منذ عام ١٩٦٩ : طبق نظام الأسعار التشجيعية الذى يقضى بفرض رسوم على المدفوعات أو منح علاوة متحصلات تتراوح ما بين ٥٠٪-٥٥٪ تم رفعها ٥ مرات .
- عام ١٩٧٢ : تقرر الأخذ بنظام ثابت لأسعار الصرف التشجيعية يقوم على تحديد أسعار صرف ثابته للعملات الأجنبية تتضمن علاوة تتجاوز الـ ٣٦٪ مع تطبيق هذه الأسعار على أغراض الحصيلة التى ترى الدولة تشجيع ورودها وفى مقدمتها المدخرات كما يتم تطبيق هذه الأسعار على بعض الاستخدامات .

- أول سبتمبر ١٩٧٣ : طبقت مصر نظام السوق الموازية

وصدر فى هذا الشأن قرار وزير المالية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ثم عدل بقرار وزير المالية رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ الخاص بتطوير السوق ويعتبر هذا النظام خطوة نحو تقييم واقعى لأسعار الصرف ويهدف الى تشجيع المواطنين العاملين بالخارج لتمويل مدخراتهم للمساهمة فى تنمية موارد البلاد من النقد الأجنبى وقد جرى العمل على اضافة ٥٠٪ من سعر صرف الشراء الرسمى لتحديد سعر الشراء التشجيعى ، وعلاوة ٥٥٪ من سعر الشراء الرسمى لتحديد سعر البيع التشجيعى .

- ١٦ فبراير ١٩٧٦ : تم تعديل العلاوة لتصبح ٦٥٪ من سعر الشراء الرسمى للوصول الى سعر الشراء التشجيعى ، ٧٠٪ من سعر الشراء الرسمى لتحديد سعر البيع التشجيعى .

- اعتبار من ٢٠ مايو ١٩٧٦ : ارتفعت العلاوة لتصبح ٧٤٪ من سعر الشراء الرسمى لتحديد سعر الشراء التشجيعى ، ٧٩٪ من سعر الشراء الرسمى لتحديد سعر البيع التشجيعى .

- من ٣٠ نوفمبر ١٩٧٦ : تحددت أسعار شراء العملات الأجنبية على أساس سعر شراء الدولار تحويلات بواقع ٧٠ قرش مع اضافة عمولة ٢٪ من سعر الشراء التشجيعى لتحديد سعر البيع .

- اعتبارا من ٣ يناير ١٩٧٨ : تقرر تعديل الفرق بين سعرى الشراء والبيع التشجيعى ليصبح ١٪ فقط عن سعر الشراء التشجيعى .

- أول يناير ١٩٧٩ : تم توحيد الأسعار الرسمية والتشجيعية للعملات الأجنبية بحيث يتم تطبيق الأسعار التشجيعية على جميع العمليات والحسابات باستثناء تلك المتعلقة باتفاقيات الدفع الثنائية التى ترتبط بها مصر مع الدول غير الأعضاء فى صندوق النقد الدولى وكذا العمليات المتعلقة بتصفية أرصدة اتفاقيات الدفع الثنائية مع دول أعضاء فى الصندوق والتى ينتهى العمل بها قبل يناير ١٩٧٦ ، وقد جدد سعر صرف الدولار الأمريكى (٧٠ قرش) وحددت أسعار صرف العملات الأجنبية من واقع علاقتها بالدولار وفقا للأساس الذى احتسب عليه سعر صرف الدولار .

- فى يوليو ١٩٨١ : قامت الحكومة باعادة النظر فى سعر التحويل للـــدولار فأصبح ٨٤ قرش وبذلك تم تخفيض رسمى لسعر الجنيه المصرى بنسبـــة ٢٠٪ بالقياس الى السعر الرسمى المعلن عام ١٦٧٦ .
- اجراءات مارس ١٩٨٤ : حيث هدفت الى محاربة المركز المتزايـــد لتجار العملة فى سوق الصرف الأجنبى وتقليص حجم التعامل فى الســوق السوداء للصرف الأجنبى فى مصر .
- قرارات ٥ يناير ١٩٨٥ والخاصة بسياسة التعويم الجزئى للجنيـــه المصرى ومحاولة تكوين سوق حرة للنقد الأجنبى تكون نواة للســـوق التجارية للنقد الاجنبى حتى توافرت الموارد اللازمة لانشاء هذه السوق والغاء نظام الاستيراد بدون تحويل عملة .
- قرارات ابريل ١٩٨٥ : والعودة الى نظام الاستيراد بدون تحويل عملة .

ملحـــــــق رقـــــم (٢)

توصيات المؤتمر الاقتصادى العام الذى دعـــى اليـــه السيد رئيس الجمهوريـة خـــلال الفترة ١٣-١٥ فبرايـــر ١٩٨٢ .

قضايا الاستثمار والسكان والزراعة والصناعة والاسكان والقطاع العام والعلاقات الاقتصادية الخارجية والاستهلاك والانفاق والدعم . وفيما يلى موجزا لما انتهت اليه مناقشات هذا المؤتمر(١):

١ــ اهتم المؤتمر بموضوع تخفيض معدلات الزيادة السكانية بتنظيم الأسرة والتنمية الريفية وانشاء مراكز تجمعات سكانية جديدة والعمل على توسيع رقعة الأرض المأهولة .

٢ــ ضرورة اعادة توزيع العمالة المتاحة لازالة الاختناقات الشديدة فى بعض القطاعات والفائض الكبير غير المستفاد منه فى قطاعات أخرى وذلك بتأهيل وتدريب قوة العمل وتشغيلها لكى تتحول الزيادة السكانية من عبء على كاهل الاقتصاد الى مصدر للقوة والنماء .

٣ــ ضرورة توفير الاستثمارات الكافية لاتاحة فرص عمل حقيقية للاعداد المتزايدة سنويا من السكان وتخصيص حصيلة ما يصدر من البترول لهذا الغرض والاستعانة بالتدريب التحويلى لتوفير العمالة المطلوبة وتسهيل مشاركة شركات المقاولات الاجنبية لمواجهة القصور فى قطاع التشييد الذى يقع عليه عبء تنفيذ نصف الحجم الكلى للاستثمارات ، والاسراع فى فحص المشروعات تحت التنفيذ لاستكمالها أو ايقاف الانفاق عليها اذا كانت غير ذات أهمية .

٤ــ دعى المؤتمر الى التكثيف الزراعى والميكنة الزراعية وادخال السلالات الجديدة من المحاصيل كما دعى الى التوسع الافقى فى مجال التوسع الزراعى .

٥ــ تكون الأولوية لانتاج السلع الوسيطة اللازمة للانتاج الزراعى والتشييد والانشاءات ولقطاع الصناعة والبترول والقطاعات الأخرى ، يليها انتاج الاحتياجات الشعبية الأساسية ثم رفع درجة التصنيع المحلى

المصدر : البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ١٩٨٢/٨١ ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٨٢ .

للسلع المستوردة بما يخلق عمالة منتجة وقيمة مضافة وتنفيذ برنامج لاحلال الواردات ، ثم البدء فى وضع الاسس التكنولوجية التنظيمية لصناعات فى قطاعات مختارة للتصدير على نطاق واسع فى السنوات التالية .

٦ــ لقى موضوع تطوير القطاع العام اهتماما باعتباره ركيزة الانتاج الصناعى فى مصر بما يؤدى الى رفع مستوى الكفاءة واصلاح الهياكل التمويلية ومنح الادارة العليا السلطات والحصانات التى تمكنها من التخطيط والادارة والتجديد وتحديد العمالة وتحريك الاسعار وتغطية تكاليف الانتاج وذلك تحت اشراف عدد محدود من المؤسسات التى تنوب عن الحكومة فى مباشرة سلطات وحقوق الملكية دون تدخل فى الادارة الداخلية للشركات . وأوصى المؤتمر بتشجيع القطاع الخاص المصرى والأجنبى والمشترك واعادة توجيهه من النشاط التجارى والمضاربة العقارية والسلع الكمالية الى المشروعات التى تكفل توفير الاحتياجات الضرورية للشعب ورفع المستوى التكنولوجى وتشجيع التصدير السلعى واجتذاب الأموال العربية والأجنبية .

٧ ــ ضرورة العمل فى المدى المتوسط والبعيد على الاقلال من الاعتماد على القروض الخارجية تدريجيا مع توجيه هذه القروض كلية للاستثمار المنتج . ويستلزم ذلك تنمية الصادرات وترشيد الواردات وتعبئة مواردها من النقد الاجنبى .

٨ــ تشجيع التصدير فى الأجل القصير بتحسين جودة المنتجات المصدرة للاحتفاظ بالقدرة التنافسية وفتح أسواق جديدة عربية وأفريقية والاتجاه فى المدى الطويل الى التوسع فى تصدير المنتجات التى تتمتع فيها البلاد بميزة نسبية .

٩ــ الحد من الواردات عن طريق زيادة الرسوم الجمركية وضرائب الاستهلاك بالنسبة للسلع الكمالية والترفيه واتباع سياسة احلال الواردات بالنسبة للسلع الضرورية شريطة أن يكون الانتاج المحلى منها قادرا تدريجيا

على الاستغناء عن الحماية الجمركية .

١٠- وبالنسبة لتعبئة موارد النقد الأجنبى اقترح أن يتم التعامل فى العملات الأجنبية شراء وبيعا فى الجهاز المصرفى على أساس أسعار صرف مرنة تعكس حالة العرض والطلب بما يكفل تشجيع المصريين فى الخارج على تحويل مدخراتهم عن طريق المصارف وبالتالى زيادة قدرتها على تمويل كافة عمليات الاستيراد الأمر الذى يؤدى فى النهاية الى اختفاء النظام المعروف بالاستيراد بدون تحويل عمله .

١١- ترشيد الانفاق الحكومى وترشيد الدعم ووصوله لمستحقيه وتنمية ايرادات الدولة خاصة عن طريق تحسين تحصيل الضرائب وتحريك أسعار الوقود والطاقة الكهربائية بما لا يؤثر على الطبقات الفقيرة والعمل على خفض العجز تدريجيا فى الموازنة العامة للدولة وتشجيع الادخار الفردى وزيادة انتاج السلع الاستهلاكية الضرورية وتدعيم دور القطاعين الخاص والتعاونى والاستمرار فى سياسة الانفتاح الاقتصادى والاستفادة من الطاقات العاطلة ورسم السياسات والبرامج للتنمية المتوازنة على المدى المتوسط والطويل بما يؤدى الى عدالة توزيع الدخول ورعاية الطبقات ذات الدخول المنخفضة .

قائمة المراجع :

أولا :الكتب:

ا ـ الكتب العربية

١ ـ ابراهيم محمد يوسف الفار ، دور التمويل الخارجى فى تنمية إقتصاديات البلاد النامية مع دراسة تطبيقية خاصة بجمهورية مصر العربية ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٥ ، ص ص ٥٦١ـ٥٨٧ .

٢ـ أحمد رشيد ، إدارة التنمية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

٣ـ ـــــــ ، الإدارة العامة فى الدول النامية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٥٢ .

٤ـ جودة عبد الخالق ، " محرر " ، قضايا أساسية ـ الإنفتاح: الجذور والحصاد والمستقبل" ، المركز العربى للبحث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

٥ـ رمزى زكى ، دراسات فى أزمة مصر الإقتصادية مع إستراتيجية مقترحة للإقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

٦ـ ـــــــ ، بحوث فى ديون مصر الخارجية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

٧ـ سامى عفيفى حاتم ، نظرية التجارة الخارجية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٤ ,

٨ـ ـــــــ ، الإقتصاد المصرى فى إطار العلاقات الإقتصادية الدولية المعاصرة ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

٩ـ ـــــــ ، التأمين الدولى ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

١٠ـ عبد الرحمن فريد ، " المناطق الحرة " ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

١١ــ على الجريتلى ، خمسة وعشرون عاما : دراسة تحليلية للسياسات الإقتصادية فى مصر (١٩٥٢ــ١٩٧٧)، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة .

ب ــ الكتب الانجليزية :

S.A.Hatem, The Possibilities of Economic Cooperation and Integration between The European Community and The Arab League, Verlag V.Florentz, München, 1981.

ثانيا : البحوث والدراسات والمقالات :

أ ــ باللغة العربية

١ــ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، "المشكلة السكانية فى مصر" ، بعض الآراء والحلول المقترحة ، القاهرة ، اكتوبر ١٩٧٦ .

٢ــ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، "موقف الإنفتاح الإقتصادى فى جمهورية مصر العربية حتى ١٩٨٢/١٢/٣١" ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٣ .

٣ــ المجلس القومى للإنتاج والشئون الإقتصادية ، شعبة الإنتاج الصناعى ، "بعض معوقات التنمية الصناعية فى مصر" ، بحث منشور بمجلة غرفة الإسكندرية التجارية ، العدد ٤٠٨ ، مايو / يونيو ، ١٩٨٠ .

٤ــ بنك مصر ، "أثر المشروعات المنشأة وفقا لقانون الإستثمار على الإقتصاد القومى" ، النشرة الإقتصادية لبنك مصر ، العدد الأول ، ١٩٨٤ .

٥ــ بنك مصر ، "دور سياسة سعر الصرف فى إدارة ميزان المدفوعات فى مصر" ، النشرة الإقتصادية العدد الأول ، السنة الثامنة والعشرون ، ١٩٨٤ .

٦ــ جلال أحمد أمين ، "بعض قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى مصر" ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى الثالث للإقتصاديين المصريين بالجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، (٢٣ــ٢٥ مارس) ١٩٧٨ .

٧ـ جودة عبد الخالق ، "إمكانيات نمو الإقتصاد المصرى فى الثمانينات فى ضوء تجربة السبعينات" ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى السابع للإقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، (٦ـ٨ مايو) ١٩٨٢ .

٨ـ ـــــــــ ، "أهم دلالات سياسة الإنفتاح الإقتصادى بالنسبة للتحولات الهيكلية فى الإقتصاد المصرى (١٩٧١ـ١٩٧٧)" ، بحث منشور فى الإقتصاد المصرى فى ربع قرن "١٩٥٢ـ١٩٧٧" ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثالث للإقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، (٢٣ـ٢٥ مارس) ١٩٧٨ .

٩ـ رمزى سلامة ، "الإقتصاد المصرى بعد ٧ سنوات إنفتاح" ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى الثانى لجامعة المنصورة ، المنصورة ، ١٩٨٢ .

١٠ـ سلوى سليمان ، "المديونية الخارجية والتنمية الإقتصادية" ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى الأول للإقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، (٢٥ـ٢٧ مارس) ١٩٧٦ .

١١ـ سمير موريس فهمى ، "الآثار الإقتصادية للمناطق الحرة فى جمهورية مصر العربية" ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

١٢ـ سيد أحمد البواب ، قضية الإقتصاد المصرى الكبرى : قضية الإنفتاح المصرى فى ظل الإنفتاح الإقتصادى ، المشاكل والحلول ، مذكرة خارجية (١٣٧١) ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٣ .

١٣ــ صقر أحمد صقر ، "عشرون عاما من التخطيط القومى فى مصر ، (١٩٥٧ ــ ١٩٧٧) ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٣٧١ ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

١٤ــ على لطفى ، "عام ١٩٨٥ والقضايا العشر" ، مجلة الأهـــرام الإقتصادى ، العدد ٨٣٤ ، القاهرة ، يناير ١٩٨٥ .

١٥ــ محمد إبراهيم طه السقا " ، الهجرة الخارجية المؤقتة للعمالة وآثارها على ميزان المدفوعات فى جمهورية مصر العربية " رسالة ماجستـــير ، كلية التجارة ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

١٦ــ محمد الزهار ، "الإنفتاح الاقتصادى وأثره على سعر صرف الجنيه المصرى" ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى الثانـــى لجامعة المنصورة ، المنصورة ، ١٩٨٢ .

١٧ــ محمد أنور السادات ، ورقة أكتوبر ، الهيئة العامة لإستعلامـــات القاهـــرة ، أبريـــل ، ١٩٧٤ .

١٨ــ محمد فخرى مكى ، "التغيرات الهيكلية فى ميزان المدفوعات المصرى" ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى الثالث للإقتصاديـــين المصريين ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع القاهـــرة (٢٣ــ٢٥ مارس) ، ١٩٧٧ .

١٩ــ محمد فؤاد الصراف ، "الإتجاهات الحديثة فى نظام النقد المصرى" ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد (٣٥٦) ، القاهرة ، يناير ١٩٦٥ .

٢٠ــ محمد محمود الإمام ، "دور رأس المال الأجنبى فى التنمية طويلـــة الأجل" ، مذكرة رقم ١٩٥٦ ، معهد التخطيط القومى ، القاهـــرة ، ١٩٧٦ .

٢١ــ محمود عبد الحى ، مشكلة المشاكل : الجنيه والدولار (١) ، مجلـة الأهرام الإقتصادى ، العدد ٨١٧ ، ١٠ سبتمبر ١٩٨٢ .

٢٢- ـــــــــــ ، مشكلة المشاكل : الجنيه والدولار (٣) " ، الأهـــرام الإقتصادى ، العدد (٨٢٢) ، القاهرة ، ١٥ أكتوبر ١٩٨٤ .

٢٣- محمود عبد الفضيل ، " الجديد فى الإقتصاد المصرى " ، بحث مقـــدم إلى المؤتمر العلمى السنوى السابع للإقتصاديين المصريين ، الجمعيـــة المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، (٦-٨ مايـو) ١٩٨٢ .

٢٤- مصطفى السعيد ، " الإنفتاح الإقتصادى وإستراتيجية الإعتماد علـــى الذات " بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى السادس للإقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريـــع ، القاهرة ، (٢٦-٢٨ مارس) ١٩٨١ .

٢٥- معهد التخطيط القومى ، تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقـــد الأجنبى وسبل ترشيدها ، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، القاهـــرة ، ١٣ (١٩٨٠) .

٢٦- وزارة التخطيط ، "مشروع الخطة الخمسية ١٩٧٨-١٩٨٢" ، المجلـــد الأول ، الإستراتيجية العامة للتنمية الإقتصادية والإجتماعيـــــة ، وزارة التخطيط القاهرة .

ب - باللغـــة الانجليزيـــة :

World Bank, Arab Republic of Egypt. Current Economic Situation and Growth Prospects, Report No. 4498-E G T, October 5, 1983, P. 42.

ثالثـــا : الدوريـــــات :

١ـ البنك الأهلى المصرى ، النشرة الإقتصادية ، أعداد مختلفـــــــة .
٢ـ البنك المركزى المصرى ، النشرة الإقتصادية ، أعداد مختلفـــــــة .
٣ـ البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ، أعـداد مختلفـــــــة .
٤ـ مجلة الأهـرام الإقتصـــادى ، أعـــــداد مختلفـــــة .

Summsry

Evaluation of The Role of Exchange Policies In Eacing The Economic Problems of Egypt 1916 - 1986 .

This Study is concerned with the evaluation of the role of the foreign exchange policies in facing the economic problems of Egypt during seventy years which begins with the year 1916 and ends with the year 1988. The two main hypothesis on which the analysis in this study is based are as follows :

- Absence of the comprehensive overview in formulating the foreign exchange Policies in Egypt .
- The Egyptian "Soft-State" Phenomenon is responsible for the unstable Situation in the foreign exchange market .

In examining these two main hypothesis, the present study is divided into three parts : Part one gives attention to the foreign exchange systems and their relation to the economic situation in Egypt during the period 1916-1973. Part two deals with the foreign exchange measures of the seventies within the framework of the open door economic policy appraach in Egypt . Part three contains a descriptive analysis of the foreign exchange measures of the eighties and their effects on the Egyptian foreign exchange market.

The present study also provides a complete and integrated programme for economic reform in Egypt within the framework of a floating exchange rates for the Egyptian pound .